الاقتصادية
AL-IQTISSADIYA
صحيفة أسبوعية اقتصادية

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٣٦/ ١٤ تموز ـ يوليو ٢٠٢٤
Issue No.536 - 14 of July 2024

المنتجات السورية تصل إلى ٨٥ دولة

كشف معاون وزير الصناعة أيمن خوري أنه على الرغم من القيود الكثيرة المفروضة على قطاع الصناعة خلال الفترة الماضية، وما تعرض له من التدمير الممنهج والحرب الاقتصادية المتمثلة بالإجراءات الأحادية المفروضة على سورية أو من خلال الاحتلال المباشر على مصادر الطاقة والمواد الأولية، إلا أن قطاع الصناعة بقي من الركائز المهمة الداعمة للاقتصاد الوطني.

وقال لـ«الاقتصادية»: كنا نصدر منتجاتنا إلى أكثر من ٨٥ دولة، طبعاً تأتي في المقدمة الصناعات الغذائية والنسيجية، وما زلنا اليوم نفتقد الصناعات التي تعتبر عصب الاقتصاد العالمي وهي الصناعات ذات المحتوى التقاني المرتفع والمرتبطة بتكنولوجيا المعلومات، وعلى الرغم من الحظر المفروض علينا لمثل هذه الصناعات إلا أننا نشهد اليوم تحركاً ولو بسيطاً في هذا المجال.

ص ١٢-١٣

خبز السوريين.. نقداً

وزير المالية: الدعم بهدف تحسين معيشة المواطن

وزير الشؤون الاجتماعية: عدالة بالتوزيع ووقف الهدر

توجهٌ حكوميّ جديد، أخذ بكل ما جرى طرحه من سياسات اقتصادية تخص مبدأ الدعم في سورية إلى وجهة واحدة وهي الدعم النقدي، هنا حيث لا مكان للتلاعب أو الهدر أو الفساد، لكل مواطن حقه، والجميع يخضع لقانون واحد هو توزيع المخصصات عبر بطاقات مصرفية، تتناسب مع كل عائلة تستحق الدعم، من هنا انطلقت الحكومة في مناقشة مسألة الدعم ضمن شرائح متعددة منها المستحقة ومنها غير المستحقة، لكن ماذا عن دعم الخبز؟ وما الآلية المتبعة في توزيعه نقداً؟!

إن آلية الدعم الجديدة ستقتصر على مادة الخبز أولاً، والذي وصلت قيمة الدعم المالي له وللدقيق التمويني قرابة الـ١١ ألف مليار ليرة سورية، وعملية تحويل الدعم من عيني إلى نقدي لا تهدف لتقليل المبلغ المخصص بقدر ما تعني تحسين مستوى المعيشة للأسر المدعومة من خلال رفع كفاءة الإنفاق على هذه المادة، وبناءً عليه سيتم تحويل هذا المبلغ إلى نقدي في حسابات المواطنين المستحقين للدعم، الأمر الذي سيخفف من الهدر والفساد نتيجة المتاجرة بالدقيق التمويني والمازوت المخصص للأفران الذي هو مطلب الحكومة الرئيسي والغاية الأولى للتحول للدعم النقدي.

ص ٦-٧

النقل.. أمام خطوات كبيرة جداً

وزير النقل لـ«الاقتصادية»: ٣ مشروعات ضخمة ستحول السورية للطيران ومرفأ اللاذقية وفحص المركبات فنياً لواقع جديد

عانى قطاع النقل ما عاناه، الأمر الذي ترك تحديات جمة أثرت في مسيرة عطائه خلال السنوات الماضية، وخاصة سنوات الحرب الإرهابية على سورية، وما نتج عنها من دمار وخراب لمنشآت ومؤسسات هذا القطاع الرائد، حيث كانت فاتورة الخسائر كبيرة جداً وصلت أضراره لحد ١٤٧ مليار دولار، لكن الجهات المشرفة والمعنية بمقدمتها وزارة النقل وبدعم حكومي وبعد تشخيص ما ألم به من ويلات جاءت الخطط والتوجهات للحفاظ على هذا القطاع المهم، من خلال إيجاد صيغ ومقاربات واتفاقيات وشراكة مع القطاع الخاص السوري لكي تبقى مؤسساته ومنشآته تعمل بكوادره وموظفيه، ولكي يعود القطاع لوضع أحسن مما قبل، عبر طرح مشروعات وعقد اتفاقات كلها تصب في خدمة الحفاظ على مكوناته وعامليه وخدماته وبميزات إضافية مشجعة، واليوم نستطيع القول إن وزارة النقل وبدعم من الحكومة نجحت في وضع سياسات عمل لتطوير منشآت القطاع ومؤسساته لتعود بإنتاجية وريعية كبيرة مع الحفاظ على كل ممتلكات القطاع، ولا شك أن المشروعات التي انطلقت مع القطاع الخاص مشروعات ذات نفع عام وتتمتع بالشمولية والاستدامة للقطاع وأنشطته، فالنقل شريان الاقتصاد وقاطرته ويرتبط بشكل رئيسي بتطور أي قطاع، ومن هذه المشروعات إنشاء مسارب الفحص الفني للمركبات في كل مديريات النقل، ومشروع استثمار وإدارة وتشغيل وتطوير عمل «السورية للطيران» وهو من المشروعات الرائدة والمهمة، وهناك مشروع مهم وهو توسيع مرفأ اللاذقية عبر زيادة الأعماق لاستقطاب المزيد من السفن ذات الحمولات الكبيرة، ومشروعات أخرى تسير بها وزارة النقل قدماً لتخديم هذا القطاع ونفض الغبار عنه ليكون شرياناً حقيقياً للاقتصاد السوري.

ص ٢-٤

نزيف هجرة الشباب متواصل ونسبة الأطباء والمهندسين وأصحاب الشهادات العليا بالمقدمة

ص ١٠-١١

انخفاض الإيرادات العامة وعدم الكفاءة في الإنفاق العام هو جوهر المشكلة

ص ١٤-١٥

لماذا لا يتم طرح شركات القطاع العام لشركات مساهمة؟

ص ١٨-١٩

في مؤشرات «الاقتصادية» انخفاض سعر صرف الدولار مقابل اليوان الصيني وبورصة الأسواق المالية العالمية مرتفعة

ص ٢٠-٢١

التأمين.. ثقافة غائبة وخدمات قاصرة..!

رفع الحدود المالية داخل المشافي الخاصة لـ٥ ملايين ليرة و١٠ للعامة والعسكرية

الثقافة التأمينية في المجتمع السوري ما زالت ضعيفة، وهي سبب من جملة أسباب في عدم نمو هذا القطاع وتطوره، ومن أسباب ضعفها النظرة المتشككة في التأمين وقلة الثقة؛ لعدم التقدير لأهمية العملية التأمينية ودورها الاقتصادي والاجتماعي ومستوى الخدمات التي تقدمها شركات التأمين، وحسب إحصاءات غير رسمية فإن ٧٩ بالمئة من السوريين ليس لديهم فكرة عن التأمين، ونسبة كبيرة يعتقدون أنهم ليسوا بحاجة للتأمين.

فالثقافة التأمينية لا تزال ضعيفة، مع أن التأمين من أسس الحضارة، ويمنح جزءاً من الطمأنينة ضد الكثير من الأزمات والكوارث، وأيضاً هناك شركات لم تول أهمية التأمين تلك المنزلة لجهة التثقيف خدمة للقطاع كصناعة وليس كمصلحة فردية.

المرحلة المقبلة مهمة جداً وتحتاج إلى دعم العملية التأمينية؛ لما لها من دور اقتصادي كبير، بوقت أن الكل يتطلع لأن يشهد قطاع التأمين تغيراً ملموساً خلال الفترة القادمة، وذلك بالبدء في زيادة الوعي والثقافة التأمينية للمجتمع ووجود استراتيجية واضحة لسوق التأمين وتطوير كفاءات وطنية في المجال نفسه.

فلا الثقافة موجودة، ولا الخدمة اللائقة السريعة أتقنتها الشركات العاملة، وكانت النتائج متواضعة على كل الصعد، لدرجة أن المواطن فقد الثقة بدورها، لما واجهه من تعقيدات من مقدمي الخدمة ببعض المفاصل.

بشفافية نقول: لم يحقق القطاع المستوى المأمول بعد، حتى المواطن العادي لم يستطع القطاع أن يقنعه بأهمية خدماته بعد.. اليوم هيئة الإشراف على التأمين لديها من الخطط والإجراءات لرفع جودة الخدمة المقدمة وتوسيع المظلة، ويبدو أنها ستسلك الإلزامية حيال التأمين للمجتمع والاقتصاد لكون التأمين لا يشكل تلك الأولوية.

ص ١٦-١٧

سورية لن تصبح البلد العجوز لأنها ولّادة

رغم الحرب والأوضاع الاقتصادية الصعبة التي فرضت واقعاً ديموغرافيّاً جديداً في سورية، إلا أن قوة العمل لا تزال فتية في سورية، وعنصر الشباب هو المكون الأساسي لديموغرافية سورية حيث تتراوح نسبة الشباب بين ٦٠-٦٥ بالمئة من إجمالي السكان تقريباً، ونعد من الدول المصدرة لقوة العمل إلى الخارج، وهذا الأمر يساهم بدعم الاقتصاد الوطني عن طريق الحوالات، إضافة إلى رجوع هذه الأدمغة مشبعة بالعلوم الحديثة والتطور والأفكار الجديدة التي يفتقر إليها بلدنا في العديد من المجالات.

وهذا سيكون مورداً إضافيّاً للاقتصاد الوطني بعد ١٣ عاماً من الحرب التي كانت تأثيراتها كبيرة وخطيرة علينا، وبالتالي هجرة الشباب ستمكننا من مد الجسور عن طريقهم للتعرف على آخر ما توصل إليه العلم ورفد البلد بخبرات حديثة ومتطورة.

ص ٨-٩

النقل.. أمام خطوات كبيرة جداً

٣ مشروعات ضخمة ستحول السورية للطيران ومرفأ اللاذقية وفحص المركبات فنياً لواقع جديد

وزير النقل لـ«الاقتصادية»: مشروعات جديدة مع القطاع الخاص ستعيد الحياة والألق لمؤسسات القطاع

توسيع مرفأ اللاذقية بأعماق جديدة تسمح باستقبال سفن بحمولة تصل لـ٨٠ ألف طن

■ هني الحمدان- شادية إسبر
تصوير: طارق السعدوني

عانى قطاع النقل ما عاناه، الأمر الذي ترك تحديات جمة أثرت في مسيرة عطائه خلال السنوات الماضية، وخاصة سنوات الحرب الإرهابية على سورية، وما نتج عنها من دمار وخراب لمنشآت ومؤسسات هذا القطاع الرائد، حيث كانت فاتورة الخسائر كبيرة جداً وصلت أضراره لحد ١٤٧ مليار دولار، لكن الجهات المشرفة والمعنية بمقدمتها وزارة النقل وبدعم حكومي وبعد تشخيص ما ألم به من ويلات جاءت الخطط والتوجهات للحفاظ على هذا القطاع المهم، من خلال إيجاد صيغ ومقاربات واتفاقيات وشراكة مع القطاع الخاص السوري لكي تبقى مؤسساته ومنشآته تعمل بكوادره وموظفيه، ولكي يعود القطاع لوضع أحسن مما قبل، عبر طرح مشروعات وعقد اتفاقات كلها تصب في خدمة الحفاظ على مكوناته وعامليه وخدماته وبميزات إضافية مشجعة، واليوم نستطيع القول إن وزارة النقل وبدعم من الحكومة نجحت في وضع سياسات عمل لتطوير منشآت القطاع ومؤسساته لتعود بإنتاجية وريعية كبيرة مع الحفاظ على كل ممتلكات القطاع، ولا شك أن المشروعات التي انطلقت مع القطاع الخاص مشروعات ذات نفع عام وتتمتع بالشمولية والاستدامة للقطاع وأنشطته، فالنقل شريان الاقتصاد وقاطرته ويرتبط بشكل رئيسي بتطور أي قطاع، ومن هذه المشروعات إنشاء مسارب الفحص الفني للمركبات في كل مديريات النقل، ومشروع استثمار وإدارة وتشغيل وتطوير عمل «السورية للطيران» وهو من المشروعات الرائدة والمهمة، وهناك مشروع مهم وهو توسيع مرفأ اللاذقية عبر زيادة الأعماق لاستقطاب المزيد من السفن ذات الحمولات الكبيرة، ومشروعات أخرى تسير بها وزارة النقل قدماً لتخديم هذا القطاع ونفض الغبار عنه ليكون شرياناً حقيقياً للاقتصاد السوري.

ولدى وزير النقل المهندس زهير خزيّم الكثير من التوجهات والإستراتيجيات التي تصب كلها في ازدهار وتطوير قطاع النقل لما يكتسب من أهمية بالغة، فالوزير يحرص على ضرورة تحقيق أي مسعى ينعكس خيراً على المصلحة العامة ومؤسسات البلد، ولا ضير من التعاون وعقد الاتفاقات مع القطاع الخاص السوري وفق محددات تضمن الحقوق للجميع والملكية للدولة وتحقق المنافع بأنشطتها، إنه الفكر الإيجابي والصحيح الذي نحتاجه اليوم بعد المتغيرات وحجم التحديات الكبير، فعندما يتم تجهيز مسارب الفحص الفني والعوائد للمديريات مع ضمان تحقيق أعلى مواصفات السلامة للأشخاص والمركبات فسيكون التدخل أكثر من إيجابي، وعندما تعود السورية للطيران لأعمالها وأنشطتها بأسطول من الطائرات ستعود ملكيتها وتسجيلاتها أصولاً للمؤسسة، وعندما يُعطى الطيّار راتباً يوازي رواتب الطيارين في الشركات العالمية، كل ذلك يعني مزيداً من النجاح والإنتاجية والحفاظ على الكوادر الوطنية، وأيضاً عندما يتم توسيع مرفأ اللاذقية لمساحات إضافية وزيادات بالأعماق وهذا مدعاة لجذب العديد من السفن والمنافسة على ساحل المتوسط وزيادة الحركة التجارية وما يتبعها من منافع..!

اللقاء مع وزير النقل المهندس زهير خزيّم كان لقاء غنياً بالطروحات التي تنوي «النقل» ترجمتها إلى حيز الواقع، ويحمل أفكاراً وانفتاحاً تجاه كل ما يعيد دوران عجلة العمل والإنتاج ويحفظ مؤسسات البلد بحقوقها ودوران عجلاتها وتحقيق المنافع لكوادرها لكي تبقى تعطي وتعمل.

قفزة تطويرية كبيرة

واليوم بعد العديد من المساعي والأعمال توصلت وزارة النقل عبر عقد اتفاقات لتطوير المنشآت إلى صيغ إيجابية تضمن الممتلكات كاملة وحقوق العمال وزيادات في رواتبهم وتعويضاتهم وتحقيق المنافع الإنتاجية والاقتصادية، ومن أولى هذه المشروعات التطويرية مع القطاع الخاص السوري مشروع الرؤية التطويرية لتجهيز وصيانة وتخديم كل مسارب الفحص الفني في مديريات النقل كافة من أجل تحقيق أعلى درجات الوثوقية حيث تم إبرام عقد مع إحدى الشركات المختصة بالفحص الفني، والمشروع التطويري الثاني الذي سيحول واقع مؤسسة السورية للطيران من حال إلى حال جديد من العمل والإنتاج وتحقيق المنافع الاقتصادية للمؤسسة وللاقتصاد الوطني ككل، حيث تدخل السورية للطيران اليوم مرحلة شراكة إستراتيجية جديدة عنوانها استثمار إدارة وتشغيل.

تفاصيل كثيرة في محاور عمل وزارة النقل، ناقشتها «الاقتصادية» مع الوزير خزيّم، وفي كل قطاع (جوي وبري وبحري) الكثير من المعلومات القيمة عما يتم العمل عليه وما أنجز وما يتم التخطيط له.

النقل الجوي

■ ماذا حقق قطاع النقل الجوي خلال النصف الأول من العام الجاري؟

■■ الوزارة حافظت على استمرارية الرحلات الجوية عبر الخطوط الجوية السورية وتأمين نقل المسافرين عبر المطارات السورية بكل سلامة وأمان، والعمل في قطاع النقل الجوي خلال الأيام الماضية انصب على إنجاز موسم حج ناجح بالتنسيق مع وزارة الأوقاف والوزارات المعنية، فتم تجهيز صالات الحجاج في المطار ومستلزماتها، وكل الخدمات التي يحتاجها الحجاج، وتجهيز الطائرات والموافقات والأذونات التشغيلية لرحلات الحج بفترة تحضير وعمل قياسية وضمن ظروف تشغيلية صعبة فنياً؛ حيث تم نقل نحو ١١ ألف حاج وحاجة عبر السورية للطيران وحدها ومن مطار دمشق، وتمت إعادتهم وفق الأذونات الممنوحة من الطيران المدني السعودي.

تم إنشاء مدرج بديل مع الإنارة الملاحية في مطار حلب الدولي وإصلاح المدرجين في مطار دمشق الدولي وصيانة البلاطات البيتونية في المدرج الغربي في مطار اللاذقية وذلك بأيادٍ وطنية؛ إضافة إلى تجهيز صالة الركاب /٢/ في مطار دمشق الدولي بجميع الخدمات اللازمة لموسم الحج بشكل لائق، وتنظيم وتسهيل حركة القدوم والمغادرة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتقديم الخدمات للحجاج السوريين بكل سهولة ويسر، وصيانة وإصلاح وتطوير منظومة الكاميرات وأجهزة تفتيش الحقائب والكشف الأمني في مطار دمشق الدولي؛ وإعادة تأهيل أجهزة الاتصالات اللاسلكية ووضعها في الخدمة مع صيانة ممرات عبور الركاب إلى الطائرة في كل من مطاري دمشق وحلب.

كما تم تحسين منطقة الترانزيت في صالة الركاب /١/ في مطار دمشق الدولي وتنظيمها لتسهيل حركة المسافرين، وإعادة إكسائها بشكل لائق مع تجميل الواجهات الداخلية لقاعة الشرف وقاعات رجال الأعمال ضمن هذه الصالة؛ مع تجميل وتحسين البهو العام لمناطق الوصول في صالة الركاب لمطار اللاذقية لتسهيل حركة الركاب القادمين والمغادرين.

الكوادر السورية أنجزت إصلاح أضرار العدوان الإسرائيلي الذي استهدف مطاري دمشق وحلب مراراً، وبزمن قياسي ودقة، ضمن معايير التنفيذ العالمية وبجهود وطنية خالصة، وتركز عمل الوزارة في الحفاظ على جاهزية هذه المطارات وبنيتها ومعداتها، وعلى جاهزية الطائرات السورية الموضوعة في الخدمة، ومتابعة الصيانة الدورية لها، كما أن العمل مستمر لإنجاز مشروع المهبط الموازي في مطار حلب الدولي.

السورية للطيران

■ التشاركية خيار أساسي والملكية العامة مصونة ما الرؤية المستقبلية للتشاركية بين وزارة النقل والقطاع الخاص الوطني، والخطط الإستراتيجية للسورية للطيران في هذا المجال؟

■■ نسعى ونتطلع لرؤى التشاركية مع القطاع الخاص في مؤسسات النقل الجوي، واستمرارية عملها وتحديث تجهيزاتها، ضمن أسس تحفظ حق الدولة وملكيتها، وتعود بالنفع والمكتسبات على القطاع والعاملين فيه.

مؤسسة الخطوط الجوية السورية دخلت في مرحلة شراكة إستراتيجية جديدة عنوانها «استثمار وإدارة وتشغيل وتطوير عمل المؤسسة» ضمن سياق وعنوان رئيسي هو الحفاظ على مبدأ أن «الملكية العامة مصونة بالمطلق» وكناقل وطني حكومي باسمه وهويته وشعاره وكوادره.

الصيغة العقدية التي تم التوافق عليها هي عقد استثمار وتطوير وإدارة وتشغيل مؤسسة الخطوط الجوية السورية وليس نقل ملكية أو استحواذ على المؤسسة وكل الأصول التي تملكها والتي ستستلمها، والأصول المضافة خلال العقد ستؤول ملكيتها للمؤسسة بعد انتهاء مدة الاستثمار وبحالة جيدة وقابلة للتشغيل.

لا يخفى على أحد الوضع الحرج لأسطول المؤسسة، وحاجة الطائرات العاملة ومحركاتها ووحدات القدرة المساعدة للتعمير والإصلاح وصعوبة تأمين القطع التبديلية اللازمة، والمبالغ اللازمة بالقطع الأجنبي بما يضمن استمرار عملها بالشكل الأمثل ودورها كناقل جوي في تلبية احتياجات المواطنين، وتلبية متطلبات العمل والمنافسة في سوق النقل الجوي، إضافة لتقادم الآليات والمعدات الأرضية، وإضافة لسوء الحالة الفنية لوسائل التشغيل الموجودة، والنقص الكبير الحاصل في أعدادها نظراً لخروج الكثير منها عن الخدمة بسبب تعرضها للأعمال الإرهابية، وضرورة إصلاح وتأهيل المباني الإدارية ومراكز الورشات الفنية وهنغار صيانة الطائرات بعد الأضرار الكبيرة بسبب الاعتداءات الإرهابية والصهيونية المتكررة التي أدت إلى دمار كبير في البنية الإنشائية والتجهيزات الفنية.

أسطول طائرات حديث وتشغيل كل المرافق بملكية الدولة ورواتب وتعويضات مجزية

تتيح حالة الشراكة هذه تجاوز الصعوبات التي أتينا على ذكر بعضها، والعمل نحو ضخ استثمارات بالقطع الأجنبي لصيانة الطائرات والمعدات وتجهيزات المؤسسة، وزيادة عدد الطائرات العاملة تدريجياً، ورفع مستوى الخدمات الأرضية المقدمة وتحديث المعدات المستخدمة، وتعزيز قدرتها عبر تطوير البنى التحتية والتدريب الجيد للقوى العاملة وتحديث الخدمات الرقمية بما يمكنها من منافسة الشركات الأخرى في الفترة القادمة وتوسيع شبكة خطوط عملها لتخدم عدد أكبر من محطات.

لا استغناء عن أي عامل

تم الحفاظ على كامل العمالة في المؤسسة، ومنح جميع العاملين الترفيعات والزيادات والمنح التي تقرها الحكومة السورية والاحتفاظ بكامل البدلات والتعويضات والخدمات الطبية وطبيعة العمل وغيرها حيث سيتم إبقاء كل العاملين خاضعين لأنظمة العمل الخاصة بهم قانون العاملين الأساسي – قانون الركب الطائر) مع منحهم رواتب وتعويضات مماثلة لأمثالهم في شركات الطيران العالمية ولاسيما لعناصر الركب الطائر (الطيارين – المضيفين وزيادة أجور الفنيين) وفق أمثالهم في الشركات العالمية.

حالة التشاركية ووفق الظروف الاقتصادية التي تمر علينا هي خيار أساسي لتقديم خدمات أفضل ومرونة في العمل تمكنها من المنافسة والاستمرار ومواكبة التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم.

■ ماذا عن النقل الجوي بين المحافظات؟

■■ يتم التنسيق مع وزارة الدفاع على تشغيل رحلات بين دمشق والقامشلي (السورية للطيران) وفقاً للإمكانية الفنية المتاحة، وتطبيق سعر مدروس ضمن حدود الكلفة، لتأمين نقل أبناء المناطق الشمالية والشرقية من وإلى دمشق.

النقل البري

مشروعات حيوية ونسب تنفيذ عالية بما يتعلق بقطاع النقل البري، ماذا أنجزتم في صيانة وتطوير الشبكة الطرقية بما يحقق السلامة، وخاصة تلحظ ازدياد حوادث السير على الطرق الرئيسية؟

الوزارة تعمل على الحفاظ على برامج الصيانة الدورية للشبكة الطرقية التي تقارب ٩٠٥٢ كم وخاصة في المواقع المتضررة التي تحتاج لصيانة (وفق خريطة رقمية إلكترونية تحدد الموقع وزمن آخر صيانة وحجم العمل).

تم تزويد عدد من الطرق ذات الأولوية الفنية والجغرافية والمناخية بمستلزمات السلامة المرورية من دهان طرقي ولوحات دلالة وعواكس وإشارات وشاخصات طرقية وفق الأولويات التي درستها المؤسسة، والإمكانيات والتمويل المتاح الذي يسمح لنا بتأهيل الشبكة الطرقية التي تحتاج لمبالغ وتكاليف عالية جداً في ضوء ارتفاع كلف المواد وتنفيذها.

رؤية تطويرية حديثة للفحص الفني للمركبات

■ التشاركية المضبوطة لخدمة المواطن ماذا عن معاملات المركبات وموضوع الربط الشبكي والأتمتة والفحص الفني؟

■■ هناك ارتياح كبير حققه ربط جميع مديريات النقل في المحافظات كافة ضمن برنامج «إدارة معاملات المركبات المركزي»، وربطها مع المرور والمالية والاتصالات والتأمينات إلكترونياً، والعمل مستمر لتطوير أعمال الربط الشبكي والأتمتة والأرشفة الالكترونية لمعاملات المركبات ضمن بيئة الدفع الالكتروني، فقد بلغ عدد المعاملات المنجزة خلال النصف الأول من هذا العام ما يقارب مليون معاملة، وتمت أرشفة /١٠٠/ مليون أخرى، وتواصل توسيع آفاق العمل والخدمات للشركات وللعمل الخاص لكل من يملك سيارة خاصة عبر (قانون التطبيقات الالكترونية لنقل الركاب)، إضافة لاستكمال تطبيق برنامج إدارة العمليات للمركبات التجارية (نقل البضائع) وعمل مدارس ومراكز تعليم قيادة المركبات بالمحافظات، ونعمل على إطلاق المرحلة الثانية من أعمال تطوير برنامج مؤشرات أداء قطاع النقل لإعداد دفتر الشروط اللازم ليصبح برنامجاً ذكياً يساعد في رسم السياسات واتخاذ القرارات وذلك بالتعاون مع «الإسكوا».

■ ما الجديد في الرؤية التطويرية بموضوع تطوير خدمات مسارب الفحص الفني للمركبات في مديريات النقل؟

■■ ضمن رؤية تحسين وتطوير الخدمات المقدمة للمواطنين المراجعين لمديريات ودوائر النقل في محافظات القطر، وضمن خطوات «التشاركية» مع القطاع الخاص تم إبرام عقد مع إحدى الشركات المختصة بالفحص الفني للمركبات بعد رسو إعلان المزايدة التي تم الإعلان عنها وذلك منذ أكثر من عام، وتم منحها ترخيصاً لفحص مركبة ضمن مديرية النقل وفق نظام إلكتروني متطور يحقق السرعة في الانجاز وبدقة ودون تدخل عنصر بشري استناداً للتجهيزات والمعدات التي استطاعت الشركة تأمينها وتركيبها في مسارب مخصصة لهذه الغاية بتقنية حديثة من تاريخ مباشرتها تنفيذ العمل.

الترخيص حدد فقط موضوع الفحص الفني لكون جميع مراكز الفحص الفني التي كانت موجودة في مديريات النقل تعرضت للتدمير والسرقة والتخريب خلال الحرب عدا خروجها عن العمل وانتهاء عمرها التصميمي والفني وصعوبة إصلاحها وإعادة تأهيلها بالنظر إلى التطور التقني الذي وصلت إليه تجهيزات الفحص، ولن يتم الاستغناء عن أي عامل أو مهندس وأنه ستتم الاستفادة منهم جميعاً في أقسام عمل المديرية.

الأعمال التي تقوم بها مديريات النقل كافة هي موجودة ومستمرة وهي كثيرة ومتنوعة وجميع العاملين في مواقع عملهم، فقط الجزئية المتعلقة بلجان الفحص الفني هي التي سيتم تدويرها ضمن أعمال المديرية وهذه الجزئية وللعلم هي تكليف مؤقت بشكل دوري كمهمة ضمن عمله، إذ إن العمل الأساسي موجود (موظف) ولن يتغير لأي موظف بكامل حوافزه وامتيازاته، والعمل المتعلق بالفحص الفني كاملاً سيتم ضمن مديرية النقل ولا يحتاج لأي تنقلات خارج حرم المديرية وهو خطوة واحدة من ضمن جملة من الخطوات عند إجراء معاملة مركبة كالمعتاد (حسب نوع المعاملة طبعاً فهناك معاملات لا تحتاج لفحص فني).

١٠٠ مليار فقط!

■ ما أهمية ضبط الفحص الفني للمركبات، وماذا يحققه من ضبط التجاوزات وسرعة إنجاز المعاملات بما يصب في صالح المواطن؟

■■ أنه في غاية الأهمية وخاصة أن هناك بعض التجاوزات التي قد تحصل في هذا الموضوع مع الفحص العيني البشري وما يتبعه من تداعيات يدفع ثمنها المواطن بشكل أو آخر، والهدف من الإجراءات الجديدة الحد من التدخلات والوسطاء ومعقبي المعاملات وحصر هذا الإجراء إلكترونياً بشكل مؤتمت، وكان من أبرز الصعوبات استيراد التجهيزات اللازمة عدا ثمنها المرتفع جداً والذي يحتاج لتخصيص وتمويل بالقطع الأجنبي (تكاليف إنشاء المسارب يتجاوز ٨٠ مليار ل.س ويوجد ما يقارب ٢٠ مليار ليرة لوجستيات مرافقة لعمله ومستلزماته).

9052Km

طول الشبكة الطرقية التي تعمل الوزارة على صيانتها الدورية

الرسوم وفق نوع المركبة

■ كم عدد المركبات التي تخضع للفحص الفني مقارنة بالمسجلة لدى مديريات النقل؟ وماذا عن الرسوم؟

■■ عدد المركبات المسجلة لدى مديريات النقل بحدود ٢,٤ مليون مركبة، وعدد المركبات الخاضعة للفحص الفني لا يتجاوز مليون مركبة كحد أقصى في حال تم إجراء الفحص لجميع المركبات، مع الإشارة إلى أن عدد المركبات التي تراجع مديريات النقل لإجراء الفحص الفني لا يتجاوز ٤٠ بالمئة سنوياً.

سيتم احتساب الرسوم على نوع المركبة (سياحي- شاحنة- دراجة) مع الإشارة إلى أن الرسوم هي موزعة بين الطرفين، ولا تتحمل الوزارة دفع أي مبلغ مالي مقابل ذلك وفي نهاية العقد سوف يتم إعادة المسارب كافة إلى وزارة النقل.

■ ما الآلية التي سيتم بها إجراء الفحص الفني للمركبات؟

■ ■ الفحص الفني مبرمج وفق أسس ومعايير تراعي سنوات الصنع والحالة الفنية للمركبة، والأهم والأولويات هي لأمان سيرها بالدرجة الأولى لكون الحوادث المرورية في تزايد مستمر مع عدم اكتراث وسائل النقل وخاصةً العامة منها بمعايير السلامة الفنية للمركبة.

الهدف من تجهيز مسارب الفحص الفني هو التأكد من سلامة المركبة ومستعملي الطريق لأن التجهيزات التي كانت موجودة لدى مديريات النقل قد دمرت أو سرقت كما ذكرنا، وتوجد حالات لا يمكن للشركة القيام بها، وحصراً سيكون الفحص بإشراف مهندسي مديريات النقل وخاصة التبدلات التي تتم على المركبة، حيث سبق أن تم إيقاف الفحص الفني بسبب الظروف التي مرت بها البلاد من عام ٢٠١١ إلى ٢٠٢٠ ولم يتم الاستغناء عن أي مهندس والاستفادة منهم لتحسين الخدمات وإنجاز معاملات بسرعة من خلال توزيع المراجعين على عدد أكبر من العاملين.

الخطوط الحديدية تتعافى وحققت اكتفاء ذاتياً

■ ما واقع الخطوط الحديدية؟ وماذا في الخطط المستقبلية على صعيد النقل السككي؟

■ ■ أضرار «السكك الحديدية» زادت على ٦٠ تريليون ليرة، فضلاً عن الخسائر البشرية التي أصيبت بها المؤسسة العامة للخطوط الحديدية، فالمؤسسة من أكثر قطاعات الدولة تضرراً بفعل الأعمال الإرهابية التي أدت إلى تدمير ٨٠ بالمئة من البنى التحتية وتخريبها وسرقة المستودعات والمخازن وتفكيك وسرقة الأدوات المحركة والمتحركة والبنية التحتية لها، ورغم صعوبة تأمين القطع التبديلية والمواد والمعدات والآليات لإعادة ترميم وتأهيل البنى التحتية إلا أن المؤسسة انتقلت من الخسارة إلى الربح لأول مرة منذ ١٤ عاماً.

تقوم بإعادة ترتيب الأولويات والتركيز على المشروعات المهمة، كإعادة صيانة وتأهيل شبكة الخطوط الحديدية الواقعة تحت سيطرة الدولة (١٠٥٢) كيلومتراً، من أصل ٢٥٥٢ كيلومتراً، وتأهيل عدد من محاورها مع بعض التفريعات السككية التي تخدم عمل الفعاليات الاقتصادية، والربط مع المدن الصناعية، والصوامع والمطاحن، ومحطات توليد الكهرباء، ومراكز الإنتاج والمعامل والمصافي النفطية، والمؤسسة تقوم برفع الجاهزية الفنية للبنية التحتية وللأدوات المحركة والمتحركة، الأمر الذي انعكس على تنفيذ حجوم النقل المطلوبة التي بلغت خلال هذا العام ما يقارب (١٠٠ ألف راكب + ٦٠٠ ألف طن من البضائع) وبالتالي عادت على المؤسسة بإيرادات حققت الاكتفاء الذاتي، حيث تم نقل الركاب يومياً بالقطارات بواقع ٦ رحلات على محور طرطوس- اللاذقية وبالعكس، وضمن مدينة حلب، وبأسعار ضمن حدود الكلف مع تخفيضات لشرائح متعددة، كما نسعى للحصول على مستلزمات تطوير وتحديث القطارات والمعدات ورفدها بالجديد، وفق بروتوكولات التعاون الدولية الناظمة.

■ كيف تتم مراعاة التوزع الجغرافي الاقتصادي لتكون خدمات النقل السككي أكثر فعالية اقتصادياً؟

■■ تمت إعادة تأهيل بعض التفريعات السككية المخدمة للفعاليات الاقتصادية (معمل الإسمنت بعدرا- مصفاة حمص ومعمل مزج الزيوت- صوامع الغزلانية بريف دمشق)؛ مع متابعة تنفيذ الصيانات الجارية والدورية للخطوط الحديدية العاملة لرفع المستوى الفني والحفاظ على أمان سير القطارات واستمرار عمليات النقل، والعمل على إعادة تشغيل خط الفوسفات من مناجم الشرقية إلى مرفأ طرطوس.

كما تم الانتهاء من إعادة تأهيل وتجهيز /٦/ قاطرات شحن مما يزيد من الطاقة النقلية للمؤسسة؛ كما تمت متابعة إجراء أعمال الصيانة لأجهزة المسير للقاطرات والشاحنات والعربات ومجموعات الترين سيت، وذلك بعد أن تم الانتهاء من إجراء التعمير للمخارط وفق برنامج زمني يتوافق مع الصيانات الدورية للأدوات المحركة والمتحركة.

الأملاك العامة البحرية متاحة للجميع بالمزايدات

■ توسيع مرفأ اللاذقية لاستقبال سفن كبيرة لسورية كموقع جغرافي مهم بالنسبة للنقل البحري، كيف تعمل الوزارة على استثماره بالشكل الأمثل؟

■■ الوزارة تولي اهتماماً كبيراً بالحفاظ على جاهزية الموانئ السورية وعملها، وتخديم السفن القادمة والمغادرة، حيث تم تأهيل المخابر المرفئية وتوسيع اعتماديتها في التحليل والنتائج لجميع الجهات العامة والخاصة.

وتم إصدار قرار ترخيص وتنظيم الأملاك العامة البحرية بشروط ومواصفات ومعايير عصرية وعادلة، بالتعاون مع الوزارات والجهات المعنية، ما حقق أثراً كبيراً في تحسين الإيرادات، كما يجري اليوم طرح هذه الأملاك بطريقة المزايدات العلنية وهي متاحة للجميع.

147 مليار دولار خسائر النقل وجهود كبيرة للترميم وإعادة التأهيل

■ وماذا عن تطوير مرفأ اللاذقية الإستراتيجي؟

■■ العمل يجري على توسيع مرفأ اللاذقية عبر زيادة الأعماق لتصبح /١٨/ متراً لقناة الدخول و/١٧/ متراً للأرصفة البحرية، ما يسمح باستقبال السفن الكبيرة بحمولة تصل ٨٠ ألف طن.

■ كيف يتم تحسين وتنمية حركة الملاحة البحرية؟ وما عائداتها الإنتاجية والاستثمارية؟

■■ الأسطول البحري السوري أسهم بفاعلية في الدورة الاقتصادية للقطر، حيث تم شحن كميات كبيرة من البضائع الواردة والصادرة للقطاع العام والخاص وبأسعار نقل عن الناقلين الأجانب، ما انعكس إيجاباً على كلفة المواد الواصلة للمستهلك، فقطاع النقل البحري مهم وأهميته تكمن في الدور الذي يؤديه من خلال المبادلات التجارية والمساهمة الفعالة في بناء وتنمية الاقتصاد الوطني، والعالم شهد قفزات نوعية متطورة في هذا المجال، وسريعة جداً أيضاً.

سورية صدقت على جميع الاتفاقيات الدولية فيما يخص القطاع البحري ونتيجة لهذه الاتفاقيات تم ابرام أكثر من اتفاق للتعاون في مجال النقل البحري والاعتراف المتبادل بالشهادات البحرية، لكن تواجهنا صعوبات وتحديات تعترض تنفيذ المديرية العامة للموانئ لمهامها كصعوبة التواصل مع المنظمات الدولية لتسديد اشتراكات الجمهورية العربية السورية، وتفعيل دورنا في مجال العمل البحري الدولي، إضافة إلى محاربة السفن الحاملة للعلم السوري في أغلب الموانئ العالمية ورفض هيئات التصنيف العالمية التعامل معها ولاسيما المنظمة تحت ما يسمى (IACS) وشركات التأمين العالمية وشركات التزود بالوقود والحصار المفروض على التحويلات المصرفية الخاصة بهذه السفن.

المديرية العامة للموانئ تعمل ضمن الإمكانيات والقدرات المتاحة لتطوير قطاع النقل البحري وتعديل القوانين والأنظمة وإعداد القرارات الوطنية التي تتوافق مع الاتفاقيات الدولية وتساهم في تأهيل الكوادر البشرية والخبرات المحلية لرفع مستوى العاملين والرقابة الدائمة على التدريب العملي والأكاديمي.

تتواصل أيضاً أعمال الصيانة اللازمة التي تساعد المديرية العامة للموانئ في إدارتها لأعمال الأمن والسلامة في المياه الإقليمية والدولية كصيانة وتحديث محطتين راداريتين وصيانة عدد من الفنارات وتزويد المخافر بنظام تغذية كهروضوئي تمكنها من إتمام مهامها؛ مع إتمام عملية شراء مواد مكافحة التلوث التي تساعد في مكافحة كوارث التسرب النفطي.

تم استثمار غرفة الضغط الموجودة في مركز البحث والإنقاذ البحري في معالجة أمراض السكري، وتصلب الشرايين، والتوحد، وضعف الجهاز المناعي وأذيات التسمم الأوكسجيني والتخدير النتروجيني والانسداد الوعائي الناجمة عن عمليات الغطس.

تطوير الكوادر

■ كيف يتم العمل على تطوير الكوادر العاملة في قطاع النقل البحري؟

■■ لتأهيل الكوادر العاملة في قطاع النقل البحري أهمية كبيرة إذ تقوم الوزارة بدعم التعليم المهني، والأكاديمية السورية البحرية، كما تم توسيع نطاق الاعتراف بالشهادات البحرية السورية، وإحداث مركز امتحاني تابع للسلطة البحرية في اللاذقية وفق معايير المنظمة العالمية، وتوحيد المناهج التعليمية، وأتمتة المواد الامتحانية في خطوة لرفع المستوى العلمي لجميع المتقدمين وحثهم على فهم المحتوى العلمي بشكل مركز ودقيق، إضافة لتوحيد جميع المناهج العلمية التي يتم تدريسها في المعاهد البحرية وإخراجها بمستوى علمي متميز ومواكب لأحدث المتطلبات الدولية.

الاقتصادية AL-IQTISSADIYA
تصدر عن الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع
المنطقة الحرة ـ دمشق
www.iqtissadiya.com
Email: info@iqtissadiya.com

رئيس التحرير: وضاح عبد ربه
المشرف العام: عبد الفتاح العوض
مدير التحرير: هني الحمدان
المدير الفني: لارا عبد الكريم توما
المدير المسؤول: نبيل زريق

تصدر عن الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع
المنطقة الحرة ـ دمشق
هاتف: ٠١١- ٢١٣٧٤٠٠/ ٣٠٦٥
فاكس: ٠١١- ٢١٣٩٩٢٨

المتحدة للصرافة
UNITEDEXCHANGE
بثقتكم يكتمل عطاؤنا
١٥ عاماً على تأسيس شركتنا
Head office / Main branch : Mohafazzah square – opposite to MTN co.
Tel: +963 11 9596 – +963 11 2314550 – Mob: +963 966 009 596 – Fax: +963 11 2320997
Email: info@uecsy.com www.uecsy.com www.facebook.com/uecsy Zoom in/out.

خبز السوريين.. نقداً

أي شخص يحمل بطاقة سيحصل على الدعم نقداً بما يعادل ربطات الخبز

وزير المالية لـ «الاقتصادية»: الدعم ليس قضية اقتصادية فقط بل له بُعد اجتماعي والهدف منه تحسين معيشة المواطن

الخبز أولاً.. السكر والأرز والمازوت هناك خطوات لاحقة

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل لـ «الاقتصادية»: عدالة بالتوزيع للمستحق ولوقف الهدر الحاصل

■ بارعة جمعة

توجهٌ حكوميّ جديد، أخذ بكل ما جرى طرحه من سياسات اقتصادية تخص مبدأ الدعم في سورية إلى وجهة واحدة وهي الدعم النقدي، هنا حيث لا مكان للتلاعب أو الهدر أو الفساد، لكل مواطن حقه، والجميع يخضع لقانون واحد هو توزيع المخصصات عبر بطاقات مصرفية، تتناسب مع كل عائلة تستحق الدعم، من هنا انطلقت الحكومة في مناقشة مسألة الدعم ضمن شرائح متعددة منها المستحقة ومنها غير المستحقة، لكن ماذا عن دعم الخبز؟ وما الآلية المتبعة في توزيعه نقداً؟!

تساؤلات لقيت الكثير من الإيضاحات، قدمها وزير المالية الدكتور كنان ياغي لـ«الاقتصادية» ضمن رؤية مفصلة عن آلية تحويل الدعم إلى نقدي والهدف منها، بما يضمن حق المواطن والدولة بآن معاً.

الخبز أولاً

أكد الوزير ياغي أن آلية الدعم الجديدة ستقتصر على مادة الخبز أولاً، والذي وصلت قيمة الدعم المالي له وللدقيق التمويني قرابة الـ١١ ألف مليار ليرة سورية، وعملية تحويل الدعم من عيني إلى نقدي لا تهدف لتقليل المبلغ المخصص بقدر ما تعني تحسين مستوى المعيشة للأسر المدعومة من خلال رفع كفاءة الإنفاق على هذه المادة، وبناءً عليه سيتم تحويل هذا المبلغ إلى نقدي في حسابات المواطنين المستحقين للدعم، الأمر الذي سيخفف من الهدر والفساد نتيجة المتاجرة بالدقيق التمويني والمازوت المخصص للأفران الذي هو مطلب الحكومة الرئيسي والغاية الأولى للتحول للدعم النقدي، إضافة إلى تحقيق وفر مالي للعائلات على اعتبار أن المواطن أقدر على إدارة هذا المبلغ وفقاً لأولوياته وحاجياته، كل ذلك يثبت من جديد بأن الإنفاق على الدعم الاجتماعي هو جزء من الإنفاق على تحسين مستوى المعيشة، كما أنه قضية مجتمع بأكمله، وليست قضية اقتصادية فقط.

هذا التحول استدعى الكثير من النقاشات والحوارات شغلت بال المعنيين والمواطنين أيضاً، لما له من انعكاسات على واقعهم من جهة، ولوجود مخاوف كبيرة بإلغاء الدعم من جهة أخرى، لتأتي توضيحات وزير المالية بأن جميع النقاشات التي تم الخوض بها مع جميع فئات المجتمع ومجلس الشعب والنقابات والمواطنين، كشفت وجود الكثير من الجوانب والقضايا المرتبطة بالدعم، التي من الممكن العمل على تحسينها، إضافة إلى وضوح مسألة عدم وصول الدعم إلى مستحقيه بطريقة كاملة. حيث إن الحكومة دعمت السلعة وليس المستحق، وبالتالي اتضح أن هذا الدعم وصل للمستحق وغير المستحق، ما استوجب إعادة النظر بهذه الآلية، ومن ثم قراءة أساليب الدعم الاجتماعي، لتمكين المواطن من الشعور بأن كل قيمة الدعم المخصص تصل إليه، ويديرها وفقاً للطريقة التي تناسبه.

حجم الدعم

منذ إقراره والعمل به، لم يشهد مبدأ الدعم ترشيداً أو تقليصاً، بل على العكس ازداد حجمه منذ عام ٢٠٢٠ بنحو ١٤ ضعفاً في حين أن اعتمادات الموازنة العامة للدولة لم تزدد سوى تسعة أضعاف ضمن حديث الوزير ياغي، ما يعني أن الدعم يزداد وهو مستمر، وإن كان بطرق جديدة، أكثر ضمانة وعدالة لكل الأطراف.

وكبداية لتحويل الدعم إلى نقدي لا بد من فتح حسابات مصرفية لحاملي بطاقات الدعم، التي يصل عددها لحوالي ٤،٥ ملايين بطاقة، ولكن يوجد حالياً أكثر من ٢،٥ مليون مستحق لديهم حسابات مصرفية في القطاع المصرفي (العام والخاص) ومنح جزء كبير يتقاضى أجوره ورواتبه من خلال هذه الحسابات، وستكون هذه الحسابات نفسها معتمدة لتلقي الدعم النقدي عليها، أما لمن ليس لديهم حساب مصرفي فعليه فتح هذا الحساب بأحد المصارف العاملة، ما تم طرحه من طرق وآليات لفتح الحساب هي إجراءات بسيطة، نافياً وجود أي أعباء أو ضغوط من الممكن أن تتحملها المصارف أمام بقية مستحقي الدعم نظراً للمدة الزمنية (٣ أشهر) المتاحة لفتح هذه الحسابات. وفي الحقيقة هذا الموضوع دفع الحكومة أيضاً لإعادة النظر بالتوزع الجغرافي للفروع والمكاتب المصرفية بهدف تحسين إمكانية وصول المواطنين للخدمات المصرفية، والعمل على الإسراع بتطوير البنية التحتية للدفع الإلكتروني حسبما أوضح وزير المالية، مبيناً أن هذه البنية سيطرأ عليها تطور مهم خلال مدة زمنية قصيرة (بين ٤ إلى ٥ أشهر القادمة)، إضافة لوجود مسارات عمل مختلفة تقوم بها كل الجهات الحكومية المعنية بتهيئة البنية التحتية اللازمة، في سبيل تأمين كل ما يلزم لانطلاق برنامج الدعم وفق أسس ثابتة.

أي شخص يحمل بطاقة دعم سيحصل عليه نقداً، وبما يعادل عدد ربطات الخبز التي يحصل عليها سواء استهلكها أم لم يستهلكها، فالغاية من البرنامج تعزيز الحماية الاجتماعية للمواطن وتأدية الحكومة واجبها تجاهه، فالدراسة والتحضير للبرنامج شملا المفاصل كلها، وسيسير العمل بخطوات متلاحقة، ولن تطبق أي خطوة قبل استكمال الخطوة التي تسبقها.

سعر التكلفة وسعر الشراء متغيران، وسيحصل المواطن على الفرق بينهما بمبلغ نقدي في حساب المواطن يستجره وينفقه كيفما يشأ، تأكيدات حملها وزير المالية في توضيح لحالة عدم ثبات السعر، موضحاً ثبات سعر الربطة في الأفران، مبيناً وجود حالات للدعم لا يمكن استبدالها نقداً مثل الكهرباء، فالحديث اليوم عن الخبز كتجربة أولى للتحول إلى نقدي.

متغيرات السوق

القضايا التي يتم الحديث عنها (الخبز) هي مسعرة إدارياً من الدولة، ولن تخضع لقانون العرض والطلب، وسيكون البدل النقدي المحول يعادل قيمة عدد ربطات الخبز مهما تغير سعرها الإداري، يؤكد وزير المالية على هذه النقطة، لعدم تحميل البرنامج الحالي أكثر مما يلزم.

لدينا منظومة بيانات قائمة سيتم استخدامها ضمن منصة إلكترونية، شارك الجميع بوضع آلية واضحة لعدم الخوض ضمن تجارب تحتمل النجاح أو الفشل، فالقرار اتخذ، ولن يتم تنفيذه لحين اكتمال الخطوات، ولا أحد ينكر وجود خلل بنيوي بتحديد الفئات المستحقة للدعم، لتغير البنية الاقتصادية والظروف، فالمستحق للدعم هو الأقل قدرة على الانفاق، وليس العكس وفق تأكيدات الوزير.

المنظومة الخاصة بالدعم تحتاج لإعادة بناء، وحوار بين الشرائح، وما تم أخذه هو آراء اقتصاديين وأكاديميين، والتطوير تم بناء عليها، مع الأخذ بالاقتراحات، وعدم استبعاد فئات جديدة، فالجميع يؤكد الهدر الكبير بالخبز، لذا اليوم استبدال الكمية بالنقد سيخفف الهدر بالقمح أيضاً، عدا استثمار الخبز كسلعة يتم بيعها علفاً للحيوانات.

القرار سيساهم بإعادة التوزيع الإقليمي للثروة، وبالتالي تنشيط المجتمع المحلي أيضاً، البحث المعمق أثبت وجود عبء كبير على الجميع، يقابلها إيجابيات كبيرة للمواطن، فالهم الحكومي اليوم حصول المواطن على حقه بكفاءة.

أربعة ملايين ونصف مليون بطاقة بينها مليونان لموظفين ليسوا بحاجة لفتح حسابات، البقية من الممكن أن يشكلوا ضغطاً على المصارف، لكن اليوم لسنا بوارد العمل بالشكل التقليدي وفق تأكيدات وزير المالية كنان ياغي، علينا الانتقال للدفع الإلكتروني، فالبطاقات المصرفية الممنوحة للمواطن هي بطاقات دفع، وسيتم لاحقاً التوسع بشبكة نقاط البيع على مستوى الجغرافيا السورية، وتطوير البنية التحتية أيضاً، وبالتالي يصبح المواطن أكثر قدرة على استخدام بطاقته المصرفية لشراء احتياجاته، وسيتم الاستغناء تدريجياً عن الحاجة للكاش في تأمين المستلزمات اليومية.

وفرة في المادة وتوزيع أمثل للثروات

■ غزل إبراهيم

أثارت قضيّة تحويل الدعم من عيني إلى نقدي تساؤلات كثيرة حول تأثير هذه الخطوة في حياة أكثر من أربعة ملايين عائلة تعتمد على الدعم، معظمهم يعيش تحت خط الفقر في ظل ظروف اقتصادية تزداد صعوبة يوماً بعد الآخر، وسط مخاوف من فقدان هذا الدعم قيمته أمام التضخم الذي يلتهم جيوب السوريين بشكل كبير وخطير.

هذا التحول الجذري يأتي في ظل تحديات كبيرة تواجهها سورية، ويهدف إلى زيادة كفاءة الدعم وتأثيره في الفئات المستحقة، وبدأت الحكومة تطبيقه على الخبز، في حين تعتزم الاستمرار فيه بشكل تدريجي على باقي المواد والسلع المدعومة.

ملف تحويل الدعم العيني إلى نقدي طرحته «الاقتصادية» على وزير الشؤون الاجتماعية والعمل لؤي المنجد للإضاءة على نقاط كثيرة حيث قال:

تحويل الدعم إلى نقدي جاء لرفع كفاءة استخدام الموارد وتقليل الفساد وتعزيز الشفافية في توزيع الدعم الحكومي، انطلاقاً من مفهوم العدالة الاجتماعية التي تحدث عنها السيد الرئيس لتحفيز النشاط الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة المواطنين، وتأكيداً على أن الدولة لن تتخلى عن المواطن، وستعمل على تحقيق العدالة في توزيع الدعم، وكانت البداية من مادة الخبز باعتباره أهم أوجه الدعم ونقطة ارتكازه ومن أكثر المواد التي يتم دعمها والإنفاق عليها من خزينة الدولة.

هذه الآلية تطلبت جهداً ووقتاً كبيرين، وعملت كوادر الوزارة على مدار ثمانية أشهر باعتبارها مع فريق حكومي متكامل من الوزارات المعنية لتحويل هذه الرؤية إلى أدوات وبرامج، انطلاقاً من المستفيد مع مراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتركيبة الديموغرافية للسكان، لكون الآلية المتبعة سابقاً تعود لفترات زمنية بعيدة لا تشبه الواقع الحالي، وتم وضع معاييرها من لجنة متخصصة حينها وتبنتها الحكومة، وبناء عليها تم تحديد الفئات المستهدفة بالدعم ومستحقاتها، والوزارة ستحافظ على هذه المنظومة كما هي دون أي تغيير والأهمية هنا تكمن في عدم تحميل البرنامج أكثر من طاقته.

الوزارة درست ومسحت الواقع، وكما هو معروف أن سعر ربطة الخبز ٤٠٠ ليرة وفي أغلب الأحيان تصل للمواطن بسعر يتراوح بين ١٠٠٠-٤٠٠٠ ليرة في حين أن تكلفتها الحقيقية بحدود ٩ آلاف ليرة، وهنا الكل خاسر في هذه الآلية (المواطن-الدولة- التموين)، وبالتالي من مصلحة المواطن الحصول على الدعم نقداً، بغض النظر عن طريقة تصرفه بالمبلغ المستحق، وبما يحقق عدالة التوزيع، ويحد من الهدر ويوفر القطع الأجنبي الذي تنفقه الدولة لشراء الدقيق، ويمنع أي تعدّ على هذه المستحقات من أي جهات وسيطة قائمة أو محتملة.

الحكومة ستقوم بحساب عدد الربطات المستحقة لكل بطاقة لمعرفة المبلغ الذي ستتم إضافته للبطاقة المصرفية، مع التأكيد على أن جميع حملة البطاقات حالياً سيحصلون على الدعم النقدي المودع في حساباتهم خلال الأيام الأولى من كل شهر، عوضاً عن عدد الربطات الموجودة على البطاقة سواء قام المستحق بالشراء أم لم يقم، لأن الحكومة هدفها من الدعم ليس محاسبة المواطن عن قيمة استهلاكه، وإنما إعطاؤه مستحقاته من الدعم لتحسين مستوى معيشته، ولن يكون هناك تجارب، ولن يتم تطبيق هذه الآلية إلا بعد استقرار كل الخطوات التي تضمن حصول المواطن على المبلغ.

وستكون هناك مراجعة لقيمة الدعم بشكل دوري، بما يتناسب مع التغيرات في الأسعار وتكلفة الإنتاج، وبشكل يضمن لكل مواطن الحصول على مستحقاته بشكل عادل، يراعي كل التغيرات والظروف، فالآلية أنشئت لتحقيق عدالة التوزيع، ولا داعي للقلق أو الخوف، وسيكون هناك تعديل مستمر على المبلغ المخصص لتغطية أي زيادة محتملة في سعر الربطة.

الحكومة بدأت تطبيق هذه الآلية على الخبز، وهناك تساؤلات كثيرة عن المواد الأخرى (السكر- الأرز- الغاز- المازوت)، وبالنسبة لهذه المواد ستتم دراسة كل المفاصل وآلية العمل ستكون بخطوات متلاحقة، ولن يتم البدء بأي خطوة قبل استكمال الخطوة السابقة لضمان عدم وجود أي خلل عند تطبيق المنظومة الجديدة.

المستفيدون من منظومة الدعم حالياً هم الأكثر قدرة على الإنفاق، وهذا يخالف مفهوم الحماية الاجتماعية، فالمفروض أن يكون المستفيد من الدعم هو الأقل قدرة على الإنفاق، هذا الخلل البنيوي يجب معالجته لتحقيق التكافل الاجتماعي بما يضمن وصول المبالغ للفئات المحتاجة فقط، وهدفنا على المدى المتوسط والطويل هو التحوّل من منظومة برامج دعم قائمة إلى حماية اجتماعية متكاملة، تتضمن الفئات الكبيرة بالسن والعاطلة عن العمل والمعوقين وغيرهم، وفيما يتعلق بمستحقي الدعم المسافرين، بإمكان أي شخص حامل للبطاقة فتح حساب ضمن هذه الفترة (٣) أشهر، ولكن لن يستفيد من المبلغ حتى يكمل بياناته كافة.

تعديل مستمر على المبلغ المخصص لتغطية أي زيادة محتملة في سعر الربطة ولا داعي للقلق

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٣٦/ ١٤ تموز ـ يوليو ٢٠٢٤

البشر... رأس مال سورية الألماسي.. ماذا فعلنا به؟!

٢٠ بالمئة نسبة البطالة في سورية .. وسورية لن تصبح البلد العجوز لأنها ولّادة

■ غزل إبراهيم

على مدى سنوات استنزفت سورية طاقاتها البشرية وأدت الأوضاع الأمنية والاقتصادية إلى تصدير أعداد مخيفة من العقول والشباب السوري المميز إلى الخارج، في وقت غابت فيه الإستراتيجيات والخطط الحكومية لتطوير رأس المال البشري والاستثمار الصحيح فيه، وسط شح الأرقام والإحصائيات الدقيقة لأعداد السكان ومعدل الهجرة والبطالة، ما يعكس التقاعس والضعف القاتل لدى المعنيين والمسؤولين عن هذه الملفات، فنحن نزبي ونعلم ونجهز كوادر وتؤهلها لبناء وتطوير دول الخارج وبلدنا أحوج ما يكون إليها.

وهل سنصل لمرحلة نقول فيها سورية العجوز ونلتفت لأهمية احتضان الشباب وتقديم الدعم والمحفزات لهم للبقاء في البلد بعد أن خسرنا من خرج منها، أم إننا تأخرنا كثيراً وأصبحت فكرة الهجرة مشبعة في عقول شبابنا؟!

«الاقتصادية» تفتح ملف الاستثمار في رأس المال البشري لمعرفة أسباب تجاهل وتغييب هذا العنصر المهم وما المطلوب لاستغلال الطاقات البشرية والمحافظة عليها بالشكل الأمثل؟

مازلنا نعمل بعقلية القوى العامل

الاستثمار في العنصر البشري في مفاهيم التنمية الحديثة في العالم انتقل من مفهوم القوى العاملة إلى الموارد البشرية ومن ثم أصبحت الموارد البشرية أحد مصادر ومدخلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

والاستثمار في الموارد البشرية سواء الشابة أم الطفلية أصبح جزءاً من عملية الاستثمار وهناك عائد مهم عليه ولم يعد مجرد دور أو مسؤولية اجتماعية أو إنفاق اجتماعي لأن الأدبيات الاقتصادية العالمية، وخصوصاً البنك الدولي وصندوق النقد الدولي كانت تنظر سابقاً إلى أن الإنفاق على التعليم والصحة والاستثمار في العنصر البشري سيؤدي إلى انهيار معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي سيؤثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وللأسف في سورية مازلنا نتعامل بهذه العقليّة.

الواقع الديموغرافي

لكي نحلل ونتطلق إلى الاستثمار بالعنصر البشري بشكل جيد، علينا دراسة البنية الديموغرافية، فالسكان في سورية مقسومون إلى قسمين قسم داخل القوى البشرية وقسم خارج القوى البشرية وهم الأطفال دون الـ١٥ والشيوخ وكانت نسبتهم ٤٥ بالمئة من إجمالي عدد سكان سورية وحالياً تتراوح هذه النسبة بين الـ٤٢-٤٣ بالمئة، أما داخل القوة فيشكلون ٥٥ بالمئة تقريباً ويقسمون إلى قسمين قسم داخل قوة العمل وقسم خارج قوة العمل (ربات البيوت والطلاب والعساكر وغيرهم).

وعند فهم هذه الخريطة الديموغرافية يسهل التخطيط اقتصادياً واجتماعيا للموارد البشرية لأن مجتمعنا فتي، ولدينا داخلون جدد إلى قوة العمل بشكل سنوي ودوري، وإذا لم نستطع التخطيط لهم واستقطابهم، فستتحول الهبة الديمغرافية إلى نقمة وبالتالي ستتولد مشكلات كبيرة بسبب ازدياد نسب البطالة والخلل في مدخلات العملية التنموية وفق رؤية عميد المعهد العالي للدراسات السكانيّة د. جمعة حجازي.

لن نصبح سوقاً عجوزاً

في أدبيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ليس هناك مصطلح يسمى الخطر أو دق ناقوس الخطر، وفيما يتعلق بسورية وعلى الرغم من انخفاض معدلات النمو السكاني وانخفاض معدلات الخصوبة وتيارات وموجات الهجرة الكبيرة جداً، لكن الوضع السكاني فيها ما يزال ضمن المقبول ولا يزال هناك موارد بشرية سنوية تدخل إلى سوق العمل، هكذا يقول حجازي.

وقوة العمل في بلدنا لن تصبح على غرار أوروبا لأن سورية ولاّدة للطاقات البشرية ومتوسط الأعمار عندنا

سوء الإدارة يحول الهبة الديموغرافية في سورية إلى نقمة والتنمية الإدارية نائمة في العسل!

٦٥ سنة وبالتالي لن يصبح سوق العمل سوقاً عجوزاً على غرار القارة الأوروبيةّ التي شهد سلم العمالة داخلها انخفاضاً في نسبة المواليد وبالتالي يحتاجون لتعويض العنصر البشري على عكسنا، برأي حجازي.

وبين أنه رغم الحرب والأوضاع الاقتصادية الصعبة التي فرضت واقعاً ديموغرافياً جديداً في سورية، إلا أن قوة العمل لا تزال فتية عندنا، وعنصر الشباب هو المكون الأساسي لديموغرافية سورية حيث تتراوح نسبة الشباب بين ٦٠-٦٥ بالمئة من إجمالي السكان تقريباً، ونعد من الدول المصدرة لقوة العمل إلى الخارج، وهذا الأمر يساهم بدعم الاقتصاد الوطني عن طريق الحوالات، إضافة إلى رجوع هذه الأرمغة مشبعة بالعلوم الحديثة والتطور والأفكار الجديدة التي يفتقر إليها بلدنا في العديد من المجالات.

وهذا سيكون مورداً إضافيّاً للاقتصاد الوطني بعد ١٣ عاماً من الحرب التي كانت تأثيراتها كبيرة وخطيرة علينا وأصبحنا متأخرين بكل شيء عن العالم، وبالتالي هجرة الشباب ستمكننا من مد الجسور عن طريقهم للتعرف على آخر ما توصل إليه العلم ورفد البلد بخبرات حديثة ومتطورة، وهناك الكثير من الشباب يرغبون في الرجوع إلى البلد عندما يتعافى الاقتصاد وبالتالي ستكون خبراتهم ومهاراتهم المتطورة والمتفوقة عن نظرائهم في خدمة مرحلة التعافي المقبلة، مع الإشارة هنا إلى أننا لا نشجع على الهجرة وعلينا توليد فرص العمل بشكل مستمر داخل المجتمع للحد منها، حسب مدير مجلس أمناء مؤسسة إدارة الموارد البشرية منير عباس.

عكس ذلك

في المقابل هناك آراء عدة تحذر من خطر الهجرة وتراها استنزافاً قد يحول سورية لبلد عجوز نتيجة هجرة الشباب بأعداد كبيرة، أضف إلى ذلك أن فكرة وحلم الهجرة متغلغلة في نفوس أطفالنا وشبابنا، وسورية تستنزف بشكل يومي، ومستقبلاً سنلمس نتائج الهجرة الخطيرة، ومن يقول إن الحوالات تدعم الاقتصاد مخطئ لأن أغلب هذه الموارد تستخدم في الإنفاق الاستهلاكي وليس الاستثماري ما يؤدي إلى رفع التوائر الاقتصادية للتنمية، كما أن فكرة العودة إلى سورية مستبعدة لدى المغتربين، وخاصة بالنسبة للفئة التي هاجرت بداية الحرب فهي تعايشت مع مجتمعات جديدة وأولادهم مشبعون بأفكار وعادات هذه المجتمعات.

وحاليا يجب البناء على إستراتيجيات جديدة ومعالجة الأسباب التي تتسبب بتطفيش شبابنا وأولها تحسين المستوى المعيشي حتى لايتحول بلدنا إلى بلد عجوز وفق توصيف الدكتورة في المعهد العالي للتنمية الإدارية سمر قبلان.

غياب الإستراتيجيات

في سورية نعاني كثيراً عدم وجود إستراتيجيات الشباب وتمكينهم، فالتوازن والنمو الاقتصادي في العالم أصبح ينظر إلى الاستثمار بالعنصر البشري على أنه أقل تكلفة من الاستثمارات الأخرى الداخلة في الإنتاج (المادية-المالية).

وهناك بعض الدول استطاعت توفير العناصر المادية والمالية لكنها لم تنجح في تأمين الشرط الثالث وهو العنصر البشري، وكمثال على ذلك دول الخليج التي استطاعت تأمين جزء كبير من التقانة والتكنولوجيا والتمويل لكنها عجزت عن تأمين العنصر البشري الوطني المحلي اللازم للتشغيل والإنتاجية، واستعانت في كثير من عملياتها الإنتاجية بما يسمى بالعمالة الوافدة لتكمل النقص.

أما في سورية فمشكلتنا هيكلية أي إن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي في البلد مخطط بشكل مقلوب، ونحن غير قادرين على تحديد احتياجاتنا من العناصر البشرية بشكل مرن وسلس، لعدم وجود تناغم بين القطاعات الاقتصادية سواء القطاعات الادارية أم الخدمية أو الانتاجية، وليس هناك مواءمة بين سوق العمل ومخرجات التعليم لعدم توافر الـData والإمكانية اللوجستية والقدرات التخطيطية في هذا المجال ما يولد مشكلة هيكلية، فبعض الاختصاصات فيها ندرة ومعدل البطالة منخفض نسبياً فيها، مثل الاختصاصات التطبيقية والطبية، بينما نلاحظ معدلات بطالة مرتفعة في بعض الاختصاصات النظرية والأدبية، وهذا أيضاً له علاقة بمعدلات الرواتب والأجور ونظم الحماية.

مازال الطريق مبكراً للوصول إلى إستراتيجية فعالة للموارد البشرية، فنحن مازلنا نتعامل بالهياكل والعقلية القديمة «قوى عاملة» وظائف وتشغيل فقط، علماً أن الموارد البشرية أعمق بكثير وتتعلق بجوانب التمكين والتدريب والتأهيل وبناء القدرات وتوصيف المهام والوظائف والتصنيفات المهنية والمسارات الوظيفية والبنى والهياكل، فمسار وإدارة الموارد البشرية في العالم علم قائم بنظرياته وأبحاثه، وطريقة التنظيم المتبعة في بلادنا لم تعد تصلح للاقتصاد المستدام والذكي والأعمال الرقمية.

فإذا تغيرت العقلية القائمة وتم تطوير إستراتيجية فعالة ونشطة ومرنة للموارد البشرية مع إدخال العنصر غير البشري نستطيع تجنب الهفوات والمشاكل والقضايا الإشكالية لاستقطاب الموارد البشرية بشكل الفعال.

الأجور مجحفة ومنفرة

رأس المال الفكري يتألف من رأس المال البشري ورأس المال الهيكلي ورأس المال العلائقي وتقول الدراسات الحديثة للموارد البشرية إنه يجب أن يعامل الإنسان العامل كأصل استثماري يزيد من قيمة المنشأة مثل بقية الأصول والموجودات الثابتة، وألا يعامل كنفقة تتحملها الإدارة فقط، كما أن المبالغ التي يتم صرفها على تدريب وتطوير العاملين وتؤدي إلى قيمة مضافة هي ضمن الأصول الاستثمارية.

وهنا تبرز أهمية تدريب وتحفيز العنصر البشري سواء بالأجور أم الحوافز، مع الإشارة إلى أن الأجر يجب أن يغطي الحاجات الأساسية للعامل ويزيد في حال زيادة قيمة هذه الحاجات وذلك ليتمكن العامل من تجديد قوة عمله الفيزلوجية والنفسية والعقلية ويحقق الاستدامة في العنصر البشري السليم المعافى وللأجيال القادمة، كما يؤدي ذلك إلى تحقيق الاستدامة في القيم والأخلاق ما دام يحد من الفساد بسبب عدم كفاية أو عدالة الأجور وهي عدالة داخلية مع جهده ونظرائه في المنظمة وعدالة خارجية مع أمثاله في السوق والمنظمات الأخرى، ولكننا في سورية حالياً نلاحظ تدني الأجور وعدم تناسبها مع الجهد المقدم وبالتالي هناك حالة من الخلل وعدم القدرة على استغلال الموارد البشرية الموجودة بشكل جيد، فكيف لك أن تطلب من عامل لا يقبض ثمن طعامه ويتعرض لضغوط اجتماعية ونفسية كبيرة أن يقدم عملاً جيداً ويكون مخلصاً لعمله وفقاً لحجازي.

٧٠ بالمئة من العاملين غير منظمين

الجهة الوحيدة المسؤولة والمخوّلة عن البيانات الاقتصادية والاجتماعية هي المكتب المركزي للإحصاء والمعهد العالي للدراسات السكانيّة يحلل البيانات المنتجة فقط.

وحسب مسوحات قوة العمل التي أجراها المكتب مؤخراً بلغت نسبة البطالة ٢٠ بالمئة تقريباً، والمشكلة هنا ليست برقم البطالة بل بهيكلها وشكلها ونموذجها، فهيكل البطالة فيه اختلال فالبطالة بين الشباب أعلى من البطالة العادية، كما أن البطالة في سورية بطالة معدنة وطويلة الأمد « تحتاج أكثر من ٤٨ شهراً للحصول على فرصة عمل»، أما بالنسبة لهيكل البطالة هناك بعض القطاعات البطالة فيها تكاد تكون صفرية على حساب قطاعات أخرى بطالتها متراكمة، فعلى سبيل المثال بعض المهن «معلم حرفي» يوجد طلب كبير عليها، وبعض المهن فيها نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل «بطالة قطاعية، إضافة إلى غياب أنظمة الحماية، فالقطاع الخاص فيه قسمان قطاع خاص منظم وقطاع خاص غير منظم، والمشكلة أن معظم العاملين في سورية تقريبا ٥ ملايين و٣٠٠ ألف قوة عمل، يوجد ٧٠ بالمئة منهم غير منظمين وليس لديهم أي شكل من أشكال الحماية والتأمينات والضمانات والعمل اللائق والسلامة المهنية.

سورية بعيدة عن العالم

أمامنا تحديات كبيرة فيما يخص الذكاء الصنعي فنحن سوق عمل تقليدية ومتأخرون جداً في هذا المجال ولا يزال الطلب على الوظائف تقليدياً وليس رقمياً وبالتالي التحول للاقتصاد الرقمي مازال بعيد المنال والطريق طويل أمامنا، ولكن الأمل موجود وهناك تجارب ناجحة في مجال الـfreelancer والأعمال عن بعد، وهناك فرصة كبيرة في هذا المجال، فنحن نمتلك عقولاً ناجحة جداً في المجال التكنولوجي، وهناك تقدم بسيط في هذا المجال على الرغم من أن إمكانياتنا البسيطة جداً، والدليل فوز شبابنا بمسابقات دولية للروبوتات والذكاء الاصطناعي والعالم الرقمي وغيرها، وبالتالي هناك فرصة كبير لتتحول سورية يوما ما إلى حديقة تكنولوجية للدول العربية والإقليمية كما أصبحت الهند حديقة تقنية تصدر خدماتها الافتراضية ومراكز خدمات الزبائن لأميركا.

فمثلاً دول مثل الهند وماليزيا وألمانيا وباكستان وبريطانيا تجني أرباحاً طائلة من الاقتصاد الرقمي على حساب الاقتصاديات التقليدية (الزراعة _صناعة _السياحة)، لكن في سورية يتطلب ذلك إستراتيجية للموارد البشرية، وإستراتيجية للشركات الصغيرة والناشئة والتمويل الصغير، وإستراتيجية لدعم التقانة والإبداع وريادة الأعمال وبيئة قانونية واستثمارية جاذبة لتوفير منظومة متكاملة للتحول للأعمال الرقمية، فنحن بعيدون كل البعد عن ذلك، وأساساً هيكل الاقتصاد غير مجهز من الناحية اللوجستيّة والبنية التحتية.

والعالم يتجه إلى الاقتصاد الرقمي ويضع نظماً وضوابط ومعايير الذكاء الصناعي وأثره ومخاطره في بيئة الأعمال، وبحلول ٢٠٤٠ ستختفي وتتغير وظائف، ونحن نتفرج مكتوفي الأيدي ونشعر لأنهم يشعرون بفقد.

حجازي: كيف تطلب من عامل لا يشبع أن يقدم عملاً ناجحاً؟

عباس: هجرة الشباب ستمدنا بالخبرات وعلينا توليد فرص العمل بشكل مستمر

قبلان: المطلوب تحسين الأوضاع المعيشية قبل هجرة الشباب

الإصلاح الإداري أثبت فشله

الإصلاح الإداري وإصلاح الفساد لا يتم من خلال الهياكل التنظيمية التي ركزت عليها وزارة التنمية الإدارية وإنما الحفاظ واستغلال المورد البشري بالشكل الأمثل.

فبرنامج الإصلاح الإداري قائم على الإصلاح الهيكلي وهو موضوع ليس أساسياً ويؤدي إلى تخفيف الهدر وسرعة انجاز بعض الخدمات بتكلفة أقل، لكنه يتجاهل تنمية الموارد البشرية من خلال دورات تدريبية للقادة وبعض البرامج التدريبية للفنيين.

كما غفل البرنامج عن عنصرين أساسيين وهما الأجور وعدالتها ومؤشرات التقييم فنحن نعامل الأجور الحوافز كنفقات، وندفع للحفاظ على الآلة ولا ندفع لتدريب وتأهيل العاملين، ومؤخراً تم إعداد نظام جديد للحوافز ولكن تم إيقافه قبل أن يبدأ نظراً للتكلفة المالية الكبيرة التي اعتقدت وزارة التنمية أنها قد تتحقق من تطبيقه، وبالنسبة لمؤشرات تقييم الأداء للقادة والمديرين فهي ضعيفة ومازال تعيين المديرين يتم وفقاً للمحسوبيات، وهناك خطر كبير من إعادة تدوير الأشخاص في أكثر من منصب، ويبقى المدير العام ويرفع وينقل إلى أماكن أخرى، لا لكفاءته وإنما لعلاقاته وسطوته.

%65-60

من إجمالي سكان سورية تقريباً من الشباب وتعد من الدول المصدرة لقوة العمل إلى الخارج

التشاركية هي الحل

هناك ثبات في القطاع العام مرده الاستقرار الوظيفي، فمعظم العاملين يضمنون بقاءهم في وظائفهم ولا يقومون بتطوير مهاراتهم وخبراتهم، على عكس القطاع الخاص الذي يخلق حالة من عدم الاستقرار والمنافسة، وبالتالي يطور موظفوه أنفسهم بشكل دائم ليحافظوا على ثباتهم في العمل، وهنا الحل الوسط هو التشاركية بين العام والخاص والأهلي بحيث تصبح الحوكمة للقطاع العام والإدارة والعمل المربح بإدارة القطاع الخاص أو وفقاً لرؤية جديدة ضمن تشريعات وقوانين تخدمه وتسهل عمله.

وهذه المؤشرات يجب أن تكون معلنة وشفافة لانها تعكس التجربة السورية في تقييم الأداء، ويجب تدريسها للطلاب باعتبارها ضرورة ملحة لمكافحة الفساد والمحافظة على الموارد البشرية الجيدة، وحتى الآن الوزارة لم تعلن عن هذه المؤشرات رغم المطالبات الكثيرة بذلك.

وفيما يخص القطاع العام هناك مشاكل أخرى لإصلاحه منها معالجة البطالة المقنعة والعطالة «خروج بعض الأشخاص من الخدمة لأسباب صحية»، وهذه الفئة يجب تسريحها وتحميل مؤسسة التأمينات الاجتماعية مسؤوليتها، كما يمكن التوسع بشكل أفقي وإلزام القطاع الخاص بتعيين عدد محدد من العمالة بشرط استكمال التراخيص.

ونحتاج لمزيد من الوقت وإلى مزيد من تسريع الوتيرة للوصول إلى إستراتيجية فعالة، عندنا الكثير من المعاهد والكليات والأقسام الإدارية في الجامعات ستشكل أحد المداخل الرئيسية لبناء هذه الإستراتيجية ولكننا نحتاج لورشات عمل وحوارات وعصف ذهني وندوات لتعميق الفهم حول دور الموارد البشرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإذا أحسنا استغلال العنصر البشري فسنخفف الكثير من التكاليف.

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٣٦/ ١٤ تموز ـ يوليو ٢٠٢٤

هل تتحول سورية إلى بلد كهل..؟

نزيف هجرة الشباب متواصل ونسبة الأطباء والمهندسين وأصحاب الشهادات العليا بالمقدمة

■ هني الحمدان

هل سيأتي وقت يصبح المجتمع السوري كهلاً بعد التغني بفتوته..؟ وهل يصبح جل أعمال الوظائف أنثوية بعد التحولات التي طرأت ودفعت بزيادة نسبة الإناث على الذكور في الوظيفة العامة حالياً..؟! والأخطر هو نزيف الكوادر الطبية والتمريضية وأعداد تجاوزت الـ٥ آلاف طبيب وكادر حسب إحصاءات غير رسمية وربما أكثر من ذلك بكثير..!! ماساقني لهذه الاستهلالية بعض المؤشرات الخطرة التي بدأ بعض المتابعين والأكاديميين يرصد نسبها الآخذة بالزيادة، وهذا لاشك مؤشر يجب الوقوف عنده ملياً..!

د. علي محمد

د. مجدي الجاموس

سورية عانت وستعاني تبعات الهجرة، والكل يعرف المسببات، ولاسيما الهجرة الخارجية وتسرب الشباب والكفاءات العلمية ظاهرة خطيرة أخذت تقلق المجتمع والمهتمين، يوماً بعد آخر، لكون الشباب أحد الأركان الأساسية للبناء والتنمية في العالم، وذلك لما يمتلكه من طاقات واستعدادات لبناء المجتمع بناء قوياً وفاعلاً، ويواجه هذا القطاع الكثير من العقبات، لذا أصبح من الطبيعي تسليط الضوء اللازم على كل المشاكل والقضايا التي تخص هذه الشريحة المهمة.

تحديات كثيرة

يواجه الشباب في سورية تحديات كثيرة نتيجة للظروف الصعبة التي مروا ويمرون بها، جراء مفرزات الحرب والأوضاع الاقتصادية الصعبة، ما حدا بهم إلى الهجرة، فالهجرة التي أصبحت تشكل تحدياً كبيراً أمام المجتمع لما قد تخلفه من آثار سلبية، تغير المعادلة التي من شأنها الحفاظ على نمو المجتمع وتطوره باعتبارها متغيراً ثقافياً رئيسياً في المجتمع، ولا تقتصر آثار الهجرة على الناحية الاجتماعية والثقافية فحسب بل آثارها المترتبة سلباً على الحياة الاقتصادية والديموغرافية أيضاً، وتعد من أهم التحديات التي تواجه المجتمع في الوقت الراهن، حيث أخذت أبعاداً خطيرة على حاضر ومستقبل المجتمع في الوقت الراهن.

مسببات دفعت للهجرة

الدكتور والخبير الاقتصادي علي محمد يرى أن الهجرة من سورية والشرق الأوسط ليست وليدة الحاضر، إنما هي هجرة قديمة ومستمرة تجاه دول الشمال وبعض الدول الأخرى، فهناك سوريون هاجروا منذ سنوات ما قبل الحرب، لكن مع سنوات الحرب، وبعدها وما رافقها من أحداث ازدادت وتيرة الهجرة الخارجية وبشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة، وكان العام ٢٠١٥ هو العام الأكبر في نسب الهجرة الخارجية، لتعود بعد هذا العام لتخف نوعاً ما ومن ثم تعود وتيرتها صعوداً حتى أيامنا الحالية، فالدوافع ليست أمنية بل صارت اقتصادية بامتياز، وهناك من لا يرى مؤشرات على نهاية أحداث ومفرزات الحرب، ورافق ذلك تراجع في النمو الاقتصادي والإنتاج وما رافق ذلك من تفشي البطالة والفقر، الذي حدا بالكثيرين وخاصة في سني العطاء والمراهقة إلى الهجرة، فالقوة الشرائية وتدهورها وضعف الدخول كلها ساهمت في تشكيل دوافع عند شريحة الشباب تحديداً للهجرة والبحث عن مورد اقتصادي يؤمن معيشة مقبولة ضمن الحدود.

حديث الأغلبية اليوم تراجع الخدمات ونقصها، وسوء بالمعيشة، وارتفاع أسعار وتضخم أكل كل شيء وصعوبة تأمين متطلبات قسم بسيط من الحياة، والشباب لم يجدوا أي بارقة أمل لكي يقدروا تأمين حياتهم ومايترتب عليه بحال التفكير بأي مشروع مستقبلي.. هي تحديات لا شك أمام متطلبات محقة للشباب السوري، والذي دفع بالمزيد من الشباب ما حققه البعض من الشباب السوري خارجاً ونجاحاتهم على كل صعيد دفع بالمزيد بالتفكير جدياً وبقناعة للهجرة وتسخير كل مؤهلاته خدمة في البلد الذي هاجر له تحت ضغط الحاجة وحالة العوز..!

نزيف متواصل!

الدكتور علي أشار إلى عدم معرفة حجم الهجرة والنزيف الذي سببته وستسببه على الوضع الاقتصادي والاجتماعي لاحقاً، وهناك إحصاءات لمنظمات وهي رسمية محلياً تقول إن هناك أكثر من ٦ ملايين طالب لجوء، لكنه عاد وأشار إلى أن الأرقام غير رسمية، لكنه تخوف من النقص الشديد الحاصل في نزيف الكوادر الطبية والتمريضية الخبيرة إضافة للمهندسين وبعض التخصصات العلمية المهمة لمرحلة إعادة الإعمار، وأشار إلى خطورة أن تصل المشاقي بشقيها العام والخاص إلى العوز الشديد، كما هو حاصل الآن بتخصص التخدير، حيث إن كل المخدرين غادروا سورية، والنزيف لا يزال مستمراً..! والخشية أيضاً حسب الدكتور علي أن تتحول سورية من دولة فتية إلى دولة كهلة، أي إن جيلاً كاملاً صار مهاجراً وهناك تواتر بهذا الشق، وهنا على الحكومة إصدار المزيد من القرارات التي تشجع الشباب على البقاء ليغيروا قناعاتهم بأن هناك تحولات جدية ستشهدها سورية منها اتباع بعض الإجراءات التي تحض على المحافظة على شبابها وتسهيل الإجراءات، ونخشى أن نصل إلى مرحلة لا نجد فيها طبيباً ولا مهندساً ولا عاملاً.. فالنقص صار ملموساً وبقوة في مرافق الطب والاقتصاد وبعض الاختصاصات الجامعية، وكل يوم يمضي سورية تخسر كفاءات بشرية مؤهلة وعلى مستوى الدراسة الجامعية، وهذا سيؤثر حكماً، على نقص الكفاءات المطلوبة في المنشآت الصحية وفي مواقع العمل والإنتاج ويحولنا من مصدرين إلى طالبي عمالة وشهادات، فالوضع خطير يجب الانتباه إلى مفرزاته طويلاً.

إفراغ البلد!

تعد الهجرة استنزافاً خطيراً للموارد البشرية ولا سيما الكفاءات والخبرات العلمية، الأمر الذي يهدد بإفراغ البلد من كفاءاته العلمية، هكذا وصف دكتور الاقتصاد مجدي الجاموس واقع وخطورة الهجرة الحاصلة في سورية، كاشفاً أنها تركت آثاراً نفسية واجتماعية على الأسرة وعلى أواصر العلاقات الاجتماعية، فانقطاع هؤلاء الذين هاجروا ويهاجرون كل يوم ولاسيما لفترات طويلة واستقرارهم سوف يخلق نوعاً من الانقطاع في التواصل بين المهاجرين وامتداداتهم وأصولهم وتغيراً في التركيبة السكانية، وجاءت الأسباب حسب زعمه إلى أسباب اقتصادية وتدهور الظروف المعيشية بمعدلات غير مسبوقة، والذين يهاجرون اليوم من مستويات أعمار الـ٢٠ سنة إلى ٢٤ سنة، والملاحظ ارتفاع وتيرة هجرة الكفاءات وخاصة العلمية وأصحاب الاختصاصات الأخرى كالمهندسين وغيرهم، وهذا لا شك يسبب خسارة كبيرة للبلد وللاقتصاد برمته، فأي أساس للاقتصاد اعتماده بالدرجة الأولى على الشباب المؤهل والمختص، فأي دورة اقتصادية بغياب الشباب والأيدي العاملة المختصة يعني خسارتها، فالمورد البشري هو الركن الأساسي لاكتمال وإنجاح العملية الإنتاجية كلها، وكل شب يهاجر سواء أكان مختصاً أم مؤهلاً أو عاملاً عادياً هو خسارة مركبة وثقيلة على الاقتصاد السوري وخطط التنمية، فالازدهار يكمن في قوة الأيدي العاملة المؤهلة والقادرة على إنجاز المسؤوليات الإنتاجية، وسورية كانت بلداً منتجاً وبقوة للعمالة ليست صاحبة الكفاءات بل العمالة العادية، فخسارة الأيدي العاملة وطاقات الشباب ستؤدي حتماً إلى تأثير سلبي على مستويات الإنتاج والإنجاز، ومهما توافرت مستلزمات الإنتاج لا تنفع في ظل غياب الأيدي العاملة، وسورية من الصعب توريد عمالة خارجية إليها، وهذا ليس وارداً لا بالعرف ولا بتوافر الإمكانيات. الخسارة كبيرة جداً وخاصة في مجال الكفاءات الطبية والصحية وشريحة المهندسين وهما ركنان أساسيان، ويخشى أن تعلن مؤسساتنا أو مشافينا الطبية عن مدى العوز لهذه الفئة مستقبلاً..؟!

خسائر كبيرة ستمتد آثارها طويلاً!

وهنا وجوب ضرورة النظر إلى أن لهجرة الأطباء والمهندسين باتجاه مناطق عديدة في العالم واقعاً لا يستهان فيه، وسيترك فراغاً واسعاً في بعض المؤسسات الصحية ومؤسسات إعادة الإعمار مثلاً ما يجعله يعتمد على الخبرات الضعيفة وهذا يساهم أيضاً بدوره في زيادة الفقر والبطالة وفشل في التنفيذ وتأجيل في المواعيد وغيرها.

إن ما يقارب حسب الإحصاءات واختلاف التقديرات بين ٧ ملايين و٨ ملايين من السوريين خارج البلاد، «هي إحصاءات غير رسمية» معظمهم من الباحثين عن عمل أي هم بمرحلة «قمة العطاء» ما يشكل خسارة وخللاً، فالخوف اليوم هو أن يتحول المجتمع السوري لمجتمع كهل، بعد فقدان شريحة واسعة من شبابه، ولا تزال الهجرة قائمة، بعد أن كنا نتفاخر حسب «الجاموس» بالمجتمع السوري الفتي، وفي ظل تنامي هجرة الشباب السوري طغت الأنثوية بنسبها التي فاقت أعداد الشباب اليوم في الوظائف العامة، فأصبحت نسبة الأنوثة أكثر من ٦٠ بالمئة عن الشباب. فنسبة طغيان الإناث ليس في مجال عمل الوظيفة العامة بل في مؤشرات أخرى..

فالإناث قادرات على العمل في الوظائف الإدارية، ولكن ماذا سيكون الحال في المهن الأخرى وأعمال المشروعات وسواها..؟! فالتأثير الاقتصادي كبير جداً جراء خسارة هجرة الشباب السوري وتاليا بحال استمرار الهجرة وعدم وجود مسوغات تخفف من تفاقمها يتعذر مستقبلاً المقدرة على تحقيق الإنتاجية المطلوبة والتراجع في بعض المشروعات لفقدان الأيدي العاملة، وهنا على الحكومة المسارعة في اتخاذ قرارات أكثر تشجيعاً لبقاء الشباب والنظر في الدخول وترتيبها بما يحقق نوعا من التحفيز.

خسارة عقول خلّاقة واقتصاد

تبرز هنا ضرورة إجراء دراسات مسحية وميدانية عن ظاهرة الهجرة ولاسيما هجرة الشباب والعقول والكفاءات من أجل كشف النقاب عن كل ما يمكن تقليل آثار المسببات وتقديم الحلول المناسبة لحلها، بالإضافة إلى ذلك توافر الجهود الرسمية على وقف العوامل الطاردة لهجرة الكفاءات خارج البلد.. وأردف الجاموس قائلاً هنا يهمنا ما التأثير على واقع الاقتصاد الذي يجب أن يستدرك من اليوم؟ فالهجرة وخاصة لشريحة منتجة سيكون وقعها قاسياً، أولاً سنخسر عقولاً خلاقة وكفاءات علمية، وتالياً خسارة العمالة المتخصصة ذات الخبرات العلمية العالية، إضافة إلى قلة في العمالة العادية والتي بدأت الشركات الإنتاجية ومواقع الزراعة تتحدث عن ارتفاعات وقلة في الأيدي العاملة العادية التي كانت متوافرة بكثرة في سورية، وكما هو معروف سورية غير مهيأة لاستقطاب عمالة من الخارج وبالتالي، يخشى من تحولات في مؤشرات المجتمع ودائرة الأعمال، فالساحة صارت خصبة لأنثوية المجتمع وبعض الأعمال بعد انسحاب الشباب وهجرتهم خارجاً، كل ذلك سيترك أثراً سيئاً على العمليات الإنتاجية والاستثمارية وتراجعاً في معدلا ت النمو لتأثير الأيدي والكفاءات التخصصية على الإنتاج والعمل.

60%

نسبة الأنوثة أكثر عن الشباب في الوظائف العامة في ظل تنامي هجرة الشباب السوري

آثار اجتماعية خطرة!

وكذلك من ضمن الآثار الاجتماعية التي تسببها الهجرة تأخر سن الزواج لكثير من الفتيات، ما أدى إلى العنوسة بسبب هجرة الكثير من الشباب إلى خارج البلد، وسيعطي هذا الأثر تحول المجتمع من مجتمع شبابي إلى مجتمع كهولي غير قادر على العمل، مما يسبب الاعتماد على الكفاءات الوافدة إلى البلد لتعويض النقص نتيجة هجرة الشباب وهذا يسبب أيضاً استنزاف ميزانية الدولة وهو إجراء لن يتم لأنه غير مقبول أو متبع، إلا أن المفرزات الاجتماعية ستتوسع بحدة كبيرة.

وبالمجمل تشمل الآثار الاقتصادية للهجرة بشكل عام وليس في سورية بعدد من الفعاليات الاقتصادية المرتبطة بها مثل القوى العاملة والمهارات والادخار وسوق العمل والاستهلاك وبذلك تختلف الآثار الاقتصادية بين المناطق الجاذبة والمناطق الطاردة كما تسمى، ، ففي المناطق الجاذبة يزداد عرض القوى العاملة، وكلما تزايدت أعدادها كثيراً تقل أجورها وبالتالي قد تولد البطالة ما تنعكس آثارها الاجتماعية السلبية على المجتمع وخاصة بين المهاجرين فضلاً عن ارتفاع بدلات الإيجارات وأسعار المواد الغذائية وقلة تقديم الخدمات العامة، أما في مناطق الطرد أو المرسلة، فهي على العكس من ذلك حيث تسبب النقص في سوق العمل وقد تؤدي إلى ارتفاع أجور العمل وقد تؤدي إلى بعض الآثار الأخرى. كما ترتبط بالهجرة آثار عديدة ومتنوعة في مناطق الجذب والطرد إلى حد ما تبعاً إلى حجم الهجرة وطبيعة المهاجرين من حيث التربية والنشأة والثقافة والوضع الاقتصادي، وعادة ترتفع نسبة الجرائم والجنح مثل الاحتيال والسرقات والجرائم في مناطق الجذب التي تستقبل المهاجرين وخصوصاً إذا كان حجم الهجرة كبيراً، أما مناطق الطرد فتتمثل المشكلات الاجتماعية في ضعف تربية الأبناء لعدم وجود الإشراف السليم وأيضاً تزداد نسب الجريمة وضعف العلاقات الاجتماعية وارتفاع نسب العنوسة وما شابه ذلك.

■ **د. علي: الوضع الاقتصادي سبب رئيس في الهجرة**

■ **د الجاموس: الهجرة كارثة على الاقتصاد ودافع لحصول تبعات اجتماعية**

كلام في الاقتصاد

فوضى فتح الحسابات

قرار حكومي يفتقر للدراسة يتخذ من جهة ليست ذات اختصاص. تجعلنا نتساءل، هل يوجد في مؤسساتنا ما يدعى مجلس نقد وتسليف؟ ما علاقة هذا المجلس بالحسابات والدفع الإلكتروني والسياسة النقدية؟ من المسؤول عن إدارة الكتلة النقدية؟

وزارة العمل أم وزارة الصناعة؟ أليس غريباً أن يطرح مشروع فتح الحسابات بهذه السرعة ودون دراسة ومعرفة بالإمكانات للبنى التحتية، ما خلق فوضى وفساداً وظهر بشكل جلي ضعف شديد يفتقر للتمييز بين جدوى العمولة وجدوى نشر ثقافة الدفع الإلكتروني على المستوى النقدي وعلى مستوى الاقتصاد الكلي.

الفوضى الواضحة التي خلقها مشروع فتح الحسابات لدفع الدعم نقداً، أظهرت مدى البعد عن الواقع والمبالغة بما تم طرحه حكومياً من خلال اجتماعات متتالية، تكلمت عن قواعد بيانات وتصحيحها وعن الرقمنة والحكومة الإلكترونية. أين هي؟ أليس من المفترض في حال توافرها أن يكون هناك استثمار لها من خلال استخدام بياناتها وبالذات الرقم الوطني الذي يفتح على أساسه حساب صفري.

ما نعلمه أن المصرف عبارة عن منشأة تؤسّس لغرض معيّن، أو لمنفعة عامّة ولديها من الموارد ما تمارس فيه هذه المنفعة من خلال إنتاج الأعمال والخدمات لإشباع الحاجات، وكذلك في خلق الثروة، ففي طريق كفاءتها، وفعاليتها يتم توليد قيمه مضافة، فمن خصائصها السعي إلى تحقيق المرونة في العمل وتقليل التكاليف، ما يُساهم في التكيُّف مع التطوّرات في السوق. إضافة إلى التميّز بالفاعليّة والكفاءة عن طريق التأقلم مع الظروف التي تُساهم في تحقيق الكفاءة بفاعليّة. والمُساهمة في دعم التّنمية المحليّة والإقليميّة في كل المناطق. فهل ما تقوم به المصارف بظل وضوح الاختناقات، تعطي صورة واضحة عن تعريف حضورها في السوق الاقتصادي؟ توجهنا لأحد المصارف، ومن خلال حديث مع أحد الموظفين، حيث سمعنا منه كلاماً عجيباً غريباً قال في ختام حديثه:

(أنا عم احكي عن واقع عايشينو نحنا الموظفين برواتب أقل ما يقال عنها سخيفة وتجهيزات جداً ضعيفة الإمكانات محطوطين نحنا بالواجهة هيك عم نشتغل بالمتاح وعم نجاوب من أرض الواقع).

ما رأي من أطلق هذا المشروع؟ ألا يثبت ما أورده الموظف أن القرار غير مدروس ولا يستند لمعطيات واقعية؟ من يتحمل مسؤولية ذلك؟ وما مبرر إنهاك المواطن ونفوره من مؤسسات كهذه.

لنوضح المطلوب تقديرياً ٢ مليون حساب ولدينا ١٢ مصرفاً وسطي عدد الفروع الأعظمي ٥٠ فرعاً، وهو أقل من ذلك بكثير. أي لدينا ٦٠٠ فرع ومكتب خدمة. بهذه الحالة يقع على عاتق كل فرع أن يفتح ٣٣٠٠ حساب خلال فترة مقدارها ٧٥ يوم عمل، أي يومياً يجب أن يفتح ٤٤ حساباً بفرض أن كل فرع خصص لفتح الحسابات موظف عدد ٢، أي على كل موظف أن يفتح يومياً ٢٢ حساباً هذا مستحيل، لنشير إلى العمولات. وسطي العمولات المقبوضة من ١٢ مصرفاً في سورية تشكل ٣٩٥٠٠ ليرة سورية لكل حساب فإذا كان أول رصيد حساب يبلغ ٣٠٠ ألف، فالعمولة أكثر من ١٠٪. لا أحد يملك مبرراً مقنعاً عمولات كهذه.

نسأل من تقدم بالمشروع ومن درسه واتخذ قراراً به؟ ماذا عن أبناء الأرياف الذين لا وجود لمكتب الخدمة في قراهم؟ ماذا عن العجز وكبار السن الذين لا يملكون معلومة بسيطة حول الحسابات والدفع الالكتروني؟ ماذا عن انتشار الصرافات وضعف الشبكات؟ ألم تسمعوا بالحساب الصفري الذي يفعل حين ورود التحويل له وبناء على الرقم الوطني. وعند ورود التحويل يتم اقتطاع العمولة؟ أين دور الوحدات الإدارية بالقرى؟ ألا تذكرون دور المخاتير في ثمانينيات القرن الماضي وهم الذين ضبطوا موضوع بونات التموين. أرى أن نعود للبونات ريثما يتم توفير البنى التحتية اللازمة لمشروع كهذا.

ختاماً.. مشروع فتح حسابات لدفع الدعم نقداً أظهر الكثير من الإخفاقات وبالذات التي تتعلق بالتحول إلى الرقمية والحكومة الإلكترونية. إخفاقات وعدم واقعية ما طرح من الحكومة عن تطوير الشبكة وعن موضوع صحة وتصحيح قاعدة بيانات من يستفيدون من الدعم. عمل كهذا أعطى صورة واضحة عن تخلف مصارفنا وتراجع الثقافة المجتمعية في التعامل مع المصارف. قرار فتح الحسابات لتحويل الدعم النقدي قرار فوضوي غير مدروس ولا يتماهى مع الإمكانات المتاحة، وسيطول العمل به لأكثر من عام، ما سيرفع من تكاليفه وبالتالي لن يحقق الجدوى الاقتصادية منه، لأنه بني على أسس هشة وضعيفة.

■ عامر إلياس شهدا

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٣٦/ ١٤ تموز ـ يوليو ٢٠٢٤

أي قدرة للصناعة في زمن الأزمات؟!!

معاون وزير الصناعة لـ«الاقتصادية»: بدأت الصناعة بالتعافي والمنتجات السورية تصل إلى ٨٥ دولة

■ أمير حقوق

تعتبر الصناعة إحدى ركائز الاقتصاد الأساسية وبنيته الرئيسية، إذ تساهم بشكل ملحوظ بتحقيق التنمية الاقتصادية لأي بلد من خلال تنشيطها للتجارة إثر استيراد موادها الأولية وتصدير منتجاتها، وتوفيرها فرص عمل كثيرة ومحاربتها البطالة وأيضاً مساهمتها في زيادة الدخل، وتحريك عجلة الإنتاجية المحلية، التي بدورها تأمين السوق المحلية بكل السلع والاحتياجات وتصدير الفائض الذي يحقق انعاشاً للاقتصاد سواء من الضرائب والرسوم أم من خلال تأمين القطع الأجنبي لخزينة الحكومات.

وفي سورية، يمثل القطاع الصناعي في الفترة الحالية أملاً استراتيجياً مهماً للتعافي الاقتصادي، وليبدء مرحلة تحسن الاقتصاد الوطني وتعافيه، من خلال تأمين احتياجات السوق المحلية وتصدير الفائض والحد من استيراد بعض المنتجات، والمساهمة بالاكتفاء الذاتي بمجمل الصناعات وعودة تصديرها لأغلبية الدول العربية والعالمية، فهل يتم النظر لقطاع الصناعة بهذه الرؤية، وما واقعها اليوم؟ وهل الصناعة السورية اليوم قادرة على التنافس؟

من الركائز المهمة

وفي حوار خاص مع «الاقتصادية» كشف معاون وزير الصناعة أيمن خوري أنه على الرغم من القيود الكثيرة المفروضة على قطاع الصناعة خلال الفترة الماضية، وما تعرض له من التدمير الممنهج والحرب الاقتصادية المتمثلة بالإجراءات الأحادية المفروضة على سورية أو من خلال الاحتلال المباشر على مصادر الطاقة والمواد الأولية، إلا أن قطاع الصناعة بقي من الركائز المهمة الداعمة للاقتصاد الوطني.

فعلى صعيد القطاع الخاص: فقد شهد خلال السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً سواء على مستوى عدد الشركات الجديدة المرخصة أم عدد الشركات التي تم إعادة تأهيلها وعادت للعملية الإنتاجية، حسب ما أشار إليه خوري.

وأردف: وعلى صعيد القطاع العام: فقد بدأت مؤشرات التعافي بالظهور، من خلال إجراءات عملية إصلاح القطاع العام الصناعي عبر مشاركة القطاع الخاص في تأهيل وتطوير بعض الشركات المتعثرة والمدمرة هذا من جانب، وإعادة هيكلته ودمج المؤسسات من جانب آخر.

تيسير دركلت

ياسر أكريم

تلخيص المعاناة

واعتبر خوري أنه يمكن تلخيص معاناة الصناعة السورية اليوم بما يلي: خارجياً بصعوبة تحويل المبالغ من الخارج وإليه بسبب العقوبات المفروضة على كل المصارف الخارجية التي تتعامل مع سورية، وصعوبة توريد بعض مستلزمات الإنتاج بسبب الحظر المفروض على سورية، وصعوبة الشحن والتأمين وزيادة زمنه وتكاليفه، بالإضافة إلى إغلاق أغلب الأسواق الخارجية في وجه المنتجات السورية.

أما داخلياً فتتمثل معاناة الصناعة في نقص المشتقات النفطية، وصعوبة وتأخر تأمين القطع الأجنبي اللازم لتمويل استيراد مستلزمات الإنتاج، وضعف السوق الداخلية بسبب ضعف القوة الشرائية، وأخيراً قلة اليد العاملة المتخصصة.

كنا نصدر منتجاتنا لـ٨٥ دولة

وفي الحديث عن الصناعات المتقدمة في سورية، كشف خوري أن الصناعات السورية في كل القطاعات الهندسية والكيميائية والغذائية والنسيجية متقدمة ومشهود بجودتها، متابعاً: كنا نصدر منتجاتنا إلى أكثر من ٨٥ دولة، طبعاً تأتي في المقدمة الصناعات الغذائية والنسيجية، وما زلنا اليوم نفتقد الصناعات التي تعتبر عصب الاقتصاد العالمي وهي الصناعات ذات المحتوى التقاني المرتفع والمرتبطة بتكنولوجيا المعلومات، وعلى الرغم من الحظر المفروض علينا لمثل هذه الصناعات إلا أننا نشهد اليوم تحركاً ولو بسيطاً في هذا المجال.

وفق الموارد المتاحة

أوضح خوري أن الحكومة السورية تقوم باتخاذ كل التدابير الممكنة لمعالجة جميع المشكلات التي تعترض سير العملية الإنتاجية، وتقديم كل المساعدات الممكنة لدعم المنتجات المحلية في وجه المنتجات المستوردة، حيث تقدم الحكومة وفق الموارد المتاحة كل الخدمات الممكنة من تأمين حوامل الطاقة بشكل مستمر وتبسيط الإجراءات وتقديم التسهيلات وتجهيز البنية التحتية في المدن والمناطق الصناعية لضمان عودة واستمرار العملية الإنتاجية لكل المنشآت الصناعية والحرفية، إضافة إلى إصدار عدة قرارات جديدة تصب في خدمة الصناعيين والعملية الإنتاجية والتسويقية من تأمين مستلزمات الإنتاج، وحماية المنتج المحلي، واستخدام قطع التصدير في تمويل المستوردات، وتبادل المواد الأولية والمصنعة فيما بين الصناعيين، ودعم الإدخال المؤقت بقصد التصنيع وإعادة التصدير وغيرها.

وتابع: إضافة إلى قيام الحكومة بشكل مستمر وبالتعاون مع اتحاد غرف الصناعة بمراجعة وإلغاء وتعديل العديد من القرارات التي اتخذت في ظروف سابقة، حيث تغيرت حالياً الظروف التي أدت إلى اعتمادها، وذلك كله حرصاً على استمرار عمل الإخوة الصناعيين.

هذه الإجراءات جميعها تؤدي في النهاية إلى تأمين السوق المناسبة للمنتجات من جهة، وزيادة ساعات التشغيل وحجم الإنتاج، وبالتالي تخفيض التكاليف والمنافسة من جهة أخرى.

لتشكيل خلية قوية

لا يمكن تطوير الصناعة من دون تطوير التجارة، لأن الصناعة تحتاج للتمويل، والتجار يملكون هذه الأموال، وكون الصناعة تحتاج إلى مساعدة التجار بالبحث عن المصادر وشراء المواد الأولية وتصدير بعض المنتجات، فيجب التعاون بين الصناعة والتجارة لأنهما توءم، لتشكيل خلية قوية من الرأسمال والتواصل والاتصال، حسب ما أشار إليه عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق الدكتور ياسر أكريم.

واعتبر د. أكريم أن سهولة إدخال المواد الأولية يعطي سهولة إخراج البضائع، وبالتالي أي عقبة باستيراد المواد الأولية سوف تؤدي لتعطيل الحركة الإنتاجية والصناعيّة ما يزيد من تكاليف الإنتاج، ولذلك يجب أن تكون المواد الأولية الداخلة بالصناعات مفتوحة من دون قيد أو شرط، أي بلا المنصة ولا يسأل أصحابها من أين العملة؟ وإلا لم تكن هناك صناعة.

لا تنافس خارجاً

ولتحقيق الصناعة السورية المنافسة، يجب تخفيف تكلفة الإنتاج، فالمنتج الذي تفرض عليه الضرائب وارتفاع حمولة الطاقة، وارتفاع بأجور النقل وتخليص جمركي غال، وهذه العوامل بدورها ترفع سعر المنتج، وبالتالي يصبح لا ينافس خارجاً بسبب سعره، ومثال على ذلك، سورية فقدت نسبة كبيرة من تصدير الكيماويات كالشامبو والمنظفات وغيرها، بسبب ارتفاع تكلفة المنتج الداخلي، وبالتالي اتجهت الأنظار الخارجية للمنتجات الأردنية التي يرأس معاملها الصناعيون السوريون، لأن تكلفة المنتج في الأردن أقل من تكلفة المنتج بسورية، نظراً لأسعار الطاقة والمازوت والكهرباء وصعوبات الاستيراد، وفقاً للدكتور أكريم.

مسؤولية الحكومة

وقال: هناك مسؤولية على الحكومة وهي بناء علاقات إستراتيجية مع الدول، كدول الجوار والصديقة والعربية والعالمية، وهذا يعطي أولوية للاستيراد من بلادنا ويعطينا دافعاً للتصدير، وأن يكون للحكومة أثر في موضوع المال، وأن يتم تقاضي المال عبرها مع الدول، ونظام الأتمتة والإحصاء السوري ضعيف جداً، ولا نملك إحصائيات صحيحة للتصدير أو للاستيراد، ولذلك يجب بناء هذه المنظومة لمعرفة ماذا ينقص الأسواق ونسبتها وإمكانياتها ومعرفة الأسواق الخارجية، ويجب دعم القروض الصناعية لأنها مهمة جداً، لأن الصناعيين إذا زاد عملهم لا يستطيعون تغذية الأعمال هذه بالمال لزيادة الإنتاج، لذلك بكثير من الدول الصناعية يتم صرف قرض مواد أولية وآلات وغيرها بأي شكل من دون فوائد، وهذا ينشط عجلة التصنيع والتصدير، وهذا بناء سياسة الدولة.

والحكومة أصدرت أنه يوجد قطع تصديري، أي الذي يصدر يستطيع بأن يستورد بالقيمة نفسها، هذا تعقيد للصناعيين، يجب أن يكون الموضوع مفتوحاً ولا يكون عنده عقبات، فيتم توجيه الصناعيين لشراء المواد الأولية خارجاً وللتصنيع وللتصدير، وهذا غير صحيح، يجب أن يكون هناك تعاون واشتراك بين الكل في التصدير والاستيراد والإنتاج الصناعي كل حسب موقعه ومقدرته، برأي الدكتور أكريم.

لجنة قضائية

وأكمل: استمرارية القوانين الاقتصادية الصحيحة وعدم تغييرها يعطي ثقة للمشتري الخارجي وللبائع المصنع الداخلي، لذلك لا بد أن تكون القوانين صحيحة ويتوافر فصل بين القضايا، فأكثر التجار الخارجيين يترددون في أثناء شراء المنتجات من سورية بحجة قوانين البلد الضعيفة، والمفضل أن يكون لجنة قضائية خاصة بالاستيراد والتصدير والمعاملات التجارية، تكون قوانينها عالمية، أي تأخذ من بعض الدول العربية والعالمية.

بطء القوانين

وفي سورية يوجد ١٤ تجمعاً صناعياً، لم يتم الإقرار بها بأنها تجمعات صناعية قائمة، وهذا سبب البطء بالقوننة وحل المشاكل، فيرغبون بأن تكون عدرا فقط المدينة الصناعية، وماذا عن بقية التجمعات هذه؟ وأيضاً الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر يجب أن تكون في المدن، لأن من يرغب بإقامة هذه المشاريع يقيمها في بيته وليس في مناطق أخرى، وهذا يوجب إعادة الفكر تجاه هذه العملية، وأن يسمح لأي صناعي بأن يصنع بأي منطقة أو مكان يرغب فيه، بحيث تعطي سرعة في الإنتاج، حسب قراءة الدكتور أكريم.

تشوهات في الرسوم الجمركية

وأيضاً لدينا تشوهات في الرسوم الجمركية، فلكل بند عدة رسوم جمركية، فنرى أن هذا البند مسموح والآخر غير مسموح، وهذه الرسوم في الصناعة لا تصح، ويجب توفير كل المواد الأساسية وكل ما يحتاجه الصناعيون أن يكون متوافراً ومفتوحاً وسهل التداول، وحتى الضريبة يجب أن تكون ضريبة صفرية لتنشيط القطاع الصناعي وجعل البلد صناعياً، والنقل كارثة كبيرة، فمثلاً موضوع نقل الخضار والفواكه تصل تكلفة النقل إلى السعودية وما شابه إلى ضعف المادة المصدرة، وإلى ٣ أضعاف الاستيراد من الأردن، والدولة يجب أن تحل هذا الأمر بأي طريقة كانت، لأن الحل يكون على مستوى دولة لا على مستوى أشخاص وتجار، لتحقيق التنافسية بسعر الخدمات قبل تنافسية السعر، وفق الدكتور أكريم.

وكشف الدكتور أكريم أن الصناعات الغذائية والنسيجية في سورية تعافت تصديرياً نوعاً ما، أما الصناعات الهندسية والكيميائية فوضعها خطر، لأنه توجد مشكلة أساسية بارتفاع التكاليف التي تحدّ من التنافسية.

ماذا عن اليد العاملة؟

وبيّن الدكتور أكريم أن الصناعة السورية تعاني من نقص اليد العاملة وهجرة الكوادر، فهجرة الشباب كارثة للصناعة، فالصناعة السورية اليوم ترتكز على الإناث كون أغلبية الشباب تهاجر والسبب الرئيسي لهجرتها هي مدة خدمة الجيش لـ٦ سنوات، فنحن بحاجة إلى جيش قوي، ولكن أيضاً الجيش اليوم هو جيش إلكتروني وجيش علوم ومعرفة، يجب أن يخضعوا لدورات كل سنة لشهر أو لشهرين ضمن خدمتهم الإلزامية، أما توقيف العمل الاقتصادي والالتزام بالجيش فقط فهذا غير صحيح، والدخل بسيط جداً، ويجب إعادة دراسة هذا الأمر على مستوى سياسة الحكومة.

ورأى الدكتور أكريم في ختام حديثه مع «الاقتصادية» أن الصناعة والتجارة وجهان لعملة واحدة، يجب تكاتف كل شيء لإنتاج قوة اقتصادية كبرى تسترجع رؤوس الأموال السورية المهاجرة وبالوقت نفسه تطور الرأسمالات الداخلية في السوق وهذا يعطي بنية اقتصادية قوية تساعد في استرجاع قوتنا الاقتصادية العالمية ونصحح ما تولد من أخطاء في الفترة الماضية.

قرارات حكومية غير مواكبة

من جانبه، كشف رئيس لجنة العرقوب الصناعية ونائب رئيس لجنة القطاع الهندسي بغرفة صناعة حلب تيسير دركلت لـ«الاقتصادية» أن الصناعة السورية تأثرت كماً ونوعاً، من خلال الحرب الظالمة التي تعرضت لها سورية، والتأثير كان كبيراً ومباشراً في المعامل الصناعية، حيث أدت لخروج عدد كبير من المعامل من الخدمة عبر تدمير وسرقة المعامل، بالإضافة للقرارات الحكومية التي كانت غير مواكبة للتغيير وللضرر الذي أصاب الصناعة التي فقدت جزءاً كبيراً من قدرتنا على التنافس لعدة أسباب، أولها: تدمير وخروج عدد كبير من المعامل من الخدمة والإنتاج الصناعي، وثاني الأسباب هو الأضرار التي أصابت الصناعة من وراء هجرة الصناعيين السوريين للخارج، وثالثها: ارتفاع وتضخم غير مسبوق بأسعار المواد الأولية لعدة أسباب منها المنصة والتمويل وغلاء المحروقات والكهرباء، والتي بدورها أدت لضعف التنافسية بالسوق المحلية وبالأسواق الخارجية التي فقدنا جزءاً كبيراً منها بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج للصناعي السوري.

هجرة الشباب كارثة على الصناعة السورية و صعوبات التوريد والشحن والأجور معوقات ثقيلة!

وأردف: والصناعة السورية كانت تتميز بأمرين، أحدهما انخفاض تكاليفها، وبالتالي يكون سعر المنتج مناسباً ومنافساً داخلياً وخارجياً، والأمر الثاني أن الصناعة السورية كانت مقبولة جداً وتقي بالغرض بمنطقتنا العربية وبعض الأحيان تجاوزنا المنطقة العربية وبدأنا التصدير لدول أوروبية كمنتج نهائي إن كان بقطاع الألبسة أو الآلات أو خطوط الإنتاج.

ونحن كصناعيين نعاني منذ ثلاث سنوات نقص اليد العاملة، وخاصة من قلة اليد العاملة المدربة، للأسف فالهجرة مستمرة ونزيف الهجرة مستمر، بسبب انخفاض الأجور والتضخم السعري وارتفاع أسعار المعيشة في سورية، فالعامل يسافر للخارج لكونه يأخذ ويحصل على رواتب عالية، والصناعيون اليوم بسبب انخفاض مبيعاتهم وارتفاع التكاليف لا يستطيعون أن يعطوا للعامل حقه، ونحن لم نقم فقط بإعلاء صوت المشكلة بل قمنا بعدة مبادرات عن طريق التدريب الجامعي للطلاب، لكوني عضواً بالمجلس التقني بوزارة التعليم العالي وعضو مجلس إدارة بالتعليم المزدوج في وزارة التربية- نحاول دائماً ربط الخريجين بسوق العمل من خلال التدريبات والزيارات العلمية وعبر المحاضرات لتوصيل فكرة متطلبات سوق العمل الحالي في سورية، ومستوى التغيير الذي سيطرأ بين الحياة الدراسية والعملية، حسب ما قاله دركلت.

يجب الحد من هجرة الشباب

وأضاف: وكغرفة صناعة منذ ٢٠١٧ بدأنا ببرنامج تدريب لطلاب المعاهد والكليات التطبيقية، ونحن حريصون على تأمين أكبر فائدة بمحتويات التدريب بالإضافة لمراكز تدريب مهنية تابعة لوزارة الصناعة، ونشرف على مسؤولية تأمين فرص عمل لهم بعد التخرج، ونحاول عمل مبادرات مجتمعية بهذا الخصوص، ولكن الفجوة مازالت كبيرة، ودخول سوق العمل ليس أمراً سهلاً، وخاصة اليوم لا نستغني عن العلم بأي معمل أو بأي قطاع صناعي، فنحن بحاجة لعمال مؤهلين علمياً ولديهم خبرة مهنية، من خلال ربط المحتوى العلمي الجامعي بالتطبيق الموازي لكسب الخبرات وزجهم بسوق العمل، وهذه مشكلة أساسية تتطلب قرارات جديدة تحد النزيف الحاصل بهجرة الشباب السوري، لكيلا نصل لمرحلة نقول فيها إن المجتمع كهل، وانقطاع السلسلة العلمية والفنية للعمالة ونضطر حينها لتوقيف المصانع.

■ أكريم: أي عقبة باستيراد المواد الأولية ستقلل الحركة الإنتاجية

■ دركلت: تضخم كبير بأسعار المواد الأولية والمستلزمات والحكومة تدخلها بسيط!

الاقتصاد ببساطة
THE ECONOMY SIMPLY

بعد ثلاث سنوات
قراءة في قانون البيوع العقارية

تعرّض قانون البيوع العقارية لجملة من الاعتراضات منذ بدء الحديث عنه في العام ٢٠١٨ واستمرت لما بعد إقراره بالقانون رقم ١٥ لعام ٢٠٢١، والتي تمحورت حول السببية والكيفية له، فقد تناولت السببية دوافع الحكومة لاستصداره نظراً لكون السوق العقاري في سورية من دون ضوابط رسمية له بتاتاً، وما الدوائر العقارية الحكومية سوى لإثبات وقوعات البيوع فقط، وبأن الوضع السابق لهذا القطاع والضرائب المفروضة على معاملاته مصدر استقرار له، متناسين فوات المنفعة والإيرادات للخزينة العامة.

أما الكيفية، فتمحورت حول الطرق التي ستساعد بتنفيذه ولا سيما موضوع فتح الحسابات المصرفية وتحويل الأموال فيما بينها، وتعقيد ذلك وفق وجهة نظر المعترضين للقانون إلى الحد الذي أُعتبر تطبيق هذا القانون مستحيلاً.

وبالمقابل قوبلت هذه الاعتراضات ببعض الآراء المؤيدة لإقرار القانون، وبالفعل صدر القانون رقم ١٥ بتاريخ ٢٠٢١/٥/٢ منظّماً لآلية البيوع العقارية ومعتمداً على القيمة الرائجة للعقارات المتداولة عوضاً عن قيمها التاريخية المسجلة في الدوائر العقارية والتي يعود بعضها إلى ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، فقد تم وضع معايير احتساب القيمة الرائجة بناءً على عدة أبواب منها الحركة التجارية للعقارات (عالية، جيدة، متوسطة، ضعيفة)، وصفة الاستخدام (تجاري، صناعي، سياحي، خدمي، زراعي، مختلط، أرض، آلخ)، منهاج الوجائب العمراني، منطقة الشريحة (لجهة ميزاتها «ممتازة، جيدة، وسط، شعبية، مخالفات»، مستوى الخدمات «ساحات، حدائق، مولات، الخ»)، مواصفات إضافية (الكثافة السكانية، مساحة المنازل، المنسوب الشاقولي للشريحة)، حيث أضحت الضريبة المستوفاة وفق هذا القانون أكثر عدالةً للوعاء الضريبي الذي تمثله، كما نظّم القانون أيضاً عقود وإجراءات عملية الإيجار سواء تأجير العقارات التجارية أو السكنية في مراكز المدن والمحافظات أو في المناطق والبلدات.

وبموجب القانون أضحى الحديث عن القطاع العقاري وحجم قيم البيوع المنفذة سنوياً أقرب للواقع الفعلي مقارنةً بالأرقام التي كانت ترد سابقاً، وبالتالي توضّح كبر حجم هذا القطاع في سورية، فعلى سبيل المثال وخلال ٨ أشهر الأولى لإصدار القانون (٢٠٢١/٥/٣- ٢٠٢١/١٢/٣١) تم تنفيذ ١٨٦ ألف عقد بيع بقيمة رائجة نافزت ٦,٤٥١ مليارات ل.س، وللإحاطة بماهية وأهمية هذا الرقم فيكفي أن نقارنه بحجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعام ٢٠٢١ الصادر عن المكتب المركزي للإحصاء والبالغ نحو ٢٥,٩٣٧ مليار ل.س لنرى أن حجم ما تم تنفيذه من بيوع عقارية خلال ٨ أشهر فقط قاربت ٢٥ بالمئة من ناتج عام ٢٠٢١، أما في العام ٢٠٢٢ فقد بلغ إجمالي العقود نحو ٤٥١,٣ ألف عقد بيع بقيمة رائجة ١٤,٣٠٠ مليار ل.س، ونحو ١٨٢ ألف عقد إيجار، وتمثل عقود البيوع ما نسبته ٥٥ بالمئة من الناتج المحلي للعام ٢٠٢١ نظراً لعدم توافر رقم رسمي عن العام ٢٠٢٢.

وطبعاً تبقى القيم الرائجة للعقارات محل مدّ وجزر، فهي أقل من القيم التي تباع بها بعض العقارات في بعض المواقع، وربما أعلى في بعض المواقع الأخرى كما يتداول بعض المطلعين وبعض المكاتب العقارية، وبغض النظر عن ذلك فإن النسب التي أوردناها كفيلة بتوضيح ضرورة تنظيم هذا القطاع، بل ربما هناك خطوات أكبر يجب العمل عليها أيضاً حيث يقل التحكم الكبير بهذا القطاع من الوسطاء والمكاتب العقارية ولاسيما مع التضخم الكبير في أسعار العقارات بالنسبة لدخل المواطن، ولا نعني هنا أن الأسعار مغالى فيها أو غير حقيقية، فهذا بحثٌ وحديثٌ آخر وخاصةً أن الاستثمار العقاري يبقى واجهة استثمارية دائمة وملاذاً آمناً ولاسيما في الأزمات وإن مرّت بظروف متذبذبة.

وها نحن على بعد ٣ سنوات على تطبيق قانون البيوع العقارية نلحظ أن تطبيقه مرّ دونما وجود كل تلك الآثار والعقبات السلبية التي تم الترويج لها عند دراسته والتي تم تسويقها آنذاك، بل وبكل تأكيد فقد ساهم هذا القانون بزيادة إيرادات الخزينة العامة للدولة بالقيمة الواجب توريدها من معاملات القطاع العقاري، الأمر الذي حقق وسيحقق بلا شك عدالةً ضريبية تستند إلى تخمينات رقمية مؤتمتة لا يتدخل فيها العامل البشري، كما منع وسيمنع الفساد في تحصيل الضرائب المستحقة لمصلحة الخزينة العامة.

■ د. علي محمود محمد

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٣٦/ ١٤ تموز ـ يوليو ٢٠٢٤

بنسبة ٣٪.. ارتفاع اعتمادات النفقات الإدارية في موازنة عام ٢٠٢٤

استخدام النُظم الخبيرة لتخفيف عجز الموازنة..

سياسات اقتصادية وقراءات مستقبلية لواقع الإيرادات ومعدل الإنفاق

■ بارعة جمعة

ترجمة حقيقية لواقع الاقتصاد، تعكس مدى قدرته على التوازن في معدلات النمو والإنفاق، تترجمها الموازنة العامة للدولة، بأرقام توضح حجم الأموال المرهونة لكل قطاع، إلا أن ما يحصل اليوم من عجز يتم تحميله لتخفيف معدل الإنفاق، بات يشكل عجزاً إضافياً وبالتالي تأزم الوضع المعيشي وتراجع معدلات النمو المحلي، وارتفاع معدلات البطالة يُقابلها ضعف القدرة الشرائية للمواطن.. هي أزمات مُتلاحقة أفرزت الكثير من الظواهر السلبية في المجتمع، فماذا عن توقعات النشاط الاقتصادي للعام المُقبل ٢٠٢٥؟

رشا سيروب

زهير تيناوي

فجوة كبيرة

عادةً ما يلجأ الاقتصاديون لمبدأ المُقارنات لما فيه من تبيان لمعدلات النمو والتراجع بين نسب تُعد الأكثر تأثيراً فيما لو لم يتم النظر إليها، من هنا انطلقت الباحثة الاقتصادية الدكتورة رشا سيروب في وضع النقاط الأولى في تحليلها للواقع الاقتصادي، من منظور الإيرادات ومعدلات الإنفاق، آخذةً بكل منهما للتحليل وفق مؤشرات اقتصادية، لإثبات العجز الحاصل والفجوة الكبيرة بين الطرفين، ولا سيما أن موازنة عام ٢٠٢٣، أظهرت الفارق الكبير بين الحالتين، ليبلغ إجمالي العجز المُقدر نسبة ٩٣,٥بالمئة، بالمقابل نجد أن هناك ارتفاعاً بسعر صرف الدولار ٢٨٣,٣٣بالمئة.

مبررات التضخم

حالةٌ من الاعتراف المترافق مع التبرير، تلجأ إليه الحكومة في كل مرة تخاطب بها المواطن، مذكرةً إياه بضخامة عجز الموازنة العامة للدولة، عازيةً الأمر وفق رؤية د.سيروب إلى الكتلة المالية الضخمة للإنفاق العام، وبالتحديد كتلة الرواتب والأجور والدعم الاجتماعي «مساهمة الدولة في تثبيت الأسعار»، وعليه وتحت شعار «ترشيد الإنفاق العام وتحسين المستوى المعيشي للمواطن وتوزيع الدعم إلى مستحقيه»، قامت الحكومة الحالية بتخفيض اعتمادات الإنفاق على الرواتب والأجور والدعم الاجتماعي من ٥٣,٤بالمئة نسبة إلى إجمالي الإنفاق العام في العام ٢٠٢٢ (أول موازنة للحكومة الحالية) لتصل إلى ٣٠,٤٢بالمئة في موازنتها الثالثة (موازنة العام ٢٠٢٤)، علماً أن اعتمادات النفقات الإدارية ارتفعت من ٧,٦بالمئة في العام ٢٠٢٢ لتصل إلى ١٠,٢بالمئة في العام ٢٠٢٤.

من هنا تجد د.سيروب أن حصر المشكلة في جانب الإنفاق العام فقط، يُغفل عنصراً مهماً لا يقل أهمية، ألا وهو الإيرادات العامة؛ فالتعريف الشامل للموازنة العامة للدولة يقول إنها عبارة عن عملية توازن بين النفقات والإيرادات، وبالتالي فإن انخفاض الإيرادات العامة– إلى جانب عدم الكفاءة في الإنفاق العام – هو جوهر المشكلة برأيها، التي بدت ضمن ثلاثة محاور رئيسية ضمن قراءتها وعلى رأسها كفاءة النظام الضريبي، الذي في حال أردنا معرفة كفاءته، علينا في البداية قراءة ومعرفة نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ليتبين لنا أن هذه النسبة في سورية هي الأدنى مستوياتها مقارنة بدول أخرى، حيث انخفضت من ١٣,٨بالمئة في العام ٢٠١٠ إلى ٥,٥بالمئة في العام ٢٠٢٢، علماً أن هذه النسبة تبلغ ١٤بالمئة في مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض (سورية إحدى هذه الدول)، في حين ترتفع هذه النسبة في الدول المتقدمة، في حين بلغت في الولايات المتحدة الأميركية ٢٨بالمئة بالمتوسط، و٣٤بالمئة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، و٢٠بالمئة في البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى، ووفقاً للبنك الدولي فإن الإيرادات الضريبية التي تتجاوز ١٥بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي تشكل عاملاً رئيسياً للنمو الاقتصادي والحد من الفقر في أي دولة من الدول.

غياب التحصيل الضريبي

أسباب متكاملة من حيث الخطورة والكفاءة في حال تم النظر إليها، لنجد أن مسألة التهرب الضريبي وفق توصيف د.سيروب من الأسباب الرئيسية أيضاً، على الرغم من استمرار تأكيد البيانات المالية للحكومات المتعاقبة على مخاطر تراجع التحصيلات الضريبية، إلا أنها وللأسف تعاملت بشكل سطحي مع النظام الضريبي، بعدم اللجوء لحلول جذرية للمشكلة، والاكتفاء بإجراء بعض التعديلات المجتزأة على ضريبة الدخل، وعلى وجه الخصوص ضريبة الرواتب والأجور والضرائب على الأرباح الحقيقية، التي لا تزال الوعود بتطبيقها قائمة حتى اليوم وفق تأكيدات المالية لنا سابقاً، لكن اليوم مازلنا نفتقد محاولة جدّية لتوسيع القاعدة الضريبية، والوصول إلى أفراد أو مؤسسات تحقق إيرادات جيّدة نسبياً ولا تُسهم في الإيرادات الضريبية، بما يعكس حجم نشاطها الحقيقي، حيث لم تتجاوز نسبة ضريبة الأرباح ٢بالمئة– من الناتج المحلي الإجمالي، رغم أن حصتها من الناتج تجاوزت ٨٥بالمئة، فضلاً عن أن ضريبة رؤوس الأموال المتداولة وضريبة ريع العقارات.

(ضريبة الثروة) بقيت عند مستويات خجولة جداً مقارنة بحجم الثروات التي يتم تحريكها وتداولها، وهي أقل بكثير من الضريبة على الرواتب والأجور، ما يعكس تحيز النظام الضريبي لمصلحة رأس المال على حساب قوة العمل.

كل ما تم ذكره آنفاً يقودنا لنتيجة مفادها ضرورة النظر إلى هيكل النظام الضريبي، الذي عدته د.سيروب السبب الرئيس الثالث في حل المشكلة، حيث إن الجزء الأكبر من الإيرادات الضريبية متأتية من الضرائب غير المباشرة (كالرسوم الجمركية ورسم الإنفاق الاستهلاكي)كما، شكّلت هذه الضرائب أكثر من ٥٠بالمئة من إجمالي الإيرادات الضريبية، ما يعني أن المواطنين والأسر الأقل دخلاً يقع على عاتقهم العبء الأكبر من الضرائب كنسبة من إجمالي دخولهم، وخاصة أن هذه الشريحة من المجتمع يشكل الاستهلاك لديها معظم دخلها، وباعتبار أن أصحاب الثروات والدخول لا يمكن تحميلهم العبء المستحق، إلا من خلال ضرائب مباشرة، هذا يعني أن النظام الضريبي بهيكليته الراهنة يعاقب الشرائح الأقل دخلاً ويُسهم في زيادة حدّة اللامساواة بين الأكثر غنى والأكثر فقراً، وبالتالي عدم تحقيق العدالة الضريبية التي تعد أحد أهم أهداف الحكومة.

أملاك الدولة

أحد أهم أدوات النهوض بالاستثمارات، حيث إنها وحتى اليوم لا يتم استثمار سوى جزء بسيط منها، لا يتعدى ٦٠بالمئة، لتغدو فكرة استثمار الأملاك العامة للدولة من الحلول الناجعة في رفد الخزينة العامة للدولة، بصفتها مورداً خصباً ومهماً برأي د.سيروب، في وقت لم تحظ فيه هذه الأملاك بالعناية والاهتمام الكافيين من الحكومات المتعاقبة، حيث إن حجم الإيرادات من أملاك الدولة واستثماراتها العامة لم تتعدَّ خمسة بالألف (٠,٥بالمئة) من الإيرادات الجارية، وهذا يدل على ضعف شديد في إدارة هذه الأموال العامة، بالرغم من تأكيدات السيد الرئيس بشار الأسد في لقائه مع الاقتصاديين ضرورة الاستثمار بها.

وبالطبع، لا يخفى على أحد الفساد، حيث إن بعض ملفات الفساد التي رشحت على وسائل الإعلام تكشف حجم الهدر الكبير في الموارد العامة للدولة.

ترشيد الإنفاق العام

قد يسهم إلى حد ما في تخفيض العجز على المدى القصير، خفض الإنفاق العام في تقليل حجم العجز على المدى القصير، إلا أن استمرار هذا النهج دون معالجة جذرية لجانب الإيرادات سيؤدي إلى نتائج عكسية على المدى الطويل برأي د.سيروب، فالمعالجة باتت واضحة، ضعف الإيرادات العامة للدولة يعني إضعاف الخدمات العامة الأساسية، كالخدمات التعليمية والصحية وغيرها من الخدمات الضرورية التي تُقدمها الحكومة للمواطنين، ما يُؤثر سلباً في مستوى معيشتهم ورفاهية المجتمع، وإلى ارتفاع معدلات البطالة أيضاً، وبالتالي يؤدي خفض الإنفاق إلى تقليص فرص العمل في القطاع العام، وتفاقم مشكلة البطالة مجدداً، الذي يقود بدوره إلى إعاقة النمو الاقتصادي وخفض الاستثمارات العامة نتيجةً لسياسة «ترشيد الإنفاق» وفي النهاية الوصول إلى نتيجة وهي إعاقة النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

حلول جذرية

ما تم عرضه من توصيف للمشكلة والأسباب يفرض البحث في الحلول، ولكن بالتأكيد الجذرية منها، التي تعالج السبب لا تكتفي بعرضه فقط للمواطن، هي نقاطٌ استعرضتها الباحثة الاقتصادية د.رشا سيروب، تعد الحل الأمثل لمشكلة عجز الموازنة، ما يتطلب نهجاً مُتكاملاً يُعالج جذور المشكلة وهي ضعف الإيرادات العامة عبر مراجعة المنظومة الضريبية، توسيع القاعدة الضريبية، تحسين كفاءة عملية الجباية، ومكافحة التهرب الضريبي.

لكن علينا ألا نُغفل أهمية تنمية الموارد غير الضريبية أيضاً، من خلال زيادة الاستثمارات الحكومية في المشروعات المُدرة للدخل، وتحسين إدارة الأصول العامة، واللجوء لترشيد الإنفاق العام لكن بعقلانية، عبر إعادة توزيع الأولويات بإعطاء الأولوية للإنفاق على البنود الأساسية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، وخفض الإنفاق على السلع والخدمات غير الضرورية كالإنفاق الإداري، وتحسين كفاءة الإنفاق العام من خلال الشفافية في تطبيق مبادئ الشراء الحكومي، ومكافحة الفساد والهدر في الإنفاق العام.

هـو نهجٌ مُتكامـل، سيُسـاهم في تحقيق خفض حقيقي ومستدام لعـجز الموازنة من دون الإضرار بالخدمات العامة أو رفاهية المواطنين، حيث إن معالجة مشكلة عجز الموازنة في سورية، تتطلب رؤية ثاقبة واستراتيجية شاملة تتجاوز تبسيطات «ترشيد الإنفاق»، من خلال تعزيز الإيرادات العامة وترشيد الإنفاق بعقلانية، يمكن لسورية تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة لمصلحة جميع المواطنين.

مطلب حيوي

موضوع الإصلاح الضريبي كان ولا يزال مطلباً حيوياً للسلطة التشريعية، كما أنه مطلب للسلطة التنفيذية أيضاً لمقابلة عجوزات الموازنة التي تزداد كل عام برأي عضو لجنة الموازنة العامة في مجلس الشعب زهير تيناوي، مبيناً التحدي الكبير الذي يواجه الحكومة سنوياً، لتخفيض عجز الموازنة، عبر خطوات تخطوها وزارة المالية لتحسين واقع عمل الإدارة الضريبية وتوسيع قاعدة المكلفين وتحسين كفاءة التحصيل الضريبي وإعادة تصنيف بيانات الموازنة العامة، وفي هذا المضمار تبرز ضرائب الدخل كأحد أهم الموارد المحلية، لكنه انعكس سلباً على معيشة المواطن، ولا شك أن الحاجة باتت ضرورية لإيجاد نظام ضريبي عادل برأي تيناوي، يشجع على الاستثمار ويسعى إلى تخفيض معدلات الضريبة من دون أي محاباة لشريحة على حساب أخرى.

حزمةٌ من الإصلاحات الإيجابية برزت في السنوات الأخيرة، تقابلها جملةٌ من الملاحظات ذات صلة بقصور ضريبي في حالات أخرى، عرضها تيناوي ضمن مبدأ ضرورة تشجيع المنتج الزراعي والصناعي المحلي، بما يضمن الحصول على واردات أكبر باعتماده منتجاً تصديرياً يفي بغرض تأمين القطع الأجنبي بدلاً من استنزافه، حيث إن ما بدا واضحاً اليوم ضمن الموازنة العامة لعام ٢٠٢٤ اعتمادها الكبير على الضرائب وبنسبة أيضاً على الحوالات، لكن حتى اليوم يبدو التحصيل الضريبي غير مكتمل لجهة اعتماده على ذوي الدخل المحدود، ممن باتوا الأكثر التزاماً به، مقابل التهريب الكبير من قطاع الأعمال.

نعم.. البحث عن أصل المشكلة وكيفية حلها هو الأصعب من النظر إلى واقع المشكلة برأي تيناوي، فالمشكلة تكمن في ازدياد حجم العجز في الموازنة العامة، ومن أهم ما يمكن الإشارة إليه فيما يتعلق بالحل الجذري لهذا العجز يكمن في تحقيق الإصلاح الضريبي الحقيقي الواقعي المستند إلى أرضية صلبة، بتشجيع المستثمرين وطمأنتهم بشأن الإعفاءات الضريبية، حيث إن ما تم تداوله ضمن المرسوم ٨ لعام ٢٠٢٢ وتعديلاته من إعفاءات ضريبية غير كافية لتشجيع الاستثمار برأي تيناوي، لذا يجب تبسيط الإجراءات والقضاء على الروتين والبيروقراطية، وبالتالي لا بد من إعطاء مزايا أكبر للمستثمر، لأن أكثر ما يقلقه اليوم هو الضريبة، التي سيتم اقتطاعها منه لاسترداد رأس المال بسرعة.

ترشيد الإنفاق هو سياسة قائمة، كما أن هناك إجراءات أقرتها الحكومة له، في وقت أن مكافحة الفساد هي الأهم من الترشيد برأي تيناوي، وجميعنا يقرأ في الصحف فروقات الأسعار وملفات فساد تحتاج إلى مراقبة ومحاسبة ضمن مفاصل مهمة، لتكون ذات جدوى.

■ سيروب: انخفاض الإيرادات العامة وعدم الكفاءة في الإنفاق العام هو جوهر المشكلة

■ تيناوي: موضوع الإصلاح الضريبي كان ولا يزال مطلباً حيوياً للسلطة التشريعية

نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي

عام 2010	عام 2022
%13,8	%5,5

إشراقات

العولمة المتوحشة والإرهاب الاقتصادي الدولي «٣»

من أهم سمات الإرهاب الاقتصادي الدولي، أنه يُمارس من قبل دول تصف نفسها بالشرعية ولا تغيب عن ممارسات تطبيقه آلياته الجاسوسية والمخابراتية السرية، وعلى الأخص عندما يُمارس تحت اسم القانون وبغطاء من تكتلات ومنظمات ومؤسسات دولية، فما نعيشه اليوم من أحداث محلية وإقليمية ودولية ما هو إلا انعكاس لترسيخ مصالح حلفاء اليوم تجاه مصالح الشعوب الأخرى، فاقتصاد العالمي ما زال حتى اليوم يعاني من ذيول الأزمة المالية الاقتصادية التي انفلتت عام (٢٠٠٨)، والتي تجسدت عموماً بانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وبالزيادة الكبيرة في معدلات الفقر والبطالة.

فأسباب معظم الحروب العالمية والإقليمية والمحلية، تعود في جذورها لأسباب تتعلق بالأزمات الاقتصادية والمالية الدورية وغير الدورية للنظام الرأسمالي، وآخرها يعود إلى الربع الأخير من القرن الماضي لعام (١٩٧٠) عندما تنصلت الولايات المتحدة الأميركية من قاعدة (بريتون وودز (١٩٤٤) وقامت بفك الارتباط بين الدولار الأميركي والذهب، الأمر الذي تسبب بتكرار حدوث الاختلالات المالية والاقتصادية في الاقتصاد الرأسمالي، وتعمق وتعقد العوامل التي من شأنها أن تفاقم هذه الاختلالات بين قطاع المال والقطاعات الإنتاجية السلعية، وخاصة في عام (١٩٩٩)، عندما عاد وسمح الكونغرس الأميركي للبنوك التجارية بالعمل والنشاط الاستثماري الذي تكتنفه الكثير المخاطرة بعد أن كانت ممارسة هذا النشاط مقتصرة على البنوك الاستثمارية المختصة منذ عقد الثلاثينيات من القرن الماضي عقب انفلات أزمة الكساد العالمي الكبير عام (١٩٢٩)، فاختلطت منذئذ الأوراق وعمت الفوضى في النشاط الاقتصادي وتتالت الأزمات، وتكرر بالتالي البحث عن الحلول خارج حدود العالم الرأسمالي.

في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، وفي إطار ذلك، بدأت دول العالم الغربي الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية باتخاذ الإجراءات اللازمة التي تضمن استمرار تطورها الاقتصادي قبل وبعد أن حذرهم منها الاقتصادي الأميركي رافي باترا عام (١٩٨٦)، وقد بدأت بالتوازي مع ذلك بتصدير عوامل هذه الكارثة إلى خارج الحدود، ليشهد العالم آنذاك حربي الخليج الأولى والثانية ومن ثم الأزمة المالية في دول جنوب شرق آسيا ومن ثم أحداث أيلول (٢٠٠١)، وتبعاتها المتوقعة والمرسومة والمخططة بدقة، والتي تجسدت باحتلال العراق، وما بعد ذلك من حروب وأحداث ما زالت مستمرة حتى اليوم، من خلال الأزمات، ومن ثم الحروب التي هي ليست سوى نتيجة ومحصلة طبيعية لممارسات النظام الرأسمالي الجامح، لأنها تكمن أصلاً في طبيعته وتقبع أساساً في جوهره.

ومن الأنواع والأشكال الأخرى للإرهاب الاقتصادي الدولي، فرض العسكرة وتأجيج سباق التسلح، وبالتالي إجبار الدول على شراء السلاح الذي تنتج معظمه الولايات المتحدة والدول الغربية، والذي لا يقل بشاعة عن ممارسات الهيمنة في البورصات وحركة ووجهات رأس المال، والتحكم بتجارة المنتجات التكنولوجية والسلع الضرورية والغذائية، وتسييس الائتمان الدولي وفرض القيود الجمركية الانتقائية، عدا هيمنة وممارسات الشركات المتعددة الجنسيات، حيث تشير الإحصائيات إلى أن (٨٥ بالمئة) من تجارة المواد الغذائية و(٩٠ بالمئة) من تجارة المواد الخام الزراعية و(٩٥ بالمئة) من تجارة المواد المعدنية والخامات، يتم تصديرها عن طريق هذه الشركات. وعلى الرغم من صعوبة إثبات الإرهاب الاقتصادي من الناحية القانونية، بحجج حماية المصالح الوطنية أو القومية، إلا أنه يمارس على أرض الواقع على نطاق واسع بأوجه مختلفة، ليس أسوأها الحصار والعقوبات الاقتصادية، بل يطول حتى التأثير في قيمة العملة الوطنية والإضرار بالتجارة الخارجية للدول المستهدفة، كما الأمر بالنسبة للقطر العربي السوري، وكما الأمر بالنسبة للتواطؤ الأميركي الغربي الخليجي المتعدد الأطراف في تخفيض السعر العالمي للنفط بهدف الإضرار باقتصادات مجموعة محددة من الدول والضغط على مواقفها السياسية، على رأسها روسيا وإيران.

لقد أصبح من الواضح اليوم علاقة أنشطة اقتصاد الظل الأسود أو الاقتصاد الخفي بالإرهاب الاقتصادي والمسلح المحلي والإقليمي والدولي، حيث إنه لتحقيق أهداف سياسية محددة تسكت أو تغطي حكومات وأجهزة استخبارات دولية على الكثير من هذه الأنشطة، وربما تغذيها بالسر، لتذهب ريوع مثل هذه الأنشطة إلى تمويل أعمال إرهابية في هذا البلد أو ذاك.

وخير مثال على ذلك الغموض الاستخباراتي الذي يكتنف مسألة المصادر الحقيقية لتمويل التنظيم الإرهابي المسمى (داعش) في سورية والعراق، وهو الذي يمارس علناً تجارة الرقيق والمخدرات وبيع الأعضاء البشرية لتمويل أعماله الإرهابية، عدا الأموال الطائلة التي يجنيها من سرقة آبار النفط ومحاصيل ونقط الشعب السوري على مرأى من الجميع، وعدا مصادر تمويله الأخرى من حكومات ومنظمات وشخصيات تعرفها بالتأكيد أجهزة الاستخبارات الأميركية والغربية، التي من بينها أعضاء في تحالف دولي يدعي الحرب على (داعش) والإرهاب، ضاربة عرض الحائط بتواقيعها على الاتفاقية الدولية لمنع تمويل الإرهاب لعام (٢٠٠٠).

فكيف لتنظيم إرهابي مثل (داعش)، يُحاربه ويلاحقه تحالف دولي وعشرات الأجهزة الاستخباراتية العالمية أن يُصبح من الأفضل تمويلاً في العالم، بموازنة تقديرية تزيد حالياً على مليارَي دولار، تمكنه من دفع رواتب نحو (٦٠) ألف إرهابي، دون أي اعتراض أو تدقيق من أي جهة رقابية دولية؟ وكيف يمكن لهذا التنظيم أن يستخرج وينقل ويهرب ويبيع النفط المسروق من آبار الدولتين السورية والعراقية دون أن تلحظه استخبارات وطائرات التحالف، ودون أن يضبطه خفر الحدود التركية وغير التركية، ودون أن ترصده كاميرات الأقمار الصناعية التي تملأ الفضاء الخارجي.. أليست هذه تساؤلات مشروعة لنستنتج: من هو الذي يصنع ويدعم الإرهاب في العالم؟

■ د. عابد فضلية- كلية الاقتصاد-جامعة دمشق

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٣٦/ ١٤ تموز ـ يوليو ٢٠٢٤

التأمين.. ثقافة غائبة وخدمات قاصرة..! ونسبة المؤمنين صحياً لا تتعدى الـ٥ بالمئة و«٩٠٠» ألف ليرة لمن لديه دواء مزمن

التأمين الصحي.. وعي مفقود وقصور مكشوف!

■ هني الحمدان

التثقافة التأمينية لا تزال ضعيفة، مع أن التأمين من أسس الحضارة، ويمنح جزءاً من الطمأنينة ضد الكثير من الأزمات والكوارث، وأيضاً هناك شركات لم تول أهمية التأمين تلك المنزلة لجهة التثقيف خدمة للقطاع كصناعة وليس كمصلحة فردية.

المرحلة المقبلة مهمة جداً وتحتاج إلى دعم العملية التأمينية؛ لما لها من دور اقتصادي كبير، بوقت أن الكل يتطلع لأن يشهد قطاع التأمين تغيراً ملموساً خلال الفترة القادمة، وذلك بالبدء في زيادة الوعي والثقافة التأمينية للمجتمع ووجود استراتيجية واضحة لسوق التأمين وتطوير كفاءات وطنية في المجال نفسه.

فلا الثقافة موجودة، ولا الخدمة اللائقة السريعة أتقنتها الشركات العاملة، وكانت النتائج متواضعة على كل الصعد، لدرجة أن المواطن فقد الثقة بدورها، لما واجهه من تعقيدات من مقدمي الخدمة ببعض المفاصل.

بشفافية نقول: لم يحقق القطاع المستوى المأمول بعد، حتى المواطن العادي لم يستطع القطاع أن يقنعه بأهمية خدماته بعد.. اليوم هيئة الإشراف على التأمين لديها من الخطط والإجراءات لرفع جودة الخدمة المقدمة وتوسيع المظلة، ويبدو أنها ستسلك الإلزامية حيال التأمين للمجتمع وتطوير كفاءات وطنية في المجال نفسه.

«الاقتصادية» تفتح اليوم ملف التأمين.. هذا القطاع المهم بأهدافه، المتواضع بنتائجه حتى يومنا هذا، ما المعوقات والتحديات وما الآفاق المستقبلية لجعل القطاع رائداً بحق؟

حوار خاص لـ«الاقتصادية» مع الدكتور رافد محمد مدير عام هيئة الإشراف على التأمين في سورية. المملوء بالخبرة والمعرفة، والذي يحاول جاهداً لبلورة رؤى وإجراءات تسرع الخطوات من شأنها تعزيز دور التأمين بصورة أشمل في سورية.

د. رافد محمد

التأمين الصحي

■ هناك جفاء تجاه التأمين وخاصة الصحي.. لماذا وما الأسباب..؟

يستمر سوق التأمين في الاقتراب أكثر من تلبية حاجات المجتمع السوري بكل شرائحه وقطاعاته الاقتصادية، وفي تطوير منتجاته لمواكبة ذلك، وإيجاد الحلول للتغلب أو التخفيف من وطأة الظروف القاسية التي يعمل في إطارها وبشكلٍ خاص التضخم المتسارع وغياب إعادة التأمين.

إن الدور الذي تقوم به بعض شركات التأمين دون غيرها لا يكفي، خاصة في ظل وجود سوق لا تزال ناشئة، بل يجب أن تتحمل جميع شركاته مسؤولية المبادرة في توعية الجمهور بأهمية التأمين، ويكون لها دور فاعل في ذلك وتطالب بتقديم ما يثبت ذلك للمشرع، فنظام التأمين نشأ استجابة لحاجة المجتمعات الحديثة للتغطيات التأمينية، ونشر الوعي التأميني هو نشر الإدراك الكامل للأخطار المحيطة بحياة الإنسان وممتلكاته والاقتناع بضرورة مواجهة هذه الأخطار، والفهم بأن التأمين هو أنسب وسيلة لذلك، حيث يتحمل تكلفة قليلة عاجلة بدلاً من مواجهة خطر لا يعرف حدوده أو مداه.

ارتفاع بأسعار الأدوية وأجور المشافي

واجه التأمين الصحي بجميع شرائحه، وبشكل أكبر تأمين العاملين في الدولة القطاع الإداري خلال السنوات الأخيرة، العديد من التحديات، تنوعت بين التضخم الكبير الذي طال القطاع الصحي من ارتفاع أسعار الأدوية وأجور مشافي وتعرفة طبية، إضافة إلى سوء الاستخدام الممارس من مختلف أطراف العملية التأمينية، من المؤمن عليهم إلى مزودي الخدمة إلى الشركات، وصولاً إلى قلة إيرادات الأقساط وصعوبة زيادتها.

إجراءات لتحسين الخدمة

أمام هذا الواقع الذي تصفه بالصعب ماذا كان دوركم كهيئة إشراف..؟!

نعم كان لابد للهيئة أن تتخذ عدداً من الإجراءات الجديدة وغير المعتادة لضمان استمرار هذا المشروع ذي الصبغة الاجتماعية والموجه لخدمة العاملين في الدولة، واتخذت المعالجة منحيين، الأول نحو إدارة الموارد المالية عبر تحديد الأولويات، حيث تم تحسين كامل التغطيات الصحية للإجراءات المقدمة في المشافي وهي الأكثر إرهاقاً مادياً في ظل التضخم الكبير للتكاليف الطبية، وتمت مراعاة رفع الحدود المالية داخل المشفى على مراحل لتصل في شكلها الأخير إلى رفع الحدود المالية للإجراءات داخل المشافي الخاصة (عمليات جراحية...) إلى /٥/ ملايين وإلى ١٠ ملايين في المشافي العامة والعسكرية، وزيادة الحد المالي للبدائل الصناعية إلى /٢,٥/ مليون في المشافي العامة والعسكرية وإلى ٥ ملايين في المشافي الخاصة، وبالمقابل تمت مقاربة التغطيات المقدمة خارج المشفى للمعايير العالمية للتأمين الصحي من عدد الزيارات ونسب التحمل حيث تم رفع الحد المالي للإجراءات خارج المشفى (معاينات، مخابر، أدوية، مراكز أشعة) إلى /٧٥٠/ ألفاً، وإلى /٩٠٠/ ألف لمن لديه دواء مزمن)، مع استمرار حرصنا على عدم سداد المؤمن عليهم من حاملي بطاقة التأمين الصحي أي مبالغ خارج ما ينص عليه عقد التأمين، حيث حددت نسب التحمل بـ٢٥ بالمئة الإجراءات الخارجية (تحاليل، أشعة)، ٣٠ بالمئة الوصفات الدوائية العادية (الحادة)، و١٥بالمئة الوصفة الدوائية المزمنة، وتم تحديد مبلغ ثابت يتحمله المريض بقيمة ١٠ آلاف ليرة، حيث بقيت مؤسسة التأمين تتحمل العبء الأكبر من تكلفة المعاينة، وبالوقت ذاته الحد من حالات سوء الاستخدام.

البصمة لدى مزودي الخدمة

■ كان هناك بعض التصرفات من مزودي الخدمة.. هل من محددات لتلافيها..؟!

لاشك وفي منحى المعالجات لبعض الإشكالات وبهدف الحد من سوء الاستخدام تم اتخاذ العديد من الإجراءات كان آخرها اعتماد نظام البصمة لدى مزودي الخدمة الطبية، بما يضمن عدم استخدام البطاقة إلا من صاحبها، وفي الوقت ذاته عدم حصول أي إجراء صحي من أي مزود خدمة من دون وجود صاحب العلاقة، وبشكل موازٍ كثفت الهيئة جهودها لرفع الثقافة التأمينية الصحية للعاملين بالدولة عبر القيام بجولة في المحافظات، لشرح حقوق وواجبات المؤمن لهم وغيرها من المعلومات التي تهم المؤمن لهم ومزودي الخدمة، ونشر معلومات تثقيفية عبر صفحات التواصل الخاصة بالهيئة ومجموعات الواتس آب التي تم تشكيلها للإجابة عن تساؤلات أو شكاوى من المؤمن لهم.

وتجدر الإشارة إلى اتخاذ الهيئة عدداً من الإجراءات لرفع جودة الخدمة التأمينية المقدمة لمؤمني القطاع الإداري منها رفع قيمة «تعرفة» معاينة الأطباء لتتوافق مع التعرفة المعمول بها في القطاع الخاص، إضافة إلى التعاقد مع المشافي العسكرية التي يشهد لكوادرها بالخبرة الكبيرة والاستفادة من الوفر المحقق من هذا الإجراء كرصيد إضافي في بطاقة المؤمن له، بحيث تصبح التغطيات في المشافي العسكرية بحد مالي ١٠ ملايين ليرة مقارنة بـ٥ ملايين في القطاع الخاص، وزيادة الحد المالي للبدائل الصناعية إلى ٥ ملايين ليرة، كما تم العمل على فلترة الشبكة الطبية، من خلال استبعاد مزودي الخدمة غير الفعالين وغير الملتزمين باستقبال حاملي بطاقة التأمين منذ فترة طويلة، ناهيك عن حرص الهيئة على عكس أي تدفقات نقدية إضافية تحقق عبر مراسيم زيادة الرواتب على المنافع التأمينية المقدمة في وثيقة التأمين الإداري.

التأمين الصحي بلغة الأرقام

■ لم تكن الخدمات الصحية المقدمة مرضية وكافية قياساً بين المؤمن من عدد السكان..؟

بلغة الأرقام ما تم تقديمه حول هذه النقطة مهم من جهة تقديم الخدمات وحجم الصعوبات.. فمثلاً كان هناك /٣,٢/ ملايين خدمة صحية قُدمت للمؤمنين صحياً في سورية، لإجمالي عدد المؤمَن عليهم صحياً لعام ٢٠٢٣ البالغ نحو /٩٢٧/ ألف مؤمَن عليه، وبلغت نسبة المستفيدين ٦٤ بالمئة من عدد المؤمَن عليهم.

وبمقارنة عدد المؤمَن عليهم مع العدد الإجمالي للسكان، نجد أن نسبة المؤمَنين صحياً لا تتجاوز ٥ بالمئة من المواطنين السوريين، مع التأكيد أنه لا يزال بالإمكان العمل على توسيع المظلة التأمينية، ولاسيما في قطاع الأعمال الخاص بشكل أساسي.

وبلغت المطالبات نحو ١٤٥ مليار ليرة سورية، بمعدل نمو ٩٥ بالمئة، وهذا يوضح أثر تضخم تكاليف الخدمة الطبية داخل وخارج المشفى، كما يوضح أهمية التأمين كحل مثالي لتخفيف هذا العبء عن المواطن، ونجد أن أعداد المؤمَن عليهم صحياً وتوزعهم في شركات الإدارة على المحافظات والقطاعات، كان وفق ما يلي:

القطاع الإداري (الحكومي): بلغ عدد المؤمن عليهم صحياً نحو /٥٧٤/ مؤمناً عليه، حيث انخفض عدد المؤمن عليهم نحو /٣٩/ ألفاً خلال عام ٢٠٢٣، وذلك بسبب إجراء مطابقة بين المؤسسة العامة السورية للتأمين والجهات المؤمنة، وبلغت نسبة المستفيدين ٦٨ بالمئة/، وبلغ عدد المطالبات نحو /٢/ مليون مطالبة، قيمتها نحو /٦٦/ مليار ل.س.

الاقتصادي (الحكومي): بلغ عدد المؤمن عليهم صحياً نحو /١٠٩/ آلاف مؤمن عليهم، بحيث ازداد عدد المؤمن عليهم نحو /١٢/ ألفاً خلال عام ٢٠٢٣، وبلغت نسبة المستفيدين ٦٥ بالمئة/، وبلغ عدد المطالبات نحو /٤١٣/ ألف مطالبة، قيمتها نحو /١٩/ مليار ل.س.

القطاع الخاص (المؤسسة العامة للتأمين): بلغ عدد المؤمن عليهم صحياً نحو /٣٥/ ألف مؤمن عليه، وبلغت نسبة المستفيدين ٦٩ بالمئة/، وبلغ عدد المطالبات نحو /١٦٢/ ألف مطالبة، قيمتها نحو /٩/ مليارات ل.س.

شركات التأمين الخاصة: بلغ عدد المؤمن عليهم صحياً نحو /١٤٠/ ألف مؤمن عليه، وبلغت نسبة المستفيدين /٧١ بالمئة/، وبلغ عدد المطالبات نحو /٦٤٤/ ألف مطالبة، قيمتها نحو /٤٥/ مليار ل.س.

صناديق الرعاية وهي بشكل أساسي: صندوق وزارة النقل – صندوق نقابة الأطباء، صندوق نقابة الصيادلة: بلغ عدد المؤمن عليهم صحياً نحو /٦٨/ ألف مؤمن عليه متوزعين على شركتي إدارة، وبلغت نسبة المستفيدين /١٨ بالمئة/ حيث إن انخفاض نسبة المستفيدين في هذه العقود يعود إلى تغطيات العقد، حيث إن أغلبها يشمل الاستشفاء داخل المشفى فقط وبالتالي معدل تكرارها منخفض، وبلغ عدد المطالبات نحو /٤٩/ ألف مطالبة، قيمتها نحو /٦/ مليارات ل.س.

جريح الوطن

■ أدخلتم مشروع جريح الوطن ضمن المظلة.. ماذا تشمل خدمتكم ونسبتها..؟

من باب التوسع ببعض الخدمات تولى قطاع التأمين واجبه في مشروع جريح الوطن إضافة لبعض المشروعات الأخرى، وتم لمشروع جريح الوطن العمل من خلال:

صندوق الرعاية الاجتماعية المحدث في هيئة الإشراف على التأمين: ويتم من خلاله تمويل شراء مستلزمات (البكتاج) جرحى العجز الكلي (نسبة عجز فوق ٨٠ بالمئة)، كما يمول الصندوق عقد التأمين الصحي لنسبة عجز بين ٧٠ إلى ٧٩ بالمئة.

عن طريق الاتحاد السوري لشركات التأمين: من خلال تمويل الخدمات الطبية لجرحى العجز الكلي، بشكل خاص العمليات الجراحية والأدوية وسواها.. وتمويل عقد تأمين صحي لجرحى القوات الرديفة.

التأمين على الزلازل

■ بعد الزلزال صار الحديث مهماً حول التأمين ضد الزلازل والمباني.. أين وصلتم؟ وهل من مؤشرات إيجابية..؟!

يعد التأمين أحد أهم الحلول (إن لم يكن أهمها)، لتعويض الأضرار في حالة حدوث الكوارث الطبيعية التي قد تأتي على دمار هائل بلحظة أو فترة زمنية بسيطة مسببة صدمةً وهلعاً ومخلفةً نتائج مأساوية، وتاركةً وراءها مواطنين من دون مأوى، إضافة إلى ما تسببه من أضرار مادية هائلة وإصابات جسدية ناتجة عن الحرائق والانهدامات وغيرها من الظروف التي تعقب حدوث الكارثة، وتُعرف بأنها الحوادث الناتجة عن – القضاء والقدر – Act of God.

وتأمين الزلزل موجود حالياً في سورية، كتغطية إضافية بوثائق تأمين أساسية أبرزها تأمين الحريق، إلا أن استمرار العمل بالتعاطي التأميني مع خطر الزلزل وفق الواقع الحالي لن يؤدي إلى تحقيق الغاية الاجتماعية من التأمين وقت وقوع الزلزال، إذ إن انتشار التأمين على خطر الزلزال في شكله الطوعي الإفرادي ضعيف جداً، إضافة إلى أن قدرة شركات التأمين السورية على تحمل هذا الخطر محدودة جداً خاصةً في ظل عدم توافر إعادة تأمين خارجية، فالقدرة على تأمين الحريق متوافرة إلا أن تراكم الأخطار المؤمنة الناتجة عن الزلازل هو ما يجعل شركات التأمين محلياً وعالمياً تحجم عنه وتقيده بشروط مختلفة ومتحفظة، كما لا تكتتب به أو تقبله شركات الإعادة مستقلاً عن وثيقة تأمين الحريق.

وبالعموم فإن التأمين على المباني ضد الزلازل متدن كثيراً مقارنة مع بقية أنواع التأمين ومعظم الحالات في هذا النوع من التأمين تكون متلازمة مع التأمين ضد الحريق، ولأن الأصل في الموضوع أن يكون هذا التأمين (ضد الزلازل) إلزامياً أو شبه إلزامي ليسهم في كثرة عدد المؤمنين وبالتالي انخفاض تكلفة القسط على المؤمن له وتمكين الشركات من تغطية الأضرار، وفي حال المقارنة مع بعض الدول فمثلاً هناك تأمين إلزامي في تركيا على المباني ضد الزلازل، حيث بادرت تركيا بعد الزلزال المدمر الذي ضربها في العام ١٩٩٩ بفرض إلزامية التأمين على المباني ضد الزلازل.

علماً أن الهيئة وعلى خلفية الزلزال المؤسف الذي وقع في شهر شباط من العام ٢٠٢٣، أجرت الدراسات الفنية لمشروع التأمين على الزلازل، بحيث تكون جاهزة في حال إقرار إطلاق منتج تأميني إلزامي لهذه الغاية.

تشميل مرضى السرطان بتقديم مبلغ مالي

■ كان هناك مطالبات لتشميل مرضى السرطانات هل من جديد على هذا الصعيد..؟

بعد المراجعات والنقاشات حيال هذه الشريحة وما تحتاج من صرفيات كبيرة، ونتيجة لوجود وفر في صندوق الرعاية الاجتماعية في الجزء المخصص للمدنيين المتضررين من الإرهاب، حيث تتوزع إيرادات صندوق الرعاية الاجتماعية بين ٢٥ بالمئة للمدنيين المتضررين من الإرهاب و٧٥ بالمئة لدعم مشروع جريح الوطن وعقود التأمين الخاصة بالجرحى العسكريين، والوفر المتحقق في الصندوق جاء نتيجة انخفاض حجم مطالبات المدنيين المتضررين من الإرهاب خلال الفترة الأخيرة المقدمة لإدارة الصندوق.

وبعد النظر في هذا الوفر وافق مجلس إدارة هيئة الإشراف على التأمين على مقترح بتخصيص هذا الوفر لمصلحة مرضى السرطان من العاملين في الجهات العامة ويحملون بطاقة التأمين الصحي الصادرة عن المؤسسة العامة للتأمين (العاملون في القطاع الإداري) نظراً لما يتكبده عملها في النشاط التأميني والاستثماري، كما تضم السوق ٧ شركات إدارة نفقات طبية، إضافة إلى مقدمي خدمات تأمينية أخرى كالوكلاء ووسطاء التأمين، ويتضح من دراسة واقع السوق حيازة المؤسسة العامة للتأمين (المؤسسة العامة الوحيدة) على الحصة الأكبر من سوق التأمين، وتعمل الهيئة بشكل مستمر ودؤوب للنهوض بأداء الشركات وتنوع نشاطاتها في الجانب الاستثماري وتشجعها وتساعدها في ذلك، توازياً مع الأداء الفعال لمهمتها الرقابية، وضمن ذلك، كان إحداث مجمعات إعادة التأمين، لأول مرة في السوق السورية بهدف التغلب على آثار العقوبات الاقتصادية الظالمة... ومثلت المجمعات حالة تعاون مثلى بين مكونات السوق كافة من شركات تأمين وإعادة تأمين، برعاية الهيئة.

بانوراما سوق التأمين ٢٠٢٣

■ هل تحسنت نسب الأقساط والتعويضات في قطاع التأمين..؟

بلغ إجمالي الأقساط في قطاع التأمين نحو /٢٩١,٤٣٥/ مليار ليرة سورية، بنسبة نمو ٦٣ بالمئة عن الفترة المقابلة من العام الفائت، والسبب الرئيسي في ذلك لتضخم القيم التأمينية، حيث بلغت حصة شركات التأمين الخاصة من إجمالي الأقساط /١٣٧,٧٨/مليار ليرة سورية (٤٧ بالمئة من الإجمالي) بمعدل نمو ١٠٦,٩ بالمئة، في حين بلغت حصة المؤسسة العامة السورية للتأمين /١٥٣,٦٥/ مليار ليرة سورية (٥٣ بالمئة من إجمالي أقساط سوق التأمين) بمعدل نمو ٣٦,٨٨ بالمئة وذلك نتيجة تطوير المؤسسة لسياستها الاكتتابية والتسعيرية، وزيادة عدد وثائقها في تأمين القروض بفضل اتفاقياتها مع المصارف.. وبلغ إجمالي التعويضات في قطاع التأمين لعام ٢٠٢٣ نحو /١٦٤,٧٥١/ مليار ل.س، بنسبة نمو ٩٥ بالمئة عن العام السابق.

بلغت حصة القطاع الخاص من إجمالي التعويضات ٣٦ بالمئة بقيمة /٥٩٠٤٠/ مليار ل.س، حيث بلغت نسبة تعويضاته ٤٣ بالمئة من أقساطه، أما حصة المؤسسة العامة السورية للتأمين فقد بلغت نسبتها ٦٩ بالمئة من الإجمالي وبقيمة /١٠٥,٧١١/ مليارات ل. س، مشكلة ما نسبته ٦٩ بالمئة من أقساطها.

٢٢ مليار ليرة الربح التشغيلي

■ مسألة الربح ذات خصوصية بهذا الشق.. هل توضيح حول الربح التشغيلي؟

وصل إجمالي الربح التشغيلي في شركات التأمين الخاصة بلغ نحو /٢٢,٣/ مليار ل.س، بنسبة نمو بلغت ٤٥ بالمئة عن الفترة المقابلة من العام الفائت.

وبالنسبة للفروع، حقق فرع تأمين السفر الحصة الأكبر من الربح التشغيلي لدى شركات التأمين الخاصة بنسبة ٣١ بالمئة من إجمالي السوق وبقيمة /٦,٨٨٩/ مليارات ل.س، يليه فرع المركبات التكميلي بنسبة ٢٢ بالمئة من إجمالي السوق وبقيمة /٥,٠١٨/ مليارات ل.س، في حين سجل فرع التأمين الهندسي أقل ربح بين فروع التأمين بنسبة ٠,٦ بالمئة وبقيمة /١٤١,٩٤٣/ مليون ل.س.. وإن إجمالي قيمة الاحتياطيات الفنية لدى الشركات الخاصة بلغت نهاية عام ٢٠٢٣ نحو /٩٦,١٧٦/ مليار ليرة.

ثقة غائبة!

■ متى يشعر المواطن بأن التأمين خدمة؟

غالباً يلجأ المواطن إلى التأمين عندما يلمس دوره الإيجابي الفعال في حمايته والحفاظ على حاجته الأساسية واستقراره المادي والمعيشي، من خلال المنافع التي يوفرها له والتعويضات التي يمكن الحصول عليها في حال تحقق المخاطر المؤمن ضدها (الصحة، المنزل، السيارة، المعمل، المكتب).

ويمكن القول إن شعور المؤمن له بأن التأمين أصبح خدمة عندما يلتمس الدور الإيجابي الفعال للتأمين... ويزداد حالياً إدراك أهميته بحكم تضخم التكاليف وحجم الخسائر الهائل في حال وقوع الحوادث من حريق ومرض وسواه. فمهما بلغت تكلفة الحصول على التأمين، فهي لا تقارن بحجم التعويض الذي يحصل عليه المتضرر في حال وقوع الخسائر... من مرض وسواه.

جودة الخدمة المنشودة

■ التأمين بجودة عالية مطلب الجميع.. ما الآليات الواجب اتباعها؟

يعد قطاع التأمين من أهم القطاعات في مجال الخدمات المالية ذات العلاقة بالأهداف التنموية، وبالتالي فإن الارتقاء بجودة الخدمة التأمينية وتطوير مواصفاتها، ودراسة واقع رضا العميل والاستجابة لرغباته يعد ميزة تنافسية للشركة نفسها.

وتشدد الهيئة بشكل مستمر على مكونات قطاع التأمين في سورية واعتماد الدراسات المنهجية والموضوعية في تطوير هياكله وأفراده، وإدخال التقنيات الحديثة ضمن الإمكانيات المتاحة بما يمكن من الارتقاء بمستوى قطاع التأمين وتحسين جودة الخدمات التأمينية.

وتتبع شركات التأمين المداخل العلمية لتحسين أداء الخدمات بهدف تقديم منتجات تأمينية تقابل متطلبات ورغبات العملاء وتتجاوز توقعاتهم، ويعد تبني شركات التأمين لمدخل إدارة الجودة الشاملة ضرورة استراتيجية لرفع كفاءة وفعالية هذه الشركات وهذه الخدمة، إذ إن التأمين يقدم خدمة تستوجب التزامها بمواصفات محددة، وإن المحافظة على جودة الخدمات المقدمة من الشركة يعزز رضا العملاء إضافة إلى ولائهم للشركة.

تأمين كفالة القروض

■ هل تركت خدمة تأمين كفالة القروض أثراً ملحوظاً؟

تم إطلاق منتج تأمين بكفالة القروض لتسهيل الأمور والإجراءات على المواطنين بحيث يتاح لهم الحصول على القروض من مصرف التسليف الشعبي من دون كفلاء.

يُعد تأمين الائتمان من أهم أنواع التأمين تحفيزاً للنشاط التمويلي للمصارف ومن خلاله للنشاط الاقتصادي، ويقترب بالتالي من كونه أداة سياسة مالية ونقدية غير تقليدية، تُحفّز التمويل دون تعديل أسعار الفائدة المصرفية.

قامت الهيئة بإصدار قراراتها الناظمة لتسويق التأمين عبر المصارف (بيع وثائق التأمين في المصارف)، وذلك سواءً من خلال استثمار المزايا الكبيرة التي أقرها المشرع في القانون رقم /٨/ لعام ٢٠٢١ المتضمن نظام عمل مصارف التمويل الأصغر، ومن ضمنه السماح لتلك المصارف بتقديم خدمات التأمين، أم من خلال تطوير قرارات الهيئة المتعلقة بالمصارف التقليدية كافة.

واستناداً لذلك، أبرمت معظم شركات التأمين اتفاقيات مع المصارف لتسويق مختلف منتجات التأمين، كان أهمها المنتج التأميني الحديث في السوق، وهو تأمين القروض (بكفالة وثيقة التأمين) في مصارف التمويل الأصغر والمصارف التقليدية، ومنها اتفاقية المؤسسة العامة السورية للتأمين مع مصرف التسليف الشعبي، التي ضمنت من خلالها المؤسسة «٢٣٢٨٩» مقترضاً بعد انطلاقها في ١/١١/٢٠٢٢، «٤٢٥٧٦» قرضاً لنهاية الشهر الأول من عام ٢٠٢٤، وكذلك الأمر مع مصرف التوفير الذي ضمنت فيه /١٩٢٩٨/ مقترضاً بعد انطلاقها في ١/٣/٢٠٢٣.

مما وفّر على الإخوة المواطنين الكثير من الجهد والوقت والكلف المالية المتعلقة بإيجاد الكفلاء الشخصيين.

ويبقى السؤال: هل ستتغير الأوضاع وتتعزز الثقة أكثر وأكثر مع قادم الأيام ويصبح التأمين ثقافة عامة ليحقق ليس الأهداف المادية البحتة؟ أم سيكون ضامناً للأفراد والمؤسسات وداعماً للاقتصاد بكل قنواته؟ فالتأمين بصورته وواقعه اليوم مازال يشكل الخطوة الأولى على طريق الألف ميل..!

%5

عدد المواطنين السوريين المؤمَّن عليهم مقارنة مع العدد الإجمالي للسكان

رفع الحدود المالية داخل المشافي الخاصة لـ٥ ملايين ليرة و١٠ للعامة والعسكرية

تشميل مرضى السرطانات بتقديم الدعم التأميني

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٣٦/ ١٤ تموز ـ يوليو ٢٠٢٤

الشـركـات المسـاهمـــة ركيـــزة لاقتصـاد نـاجـح

الحلاق: تحديد هوية الاقتصاد أولاً وتحسين بيئة الاستثمار وإعادة النظر بالتشريعات

كنعان: لماذا لا يتم طرح شركات القطاع العام لشركات مساهمة؟

■ شادية إسبر

بين ماضٍ وحاضر تتوالد الأفكار لاستشراف مستقبل اقتصادي، قراءةً في تجاربَ اقتصادية سوريّة رائدة، واستطلاع للأحوال السوقية الراهنة وإمكاناتها في المستقبل، يحتاجه كل اقتصاديٍّ ومشرّعٍ وصاحب رأس مال ومستثمر وصاحب مشروع يبحث عن آفاق في بلد كسورية؛ بات الحديث عما تعرض له اقتصادها خلال سنوات الحرب شيءٌ من الماضي، لأن الأهم اليوم هو كيف نرمم ما دُمّر، ونبني من جديد اقتصاداً فيه من المزايا التفضيلة والكلية ما يؤهله للنهوض والنمو، مع ظهور وتلمس حقيقة باتت واقعاً في تحسنٍ أمني وانفتاح سياسي يُبنى عليه اقتصادياً؛ لقادمٍ مبشّرٍ يحتاج إلى أسسٍ متينة كي نستثمر الإمكانيات وننطلق من الدمار إلى الإعمار بخطوات واثقة.

لساعتين من الزمن احتضنت قاعة المركز الثقافي العربي –أبو رمانة «ندوة الثلاثاء الاقتصادية» التي حملت عنوان «الشركات المساهمة بين الماضي والحاضر» قدمها عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق، الذي شرحَ وقارنَ وفصّلَ وأوصى، فاتحاً نقاشاً لحاضرين من مختلف الشرائح العلمية والعمرية والاقتصادية العامة والخاصة، إذ اتفقت الآراء حيناً واختلفت أحياناً في تفصيل هذه الشركات وما تحتاجه للنجاح، ولتكون أحد أركان الاقتصاد السوري.

في معرض طرحه أكد الحلاق أن الشركات المساهمة تُعدّ ركيزة أساسية لتنمية الاقتصاد الوطني السوري، وعودتها إلى سابق عهدها ضروري لتحقيق التنمية المستدامة.

محمد الحلاق

د. علي كنعان

التشابكات لا تسمح بالشفافية

الباحث الاقتصادي الحلاق قال: تجب الإشارة إلى القانون رقم ١١ لعام ٢٠٢٣ والخاص بتحول الشركات إلى شركات مساهمة (قبله المرسوم التشريعي رقم ٦١ لعام ٢٠٠٧) الخاص بالتّحول أو الاندماج للشركات من أجل أن تُصبح مساهمة، والخاص بإعادة تقييم الأصول الثابتة.

مضيفاً: القانون مهم جداً وهو رغبة مجتمع الأعمال، ورغبة أصحاب المدخرات البسيطة من أجل استثمارها بالشكل الأمثل وعدم ضياعها.. جرت إعادة صياغته وإقراره ولكنه –على ما يبدو– لم يأخذ بأسباب عدم تحول الشركات سابقاً، ومن أجل نجاحه في تحويل شركات الأشخاص إلى شركات مساهمة، فهو يحتاج إلى تعديل منظومة العمل بالكامل، إذ أن التشابكات الحالية، لا تسمح بالشفافية الكاملة مع الدوائر المالية والتجارة الداخلية والتأمينات الاجتماعية وسواها.

ورأى الحلاق أن إحدى الثغرات الحالية، هو عدم القدرة على إجراء إعادة تقييم لأكثر من مرة واحدة، كما أن القانون لم يتطرق لموضوع تعديل قيم الملكية المعنوية، وتعديل قيم المخزون (السّلعي ومخزون الآلات ومخزون قطع الإصلاح..... إلخ)، وتابع: كما تجب الإشارة إلى أهمية قانون الشركات رقم ٣ لعام ٢٠٢٤، والذي يتضمن أحكاماً عصرية تدعم عمل الشركات المساهمة، والذي يهدف إلى الإسهام في تنمية القطاع العام الاقتصادي، من خلال تنظيم إحداث الشركات المساهمة العمومية والشركات المساهمة العمومية القابضة والشركات المشتركة، التي تدخل فيها الدولة ممثلة بالخزينة العامة أو المؤسسات والشركات العامة في ملكية أو إدارة تلك الشركات.

التحديات والفرص

من وجهة نظر الحلاق وهو عضو مجلس إدارة جمعية العلوم الاقتصادية السورية، فإن التحديات التي تواجه الشركات المساهمة في سورية حالياً هي نقص التمويل، بمعنى صعوبة الحصول على التمويل من البنوك أو المستثمرين، والوضع الاقتصادي الصعب، والعقوبات الدولية، إضافة إلى ما سماها «البيروقراطية المعقدة» موضحاً أن عملية تأسيس شركة مساهمة في سورية يتطلب العديد من الإجراءات الإدارية المعقّدة والمُكلفة، ناهيك عن موضوع الحصول على التراخيص اللازمة، ونقص المهارات إذ يفتقر أصحاب الأعمال وبعض رواد الأعمال السوريين إلى المهارات والخبرة اللازمة لإدارة شركات مساهمة ناجحة، وصعوبة العثور على موظفين ذوي خبرة، مع النقص في برامج التدريب والتطوير.

ووفق الحلاق، فإنه يمكن للقطاع الخاص لعب دور مهم في تحفيز إنشاء شركات مساهمة في سورية من خلال الاستثمار في الشركات الناشئة السورية، ما سيوفر لهم رأس المال اللازم للنمو، كما يمكن للشركات الكبيرة تقديم الدعم الاستشاري للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، لمساعدتهم على تحسين أدائهم، والمشاركة في برامج المسؤولية الاجتماعية التي تهدف إلى دعم رواد الأعمال السوريين.

الخطوط الأولى تحديد هوية الاقتصاد

في حديثه عن الآليات لتجاوز التحديات، أكد الحلاق أنه من خلال العمل معاً، يمكن للحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني تحفيز إنشاء شركات مساهمة في سورية، ما يسهم في إعادة بناء الاقتصاد السوري وخلق فرص عمل جديدة، وقال: كي نتجاوز هذه التحديات، يجب على الحكومة العمل على تحديد هوية الاقتصاد السوري، وتحسين بيئة الاستثمار، وإعادة النظر بالكثير من التشريعات بناءً على الهوية الاقتصادية، إضافة إلى دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال برامج متعددة، وتطوير البنية التحتية، ومعالجة الفساد.

مضيفاً: من خلال هذه الجهود، يمكن للشركات المساهمة في سورية أن تلعب دوراً مهماً في إعادة الإعمار وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

ماضياً وحاضراً

منذ عدة أيام أعلنت غرفة صناعة دمشق بدء العمل على تأسيس شركة مساهمة مغفلة لتوليد الكهرباء عبر الطاقة الشمسية، كما أعلن بنك سورية الدولي الإسلامي عن حصوله على موافقة مجلس النقد والتسليف؛ للمساهمة في تأسيس مصنع للإسمنت (شركة مساهمة) برأسمال يصل إلى ٦ تريليونات ليرة سورية بنسبة ٥ بالمئة أي بمبلغ يصل إلى ٣٠٠ مليار ليرة سورية، وسيطرح البنك هذا الموضوع على اجتماع الهيئة العامة المقبلة للبنك للحصول على موافقتها، وفق الحلاق الذي فتح دفاتر الماضي الاقتصادي في سورية بالقول: ظهرت الشركات المساهمة في سورية لأول مرة في أواخر القرن التاسع عشر، تزامناً مع بداية النهضة الاقتصادية، وكانت أهم الشركات المساهمة (شركة التبغ والتنباك العام ١٩٠٧، شركة النسيج السورية ١٩٢٧، الشركة الخماسية مطلع الأربعينيات ١٩٤٥، شركة مصانع الحديد والصلب ١٩٥٧)، وفي مرحلة لاحقة (العام ١٩٧٦ ظهرت الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية كشركة مساهمة عامة، ومن ثم شركات الأهلية في حماة)، بعدها عام ٢٠٠٤ ظهرت (المصارف العادية والإسلامية كشركات مساهمة عامة، وشركات صناعية وخدمية وتأمين)

ولفت الحلاق إلى أن تعداد الشركات المساهمة المدرج أسهمها ضمن سوق الأوراق المالية (بورصة دمشق) يبلغ ٢٨ شركة (إحصائيات ٣٠ /٤/ ٢٠٢٤) يشكّل القطاع المصرفي ٧١ ٪ من القيمة السوقية الإجمالية للأسهم، ومن ثم الصناعي فالاتصالات والتأمين، وبينما لا يشكل الخدمي والزراعي سوى ١٪، مشدداً على أن ما يميّز هذه الشركات هو الإدارة، بمعنى أهمية عقلية القطاع الخاص بالإدارة.

وهنا أضاف الدكتور عبد الرزاق قاسم رئيس مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية في سورية إيضاحاً حول وجود شركات مساهمة عامة، لكنها غير مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

وعاد الحلاق للحديث عن أن الشركات المساهمة واجهت تحديات كبيرة خلال الأزمة السورية، ما أدى إلى تراجع دورها في الاقتصاد الوطني، كما لم يتم إنشاء شركات مساهمة جديدة خلال فترة الأزمة، إذ يعتمد مستقبل الشركات المساهمة وعودتها للازدهار على تحقيق الاستقرار السياسي والأمني وتحسين بيئة الاستثمار، وخلق فرص ربحية عالية وجذب الاستثمارات الأجنبية.

الحوكمة الصحيحة والتكافؤ التنافسي

في مداخلة أخرى وردا على بعض الطروحات والاستفسارات أكد الدكتور قاسم أن مخاطر الأزمة التي مرت بها سورية تنعكس على الجميع، لافتاً إلى أن مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية منذ عام ٢٠١٧ إلى اليوم يرتفع سنوياً بمعدل ٥٠ بالمئة، وهو بالشكل الطبيعي يلحق حالة تضخمية سابقة ويقوم بالتصحيح، وهذا وضع طبيعي، مبيناً أنه يجب النظر إلى هذا السوق حالياً، والسؤال إذا دخل الشخص إليه واستثمر فهل هو مجزٍ أم لا؟ معتبراً أن لتفعيل الشركات ودخولها السوق يجب العمل بطريقة أو بأخرى لتحويلها إلى شركات مساهمة عامة تملك الدولة حصة فيها.

وعن الحوكمة والشفافية، بين الدكتور قاسم أنه خلال الفترة الماضية لم يكن هناك وعي من المساهم بحقوقه في شركات المساهمة العامة، ولم يكن هناك تفعيل لآليات الحوكمة، حيث كانت عبارة عن هياكل أكثر منها جوهراً، مؤكداً أن هيئة الأوراق والأسواق المالية تعمل حالياً على تحويل الحوكمة إلى حوكمة صحيحة بنظام فعال يؤمن المساهم أو المستثمر ويضمن حقوقه، مشدداً على أن العامل الأساسي المتمثل بعدم التكافؤ التنافسي بين الأشكال القانونية للشركات، يجعل الناس تتجه إلى الشركات المساهمة الخاصة والمحدودة المسؤولية أكثر من شكل المساهمة العامة.

وطرح الدكتور قاسم تساؤلاً حول أسباب عدم نجاح القانون في تحويل الشركات العائلية إلى شركات مساهمة عامة؟ وأجاب بالقول: من وجهة نظري هناك عاملان أساسيان أولهما عدم العدالة الضريبية الحقيقية على أرض الممارسة الواقعية، والعامل الثاني هو تسجيل العمال في التأمينات الاجتماعية، إضافة إلى وجود ثقافة سائدة بعدم الذهاب إلى شركات مساهمة عامة، لافتاً إلى وجود شركات مساهمة عامة أديرت بعقلية أخلاقية ووطنية وأثبتت نجاحاً وموجودية واستقراراً، وكان لها بعد استراتيجي.

من جانبه الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور علي كنعان أكد أن التجربة السورية بالأسواق المالية في خمسينيات القرن الماضي كانت رائدة تحتذي بها الدول الأخرى، وذلك بفضل ٦٠ شركة مساهمة كانت موجودة في سورية عام ١٩٥٦، وهيمنت كبريات الشركات على مستوى الوطن العربي، لافتاً إلى أن هذه التجربة انكفأت بسبب التأميم، معتبراً أن الصعود الآن يحتاج إلى تعديل الأنظمة والقوانين.

الدكتور كنعان أشار إلى حلول بخصوص شركات القطاع العام بأن تصبح شركات مساهمة، ويجري طرحها للاكتتاب العام، إذ في سورية لا يقل عن ١٥٠ شركة قطاع عام، فكم سيكون لها إثر إيجابي كبير في الاقتصاد في حال تحولت إلى مساهمة عامة؟ معتبراً أن الاطلاع على تجارب الدول الأخرى في المجال الاقتصادي، وخاصة تلك القريبة إلينا، وتتشارك معها بعض الصفات أمر مهم وضروري، حيث الدولة في ماليزيا مثلاً أسست ٧٠ شركة مساهمة قطاع عام، ومعيداً تأكيد وجوب تعديل الأنظمة والقوانين لتشجيع رؤوس الأموال باتجاه الاستثمار.

توصيات

بعد استفاضة في المقارنة بين الماضي والحاضر؛ خرج الحلاق بتوصيات تضاف إلى ما ذكرناه آنفاً أبرزها أهمية تناغم التشريعات بين بعضها بعضاً، وقال: مدخلات صحيحة تؤدي إلى مخرجات صحيحة ضمن خط سير عمل واضح المعالم قابل للتطبيق موافق عليه من عناصر العملية التجارية والصناعية والسياحية والزراعية كافة وجميع قطاعات الأعمال، معيداً تأكيد أهمية تحديد هوية الاقتصاد السوري، وأن يكون اقتصاداً حراً مع بعض التدخل، إضافة إلى أهمية تعديل قانون حماية المستهلك بخصوص ممارسة الأعمال والتسعير وهوامش الربحية، وتسهيل عملية بيع وشراء الأسهم وتداولها بأبسط الإجراءات وأقلها تكلفة، ودعم إنشاء شركات مساهمة، تساهم بالبنى التحتية وتطويرها، من طرق وجسور وطاقة والكثير من الأمور الاستراتيجية، وذلك من خلال تسهيل تأسيس الشركات المساهمة وتأمين كل ما يلزم من أجل إنجاحها.

ورأى الحلاق أنه لا بد من تشجيع تأسيس شركات مساهمة في القطاعات الصناعية وغيرها مثل الطاقة والأدوية والمراكز الصحية، والتركيز على مميزات الشركات المساهمة، إذ أنها تتمتع بمعدلات ضريبية أقل من الشركات الأخرى، وفيها الوضوح والشفافية أعلى، وعليه يجب إعادة النظر بشكل حقيقي بالأسباب التي لا تزال تُعيق تحوّل الشركات العائلية إلى شركات مساهمة، كما لا بد من زيادة الوعي والمعرفة بأهمية هذه الشركات ودورها المهم بالمرحلة الحالية، وخاصة مع صدور القانون رقم ٤٠ وإلزام الشركات الزراعية بزيادة رأس مالها إلى ٥٠ مليار.

الحلاق أوضح أن تشجيع وإلزام تأسيس شركات مساهمة، سوف يتيح إمكانية خلق أدوات استثمارية وتمويلية جديدة أمام الجهات الراغبة بالحصول على مصادر تمويل وأمام صغار المستثمرين، ومنها على سبيل المثال الصناديق الاستثمارية، وبرامج الاستثمار الجماعي، وغيرها من الأدوات المنتشرة والمستخدمة حالياً في الدول الأخرى، ولاسيما دول الخليج، إضافة إلى زيادة التعريف بالحوكمة للشركات الحالية (العائلية وسواها) ورفع كفاءتها وتطوير أعمالها من خلال الغُرف والنقابات وسواها.

ولفت الحلاق أيضاً إلى أهمية رفع كفاءة التحليل المالي والمحللين الماليين وخلق كيان خاص لهم من أجل تقديم المشورة من خلال تقييم الواقع والنتائج وإبداء الرأي بمستقبل الشركات المساهمة (مؤشرات علمية عملية)، وخاصة باجتماعات الهيئات العامة، وإدخال ثقافة الشركات المساهمة وشراء الأسهم والادخار أو الاستثمار بها في المناهج المدرسية.

وكان الاقتصادي السوري بدأ حديثه بالتأكيد على رأيه بأن الربح هو المحرك الأساسي لأي شيء في الاقتصاد وفي الحياة وفي المجتمعات، بخلاف ما هو دارج بمفهوم المجتمع بأن سعي الشركات إلى الربح هو مأخذ عليها، موضحاً أن الربحية عامل استمرار لكل شيء على الصعيدين الخاص والعام.

وخلصت النقاشات إلى أن الاقتصاد السوري يتسع للجميع، ولكل دوره، فالشركات المساهمة لها دور مهم، فهي تتعلق برؤوس أموال كبيرة ومشاريع إستراتيجية كبرى، في حين المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر التي تشكل اليوم بحدود ٩٧ بالمئة من القطاع الخاص السوري، منها ٦٠ بالمئة متناهية الصغير، لكون المتناهي الصغر يتناسب مع تفكير ورغبة الأفراد بالعمل بشكل حر ومنفرد.

28

تعداد الشركات المساهمة المدرج أسهمها ضمن سوق الأوراق المالية (بورصة دمشق) (إحصائيات ٣٠ /٤/ ٢٠٢٤)

٪71

يشكّل القطاع المصرفي من القيمة السوقية الإجمالية للأسهم، ومن ثم الصناعي فالاتصالات والتأمين

٪1

القيمة السوقية للخدمي والزراعي

يمكن للحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني إنشاء شركات مساهمة في سورية

تشميل مرضى السرطانات بتقديم الدعم التأميني

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٣٦/ ١٤ تموز ـ يوليو ٢٠٢٤

ترصد «الاقتصادية» كل أسبوع أهم مؤشرات الذهب والنفط وغيرها من التداولات للعملات في الأسواق العالمية وانعكاسها على الأسواق المحلية وفيما يلي حالة المؤشرات..

تأثر أداء العملات العالمية وحدّة تذبذباتها بالبيانات الاقتصادية الأميركية والصينية والأوروبية خلال الأسبوع وبشكل خاص حركة كل من اليورو والجنيه الإسترليني والين الياباني واليوان الصيني، حيث تداخلت مجموعة من الأسباب والعوامل في هذه التذبذبات سنوردها لكل عملة على حدة.

اليورو/ دولار، الجنيه الاسترليني/دولار:

يظهر الشكل أدناه تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأميركي وسعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأميركي خلال تداولات الأسبوع السابق:

افتتح اليورو تداولاته على انخفاض في (٢٠٢٤/٧/٨) مقارنةً بتداولات نهاية الأسبوع السابق بنسبة ٠,١٣ بالمئة، على حين تراجع الجنيه الإسترليني بنسبة ٠,٠٣ بالمئة.

كما استمر كلٌ من سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأميركي والجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأميركي بالانخفاض في تداولات ٢٠٢٤/٧/٩ حيث انخفضت عن تداولات اليوم السابق بنسب بلغت على التوالي ٠,٠٩ بالمئة و ٠,١٦ بالمئة. وقد كان المحرك الأساسي لانخفاض سعر الصرف هو استمرار تأثير تقرير الوظائف الأميركية السلبية وحالة عدم اليقين تجاه السياسة النقدية التي قد يتبعها البنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي.

على حين ارتفع سعر صرف اليورو والجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأميركي في تداولات (٢٠٢٤/٧/١١) بنسبة بلغت على التوالي ٠,١٦ بالمئة و٠,٢٥ بالمئة متأثراً بانخفاض الدولار الأميركي، وكان لتراجع التوقعات بخصوص قيام بنك إنجلترا بخفض سعر الفائدة تأثير في سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأميركي.

وقد اختتمت التداولات في (٢٠٢٤/٧/١٢) على ارتفاع ملحوظ حيث ارتفع سعر صرف الجنيه الاسترليني بنسبة بلغت ٠,٦٧ بالمئة متأثرةً بالمخاوف حول قدرة الحكومة على معالجة المشاكل الاقتصادية مثل السكن.

التحركات السعرية لليورو والجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأميركي:

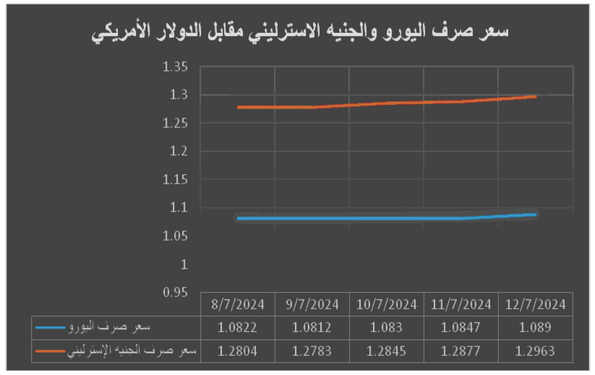

	8/7/2024	9/7/2024	10/7/2024	11/7/2024	12/7/2024
سعر صرف اليورو	1.0822	1.0812	1.083	1.0847	1.089
سعر صرف الجنيه الإسترليني	1.2804	1.2783	1.2845	1.2877	1.2963

دولار/ الين، دولار/يوان:

يظهر الشكل أدناه تطور سعر صرف الدولار الأميركي مقابل الين الياباني واليوان الصيني خلال تداولات الأسبوع السابق:

شهدت تداولات الدولار الأميركي مقابل الين الياباني واليوان الصيني تذبذبات حادةً بين الارتفاع والانخفاض.

في تداولات بداية الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٧/٨) ارتفع سعر صرف الدولار الأميركي مقابل الين الياباني مقارنةً بتداولات اليوم الذي سبقه بنسبة ٠,٠٦ بالمئة متأثراً بالتوقعات بخصوص وضع الاقتصاد الياباني السلبي.

كما استمر ارتفاع سعر صرف الدولار الأميركي مقابل الين الياباني في تداولات منتصف الأسبوع (٢٠٢٤/٧/١٠) بنسبة ارتفاع ٠,٢٢ بالمئة عن تداولات اليوم السابق بتأثير حالة عدم اليقين بخصوص تدخل البنك المركزي الياباني في سوق الفوركس لضبط قيمة الين الياباني مقابل الدولار الأميركي.

وفي تداولات نهاية الأسبوع (٢٠٢٤/٧/١٢) ارتفع سعر صرف الدولار الأميركي مقابل الين الياباني بنسبة قاربت ٠,١٤ بالمئة متأثراً بتقليل توقعات النمو في اليابان.

وفيما يتعلق باليوان الصيني فكان من التحركات السعرية البارزة هو انخفاض سعر صرف الدولار الأميركي مقابل اليوان الصيني في تداولات نهاية الأسبوع (١١ و٢٠٢٤/٧/١٢) متأثراً بالبيانات الإيجابية للميزان التجاري للصين الذي أشار إلى فائض بمقدار ٩٩ مليار دولار أميركي مقابل توقعات أشارت إلى تحقيق الصين لفائض قدره ٨٥ مليار دولار أميركي.

التحركات السعرية للدولار الأميركي مقابل الين الياباني واليوان الصيني:

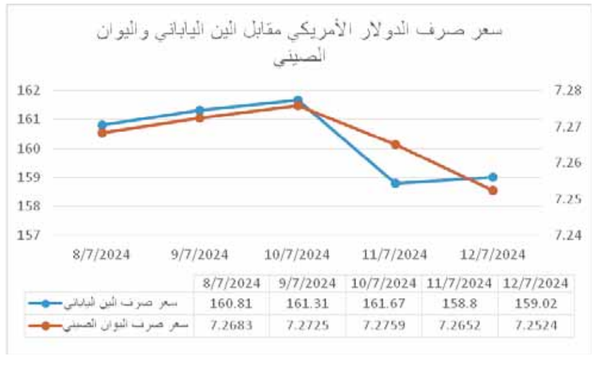

	8/7/2024	9/7/2024	10/7/2024	11/7/2024	12/7/2024
سعر صرف الين الياباني	160.81	161.31	161.67	158.8	159.02
سعر صرف اليوان الصيني	7.2683	7.2725	7.2759	7.2652	7.2524

أسعار المعادن:

يظهر الشكل أدناه تطور كل من أسعار الذهب العالمية والألومنيوم والنحاس:

سيطر الاتجاه الهبوطي على أداء سوق المعادن في تداولات بداية الأسبوع حيث شهدت أسعار أونصة الذهب والألومنيوم والنحاس انخفاضاً مقارنةً بنهاية التداولات في الأسبوع الذي سبقه بنسب تقارب على التوالي ١,٣٧ بالمئة و٠,١٦ بالمئة و٠,٧٣ بالمئة مدعومةً بارتفاع شهية المخاطر وتوقف الصين عن شراء الذهب.

ولعلّ أبرز التحركات السعرية كانت في تداولات (٢٠٢٤/٧/١١) حيث ارتفع سعر أونصة الذهب العالمية مسجلاً ٢,٤١٤ دولار أميركي للأونصة وبنسبة ارتفاع عن تداولات اليوم السابق بنسبة ١,٨٤ بالمئة ويأتي هذا الارتفاع في سعر الذهب كنتيجة لبيانات التضخم في الولايات المتحدة الأميركية.

واختتم الذهب تداولاته على انخفاض في ٢٠٢٤/٧/١٢ مسجلاً ما يقارب ٢,٣٩٩ دولار أميركي للأونصة وبنسبة انخفاض ٠,٦٤ بالمئة عن تداولات اليوم السابق (٢٠٢٤/٧/١١) متأثرةً باحتمال انخفاض سعر الفائدة في الولايات المتحدة الأميركية.

التحركات السعرية لأسعار الذهب العالمية والألومنيوم والنحاس :

	8/7/2024	9/7/2024	10/7/2024	11/7/2024	12/7/2024
سعر أونصة الذهب العالمية	2,358.80	2,363.58	2,371.07	2,414.78	2,399.35
سعر الألومنيوم	2,531.50	2,496.50	2,483.50	2,476.50	2,482.00
سعر النحاس	4.618	4.5775	4.6085	4.5065	4.4765

أسعار النفط والغاز:

يوضح الشكل أدناه تطور سعر النفط بالدولار الأميركي (خام برنت وتكساس) والغاز خلال تداولات الأسبوع السابق:

افتتحت أسعار النفط تداولاتها على انخفاض ملحوظ لكل من خام برنت وتكساس في تداولات بداية الأسبوع عند مستوى ٨٥,٧٥، ٨٢,٣٣ دولاراً أميركياً للبرميل وبنسب انخفاض بلغت على التوالي ١,٠٢ بالمئة و١ بالمئة مقارنةً بنهاية تداولات الأسبوع الذي سبقه متأثرةً بانخفاض الطلب على النفط.

كما شهدت أسعار النفط العالمية ارتفاعاً في تداولات (٢٠٢٤/٧/١١) حيث سجل سعر نفط خام برنت ٨٥,٤٠ دولاراً أميركياً وبنسبة ارتفاع ٠,٣٨ بالمئة عن تداولات اليوم السابق (٢٠٢٤/٧/١٠) ويأتي ذلك مدعوماً بتراجع مخزونات النفط الأميركي ما يزيد الطلب على الوقود في الولايات المتحدة الأميركية وانعكاسها إيجابياً على أسعار النفط العالمية.

أسعار المحروقات تداولاتها على ارتفاع في ٢٠٢٤/٧/١٢ مسجلةً لكل من خام برنت، تكساس، والغاز على التوالي ٨٦,٠٢، ٨٣,٣٦، ٢,٢٨ دولار أميركي ويأتي هذا الارتفاع نتيجة زيادة الطلب على المحروقات في الولايات المتحدة الأميركية.

التحركات السعرية لأسعار النفط والغاز

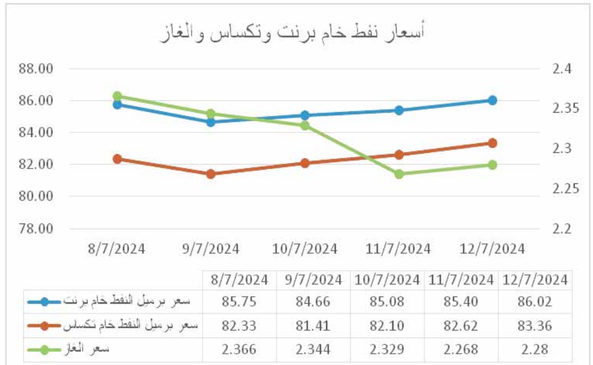

	8/7/2024	9/7/2024	10/7/2024	11/7/2024	12/7/2024
سعر برميل النفط خام برنت	85.75	84.66	85.08	85.40	86.02
سعر برميل النفط خام تكساس	82.33	81.41	82.10	82.62	83.36
سعر الغاز	2.366	2.344	2.329	2.268	2.28

مؤشرات الأسواق المالية:

مؤشرات الأسواق المالية العالمية

يوضح الجدول أدناه مؤشرات الأسواق المالية العالمية:

شهدت الأسواق المالية العالمية المتقدمة اتجاهاً صعودياً متأثرةً بمجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والتي نبينها على النحو الآتي:

تأثر سوق تداول الأسهم في الولايات المتحدة الأميركية بشكل إيجابي مع بيانات التضخم الإيجابية وكان أثر هذه البيانات في مؤشر NASDAQ أقل من أثرها في مؤشر S&P500 حيث ارتفع مؤشر NASDAQ بنسبة ٠,١١ بالمئة مسجلاً ١٨,٤٢٤ نقطة على حين ارتفع مؤشر S&P500 بنسبة ٠,٦٣ بالمئة مسجلاً ٥,٦٠٨ نقطة في نهاية تداولات الأسبوع (٢٠٢٤/٧/١١).

وأثرت بعض القطاعات على السوق المالية الألمانية بشكل إيجابي حيث ارتفع مؤشر DAX30 بنسبة قاربت ١,١٠ بالمئة مسجلاً ١٨,٦٧٥ نقطة في تداولات نهاية الأسبوع بدعم من قطاعي التكنولوجيا والاستهلاك.

كما أثرت توقعات الاقتصاد البريطاني الإيجابية والنمو الاقتصادي في مؤشرها الأساسي FTSE100 بشكل إيجابي حيث سجل في ٢٠٢٤/٧/١٢ ما يقارب ٨,٢٤٤ نقاط وبنسبة ارتفاع ٠,٦٢ بالمئة.

مؤشرات التداول في الأسواق المالية العالمية:

الفترة	مؤشر البورصة الأميركية s&p500	مؤشر البورصة الأميركية NASDAQ	مؤشر السوق المالية البريطانية FTSE100	مؤشر السوق المالية الألمانية DAX30
بداية الأسبوع	5,572.85	18,403.78	8,193	18,472.00
نهاية الأسبوع	5,607.82	18,424.20	8,244	18,675.00
التغير المئوي	0.63 بالمئة	0.11 بالمئة	0.62 بالمئة	1.10 بالمئة

مؤشرات الأسواق المالية العالمية الناشئة:

يوضح الجدول أدناه مؤشرات الأسواق المالية العالمية:

ارتفع أداء الأسواق المالية الناشئة حيث سجل مؤشر السوق المالية اليابانية NIKKIE ٢٢٥ ما يقارب ٤١,١٩١ نقطة وبنسبة ارتفاع ١,٠١بالمئة مقارنةً بتداولات بداية الأسبوع مدعوماً بتداولات الأجانب في السوق المالية اليابانية.

كما ارتفع مؤشر شنغهاي المركب SSEC في تداولات نهاية الأسبوع مسجلاً ٢,٩٧١ نقطة وبنسبة ارتفاع ١,٠١ بالمئة الناجم عن ارتفاع فائض الميزان التجاري.

مؤشرات التداول في الأسواق المالية العالمية الناشئة:

الفترة	مؤشر السوق المالية الصينية SSEC	مؤشر السوق المالية اليابانية NIKKI225
بداية الأسبوع	2,922.00	40,781.00
نهاية الأسبوع	2,971.00	41,191.00
التغير المئوي	1.68 بالمئة	1.01 بالمئة

مؤشرات الأسواق المالية العربية:

تباين أداء الأسواق المالية العربية حيث ارتفع مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية DSX مسجلاً ٨٠,٧٧٠ نقطة في ٢٠٢٤/٧/١١ وبنسبة ارتفاع تقارب ٢,٣٧ بالمئة مقارنةً ببداية الأسبوع مدفوعاً بالطلب على أسهم القطاع المصرفي.

تلاه في ذلك ارتفاع مؤشر السوق المالية السعودية فقد سجل المؤشر العام لها TASI ما يقارب ١١,٧٩٢ في نهاية تداولات الأسبوع السابق وبنسبة ارتفاع ٠,٦٣ بالمئة عما كان عليه في بداية تداولات الأسبوع بدعم من قطاعي الإعلام والتأمين.

على حين انخفض مؤشر السوق المالية المصرية EGX30 ليسجل ٢٨,٢٨٨ نقطة في تداولات ٢٠٢٤/٧/١١ وبنسبة انخفاض ١,١٠ بالمئة.

مؤشرات التداول في الأسواق المالية العربية:

الفترة	مؤشر السوق المالية السعودية TASI	مؤشر السوق المالية المصرية EGX30	مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية
تداولات بداية الأسبوع	11,718	28,602	78,901
تداولات نهاية الأسبوع	11,792	28,288	80,770
التغير المئوي	0.63 بالمئة	1.10- بالمئة	٢,٣٧ بالمئة

الاقتصادية
AL-IQTISSADIYA

اتفاقية تعاون بين المصرف التجاري وشركة الهرم وحلول مصرفية جديدة

بهدف تعزيز الخدمات المصرفية وإيصالها لقاعدة أوسع من المتعاملين بشكل فعال، وقع المصرف التجاري السوري وشركة هرم بيراميد للحوالات المالية اتفاقية تعاون، يستفيد بموجبها حامل بطاقة الدفع الإلكتروني الصادرة عن المصرف التجاري السوري من خدمة تسديد الفواتير الشهرية وأقساط القروض المستحقة عليه عبر تغذية رصيد البطاقة من خلال فروع شركة هرم بيراميد الموجودة في عموم المحافظات والمدن السورية .

وتتيح الاتفاقية أيضا خدمات أخرى تتمثل:

- الإيداع والسحب عبر التحويل الفوري والمباشر من وإلى حساب البطاقة عن طريق فروع شركة هرم بيراميد.
- تغذية حساب البطاقة بموجب حوالة أو إيداع نقدي عن طريق فروع شركة هرم بيراميد.

وفي ظل توجه الدولة إلى تحويل الدفع الإلكتروني من قيمة مضافة إلى قيمة أساسية، يتكامل الحضور القوي لشركة هرم بيراميد للحوالات المالية ونهجها الذي يعتمد على تحقيق أعلى مستويات رضا العملاء، مع قوة المصرف التجاري السوري الذي يستأثر بالنسبة الأكبر من النشاط المصرفي الإجمالي في القطر. تأتي هذه الشراكة كدليل على الجهود المتواصلة لتوفير الراحة للمواطنين ومنحهم أفضل تجربة مصرفية، وتوفير الكثير من الأعباء والجهد والوقت عليهم.

وتم توقيع الاتفاقية بين المصرف التجاري السوري ممثلاً بمديره العام الدكتور علي يوسف وشركة هرم بيراميد للحوالات المالية ممثلة برئيس مجلس المديرين السيد فؤاد عاصي خلال حفل أقيم في مقر شركة الهرم السبت ١٣/٧/٢٠٢٤ وبرعاية مصرف سورية المركزي وحضور ممثله السيدة ميساء صابرين نائب حاكم مصرف سورية المركزي والسيد بسام الزراد نائب حاكم مصرف سورية المركزي.

وحول هذا التعاون قال الدكتور علي يوسف مدير عام المصرف التجاري السوري: نثمّن عالياً شراكتنا الاستراتيجية المتميزة مع شركة هرم بيراميد. إذ يحرص المصرف التجاري السوري على الدخول في الشراكات والمبادرات التي من شأنها تقديم الخدمات المحفزة على استخدام خيارات الدفع الإلكتروني المختلفة، والتي توفرها شركة هرم بيراميد لعملاء المصرف بمختلف شرائح المجتمع وفي مناطق جغرافية قد يكون المصرف غير موجود فيها، ولا سيما في المناطق الريفية والمناطق التي تعاني نقصاً في الخدمات.

وأشار الدكتور يوسف إلى ضرورة تركيز الخطط المستقبلية للمصرف على التوسع الأفقي للخدمات المصرفية الإلكترونية والبحث عن الأدوات البديلة لتدعيم التواصل مع العملاء وضمان وصول الخدمات المالية للأسر ذات الدخل المنخفض.

بدوره أعرب فؤاد عاصي رئيس مجلس المديرين في شركة هرم بيراميد للحوالات المالية عن سعادته بهذا التعاون، وخاصة مع مؤسسة مصرفية عريقة وكبيرة مثل المصرف التجاري السوري باعتباره يأتي ليعزز رؤية الشركة الهادفة للتحول الرقمي وتوسيع مفهوم التحويل المالي والتطوير بخدماتها من خلال الربط والتعاون مع مختلف القطاعات، ولا سيما القطاع المصرفي وذلك باستخدام الوسائل التقنية ونظم المعلومات التي دأبت شركة هرم بيراميد على تطويرها عبر السنوات الماضية والتي كانت اليوم إحدى ثمارها توفير خدمة التحويل الفوري والآني بشكل سريع وآمن للسادة حاملي بطاقات المصرف التجاري السوري والذين يمثلون شريحة واسعة من المواطنين، منوهاً بالجهود التي بذلها فريق عمل الطرفين لإتمام الخدمات المطروحة.

«مايكروسوفت» تُلزم موظفيها في الصين باستخدام آيفون

أبلغت شركة «مايكروسوفت» موظفيها في الصين بضرورة استخدام هواتف «آيفون» حصرياً بدءاً من شهر أيلول، وذلك وفقاً لمذكرة داخلية اطلعت عليها وكالة «بلومبيرغ».

ويمثل هذا القرار الجديد خطوة غير مسبوقة من عملاق التكنولوجيا الأميركي، حيث سيُلزم جميع الموظفين في الصين باستخدام أجهزة «آيفون» للتحقق من هوياتهم قبل تسجيل الدخول إلى أجهزة الكمبيوتر المحمولة وأجهزة الهواتف المحمولة الخاصة بالعمل.

ويُعزى القرار إلى مبادرة «المستقبل العالمي الآمن» التي أطلقتها «مايكروسوفت» وتهدف إلى ضمان استخدام جميع موظفيها لتطبيقي التحقق من الهوية ومدير كلمات المرور الخاصين بالشركة.

سورية في الأولمبياد العالمي للرياضيات لعام ٢٠٢٤

يشارك طلاب الأولمبياد العلمي السوري في اختصاص الرياضيات في الأولمبياد العالمي للرياضيات «آي إم أو» لعام ٢٠٢٤ في دورته الـ٦٥ والذي تستضيفه بريطانيا خلال الفترة بين ١١ و٢٢ تموز الجاري.

وذكرت هيئة التميز والإبداع في بيان لها أن الفريق السوري يضم كلاً من الطلاب محمد أسطة ومحمود أسد والليث شحط ومحمد فجال من حلب ومحمد مزاحم وشفيق بارة من دمشق.

وأشارت الهيئة إلى أن الفريق يترأسه كل من الدكاترة عمران قوبا، وخالد حلاوة، ومحمد الحلبي.

بوح الاقتصاد

جودة الحياة.. وأنشودة الإصلاح!

■ هني الحمدان

■ كيف نصل إلى جودة الحياة؟ من أين نبدأ؟ وما الطرائق المساعدة على ذلك؟

إصلاح أي قطاع يجب أن يأتي أولاً؟ أم كل القطاعات دفعة واحدة؟

ما يهمنا كيف نصل ونحقق أنشودة الإصلاح الاقتصادي، هذا الخيار يقتضي ولا شك، مساهمة الجميع فيه وبإصلاحه، بحيث تصب جهودهم في بوتقة واحدة هي المصلحة العامة للمجتمع، ويتطلب مشاركة جماعية على أوسع نطاق، ولا يخفى على أن هناك مشاريع تجاه الإصلاح منذ سنوات، ولكن لكي ينجح الإصلاح الاقتصادي، خاصة خلال هذه الفترة الحرجة، التي يتحدث حولها الجميع عن أهمية الإصلاح وتغيير السياسات وبوصلة النهج، ألا يلزم ذلك الالتفات إلى الشق الموازي للإصلاح الاقتصادي؟ ألا وهو السير أيضاً بالإصلاح الإداري، واليوم هو حاجة لنا جميعاً، فقصور الإدارة لدينا هو من أهم العوائق التي تعترض مسيرة التنمية والبناء.

فأولى الخطوات، علينا أن نبدأ بالسرعة القصوى بإجراء الدراسات الكفيلة واتخاذ ما يلزم بتغيير ما أمكن لهذا الواقع للأفضل من خلال متابعة تطوير الأنظمة الإدارية وهيكليتها، ورفع كفاءة الكوادر الإدارية والمهنية.

فنجاح الشق الاقتصادي مرهون بنجاح وتصويب الشق الإداري وتقليل شوائبه ما أمكن.. وأي خلل أو تأخير أو تباطؤ في تنفيذ أي من المسارين سينعكس بالضرورة سلباً على المسار الآخر.

ومسألة غاية في الأهمية وهي وجوب التأكيد على التخطيط وعلى نوعية هذا التخطيط بهدف الوصول إلى مجتمع ودولة نوعيين، وبالتالي متابعة بناء سورية عصرية متقدمة.

فالمواطن لم يقتنع بعد بأي تحسن في الخدمات الإدارية التي تقدم له في بعض الوزارات والإدارات والمؤسسات! فكيف يقتنع ويستوعب أن الإصلاح الاقتصادي سينجح بالصورة المثالية؟

ليست الأوضاع بتلك المأساوية، هناك جهود وقرارات ومشاريع إصلاحية نجحت في جوانب وتعثرت بأخرى، بالواقع ليس هناك انحرافات كبيرة في القطاع العام الإداري، لكن هناك ثغرات تسلل منها الفساد الإداري وعشرات الأخطاء، ويفترض أن تكون مهمة التحديث الإداري مستمرة، هي وضع آليات محددة لمحاربة الفساد ومعالجة قنوات، ولدى دوائر الحكومة أداة قوية لمراجعة النظام الإداري والمالي، تقوم بها أجهزة الرقابة المختصة. وعندما يتم التصدي لهذه المهمة، فالغاية إرادة نحو إصلاح إداري لا يمس التكاليف، ولا يرغب في تقليص حجم ودور القطاع العام، بل تنقيته من أي شوائب، كذلك، يجب ألا يفوتنا ذكر الأثر الكبير للأتمتة في اختصار الحلقات الإدارية وفي تضييق الخناق على الفساد، وتقليل أخطاء البيروقراطية.

الأولوية يجب أن تنطلق من أن هدف جميع الرؤى الإصلاحية بشقيها الإداري والاقتصادي هو مصلحة المواطن وراحته و«النهوض بنوعية الحياة»– وهذا من الأهداف الاستراتيجية لرؤية التحديث الاقتصادي الواجب نهجه واعتماده، لأن نوعية الحياة أو بالأحرى «جودة الحياة» تنعكس مباشرة على إنتاجية العمل وزيادة في كل المؤشرات إيجابياً.

صحيح أن التحديات كبيرة، لكننا نؤمن أكثر بقدرتنا على تحويلها إلى فرص، ولتحقيق ذلك علينا أن نترجم الشعارات والسياسات إلى واقع يلمسه المواطن، كي يؤمن بها ويصدقها، فلن تكفي أرقام نسب الإنجاز وتقدم والمؤشرات الاقتصادية ببعض المفاصل، إذا لم يلمس المواطن أثرها الإيجابي مباشرة، وليس لسنوات.. وهنا تأتي أهمية النجاح في أسس وبرامج الشق الإداري بمنظومات عمل سريعة في الخدمات وتخفيف البيروقراطية– وصولاً لإزالتها– ما يعزّز ويرفع ثقة المواطنين بأن الإصلاح ممكن وحقيقي وعابر للحكومات وليس مجرد شعارات.. وأن كل إصلاح اقتصادي يوازيه إصلاح إداري يسنده ويعكس آثاره على الوطن والمواطنين، عندها تتحقق الجودة في الأعمال والحياة أيضاً.